Distr.
GENERAL

E/1991/97
25 June 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١
جنيف ، ٣-٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١
البند ٧ من جدول الاعمال المؤقت*

التعاون الاقليمي

تقرير الامين العام

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية الثانية لعام ١٩٩٠ الى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١ . وخلال النصف الاول من عام ١٩٩١ ، عقدت ثلاث من اللجان الاقليمية الخمس دوراتها العادية . فبعد أن عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدورة الخامسة والاربعين المستأنفة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، عقدت دورتها السادسة والاربعين في جنيف في الفترة من ٩ الى ١٩ نيسان/ابريل ؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها السابعة والاربعين في سيول في الفترة من ١ الى ١٠ نيسان/ابريل ؛ وعقدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا الدورة السادسة والعشرين للجنة والاجتماع السابع عشر للمؤتمر الوزاري في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو والاجتماع الثاني عشر للجنة التحضيرية التقنية الجامعة في الفترة من ٢٩ نيسان/ابريل الى ٧ أيار/مايو . أما اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فلا تجتمع في عام ١٩٩١ . وكان من المقرر أن تجتمع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وفقا لقرارها ١٥٨ (د - ١٤) ، الذي قررت فيه أن تعقد دوراتها ، في المعتاد ، كل سنتين ، ولكن تم تأجيل الدورة لمدة عام واحد نظرا للحالة في المنطقة .

* E/1991/100 .

91-19388 ١٣٤٤ب (٩١)
GE.91-70766

وحتى عام ١٩٨٣ ، كان تقرير الأمين العام بشأن التعاون التقني يشمل فرعا عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تحدث داخل المناطق . ونظرا لاتاحة معلومات مماثلة الى المجلس في شكل موجزات للدراسات الاستقصائية الاقتصادية للمناطق الخمس ، تقرر استبعاد ذلك الفرع من التقرير المتعلق بالتعاون الاقليمي (انظر "موجز الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا ، ١٩٩٠-١٩٩١" (E/1991/64) و "موجز الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٩٠" (E/1991/46) و "موجز الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ١٩٩٠" (E/1991/56) و "موجز الدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، ١٩٨٩-١٩٩٠" (E/1991/70) و "موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٠" (E/1991/92)) .

ويتضمن هذا التقرير خمسة فروع : الفرع الأول - ألف ، ويتناول القضايا التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ اجراء بشأنها ، والفرع الأول - باء ، ويتناول القضايا التي يوجه انتباهه اليها ؛ والفرع الثاني ، ويبرز أعمال اللجان الاقليمية ؛ والفرع الثالث ، ويشمل تقارير عن اجتماعات الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية المعقودة خلال العام ؛ والفرع الرابع ، ويتناول التعاون الاقليمي في مجال تسهيل التجارة ، عملا بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٨/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٧٤/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ؛ والفرع الخامس ، ويتناول تعزيز دور اللجان الاقليمية لتشجيع التعاون دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي . وقد وقع اختيار المجلس على هذا الموضوع في دورته التنظيمية ، بناء على التوصية المشتركة المقدمة من الأمناء التنفيذيين ، للنظر فيه بتعمق في اطار البند المتعلق بالتعاون الاقليمي من جدول الأعمال .

وستوفر التقارير السنوية للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لافريقيا المزيد من المعلومات الأساسية بشأن المسائل التي يتناولها هذا التقرير ؛ وسيصدر تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن دورتها السادسة والاربعين بوصفه : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٩١ ، الملحق رقم ١٥ (E/1991/36) ؛ وتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن دورتها السابعة والاربعين بوصفه : المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٤ (E/1991/35) ؛ وتقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن الاجتماع السابع عشر للمؤتمر الوزاري وعن الدورة السادسة والعشرين للجنة بوصفه : المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٦ (E/1991/37) .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها	١ -٤٨	٥
ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها	١ -٥	٥
١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١ -٣	٥
٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٤ -٥	٨
باء - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس	٦	٢١
١ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٦ -١٣	٢١
٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٤ -٣٠	٢٥
٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣١ -٣٣	٣٣
٤ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٣٤ -٤٨	٣٤
ثانيا - أعمال اللجان الإقليمية	٤٩ -١٣٩	٤٨
ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٤٩ -٦٧	٤٨
باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٦٨ -٧٨	٥٣
جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٧٩ -٩٦	٥٨
دال - اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٩٧ -١٢٠	٦٢
هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١٢١-١٣٩	٦٦
ثالثا - اجتماعات الأمانات التنفيذية للجان الإقليمية	١٤٠-١٦٧	٧١
رابعا - التعاون الاقاليمي في مجال تيسير التجارة	١٦٨-١٧٧	٨١
خامسا - تعزيز دور اللجان الإقليمية	١٧٨-٢٠٨	٨٦

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ اجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه اليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ اجراء بشأنها

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - خلال الدورة السابعة والاربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، عرضت حكومة الصين عقد الدورة الثامنة والاربعين للجنة في بيجينغ خلال النصف الثاني من نيسان/ابريل ١٩٩٢ ووافقت على تحمل المسؤولية كاملة عما يستلزمه الأمر من نفقات ادارية وسؤقية ومالية اضافية . وقررت الجنة ، بالاجماع ، أن تعقد دورتها الثامنة والاربعين في بيجينغ ، وفقا للفقرة ٤ (و) من قرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ ، رهنا بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة .

٢ - ووافقت اللجنة على مشروعي القرارين التاليين فيما يتصل بعضوية اللجنة كي يعتمدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

مشروع قرار

قبول ماكاو عضوا منتسبا في اللجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يلاحظ أن ماكاو قد أصبحت عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وفقا للفقرة ٥ من صلاحيات اللجنة ،

يقرر تعديل الفقرتين ٣ و ٤ من صلاحيات اللجنة ، تبعا لذلك .

مشروع قرار

قبول كيريباتي عضوا كامل العضوية في اللجنة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يلاحظ أن كيريباتي قد أصبحت عضوا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ،

يقرر تعديل الفقرتين ٣ و ٤ من صلاحيات اللجنة تبعا لذلك .

٣ - وبالاضافة إلى ذلك ، طلبت اللجنة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في الفقرة ٢ من قرارها ١١/٤٧ بشأن التعاون الاقليمي في مجال تسهيل التجارة ، أن يؤيد القرار وأن يتقدم بتوصيات ملائمة للتمويل من قبل الجهات المانحة . وفيما يلي نص القرار :

"١١/٤٧ - التعاون الاقليمي في مجال تسهيل التجارة

"إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ،

"إذ تدرك أهمية تدابير تسهيل التجارة كوسيلة لاتسام التجارة الدولية بالكفاءة وفعالية التكاليف ، وأهمية التطورات التي تشهدها التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها في تصريف التجارة الدولية ،

"وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٨/١٩٨٩ بشأن التعاون الاقليمي لتسهيل التجارة الدولية ، الذي أوعز المجلس فيه إلى اللجان الاقليمية بأن تضع ، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مقترحا لمشروع للتعاون الاقليمي ، يعرض بالتفصيل الاحتياجات التقنية والاحتياجات من الموارد في ميدان تسهيل التجارة ، ولاسيما القيام ، عند الاقتضاء ، بتطبيق القواعد المقررة لتبادل البيانات الالكترونية في مجالات الادارة والتجارة والنقل ،

"وإذ تلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ ، في دورته المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، القرار ٧٤/١٩٩٠ ، مؤيدا تنفيذ الدول الافريقية المشتركة لمقترح المشروع المتعلق بالتعاون الاقليمي ، وطالبا من اللجان الاقليمية الاخرى موالاة النظر في قرار المجلس ١١٨/١٩٨٩ ،

"وإذ تشير إلى أن اللجنة قد أيدت ، في دورتها السادسة والاربعين ، مفهوم وأهداف مشروع التعاون الاقليمي في مجال تسهيل التجارة ، الذي أُعد وفقا للتوجيهات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٨/١٩٨٩ ،

"وإذ تسلم بأن الشبكة الاقليمية لتسهيل التجارة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ستدخل قريبا طور التشغيل وأنها ستصبح ، في جملة أمور ، مركز تنسيق للجهود المبذولة في المنطقة لتسهيل التجارة ،

"وإذ تدرك أيضا أن معظم الاقتصادات المتقدمة النمو وبعض الاقتصادات النامية في هذه المنطقة إما قد شرعت في تبادل البيانات الالكترونية في مجالات الادارة والتجارة والنقل أو أنها تسعى إلى الاخذ بذلك في تصريف تجارتها الدولية ، وأن معظم الاقتصادات النامية بحاجة إلى اهتمام ومساعدة عاجلين من قِبَل منظومة الامم المتحدة في ترشيد وثائقها واجراءاتها التجارية ، ثم ، بعد ذلك ، في اتخاذ خطوات ملائمة نحو تطبيق التكنولوجيا الجديدة في ارسال الوثائق التجارية ،

"وإذ تسلم أيضا بأن تدابير تسهيل التجارة ومعايير تبادل البيانات الالكترونية ينبغي أن تطبقها جميع البلدان باتساق ، وأن الامر يستلزم ، تحقيقا لهذه الغاية ، أن تتعاون بلدان وأقاليم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بفعالية فيما بينها ومع بقية العالم ،

"١ - تكرر تأكيد تأييدها للعناصر الاربعة والاهداف الثمانية المبيّنة في مقترح المشروع المتعلق بالتعاون الاقليمي في مجال تسهيل التجارة ، الوارد في الوثيقة المقدمة إلى اللجنة في دورتها السادسة والاربعين بشأن التعاون الاقليمي في ميدان التجارة[(١)] ؛

---

(١) E/ESCAP/744 .

"٣ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤيد هذا القرار وأن يتقدم بتوصيات ملائمة للتمويل من قبل الجهات المانحة ؛

"٣ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وإلى الجهات المانحة الاخرى المتعددة الأطراف والثنائية ، أن توفر موارد كافية لضمان تحقيق المشروع على الوجه الكامل ؛

"٤ - تدعو جميع الأعضاء في الامم المتحدة إلى دعم مقترح المشروع هذا ؛

"٥ - تطلب إلى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثامنة والاربعين عن تنفيذا هذا القرار" .

٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٤ - في الاجتماع السابع عشر ، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، وافق المؤتمر الوزاري على مشاريع القرارات الثلاثة التالية كي يعتمدها المجلس :

مشروع قرار

التعجيل بعملية التكامل الاقتصادي في افريقيا وتعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات(٣)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يساوره القلق إزاء بطء عملية التكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي على النحو الذي يتضح من جملة أمور منها انخفاض مستوى التجارة داخل المناطق دون

---

(٣) القرار ٧٠٨ (د - ٢٦) للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا .

الإقليمية ، واستمرار بقاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ، وعدم وجود تعريفة خارجية موحدة ، والافتقار إلى سياسات قطاعية متسقة في ميادين الزراعة والصناعة والنقل والطاقة والتجارة والشؤون النقدية ،

وإذ يشير إلى القرار ٦١١ (د - ٣٣) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لإفريقيا بشأن التعجيل بالتكامل الاقتصادي دون الإقليمي في افريقيا والدور الجديد لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في تلك العملية ،

وإذ يشير أيضا إلى القرار ٧٠٢ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠ للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لإفريقيا بشأن تحويل وتعزيز المراكز لتمكينها من الاضطلاع بدور فعال في توفير المساعدة التقنية لعملية التكامل الاقتصادي في افريقيا ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح تأييد الجمعية العامة(٣) لتقرير فريق المراجعة عن هياكل وتنظيم وعمليات مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات(٤) والداعي إلى تحويل وتعزيز هياكل وتنظيم وعمليات تلك المراكز ،

وإذ يدرك أن المساعدة المالية المقدمة من برنامج الامم المتحدة الإنمائي إلى المراكز خلال الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٣ كان لها أثر هام على عملية التكامل الاقتصادي في افريقيا ، التي زاد من التعجيل بها تمويل المشاريع المتعددة القطاعات من برنامج الامم المتحدة الإنمائي خلال دورة برمجته الرابعة ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح كذلك التقدم المحرز في إعداد المعاهدة المنشئة للاتحاد الاقتصادي الافريقي ، التي سيشكل توقيعها الوشيك معلما تاريخيا هاما على طريق تكامل افريقيا ،

---

(٣) قرار الجمعية العامة ٣٤٨/٤٥ ، الجز الحادي عشر .

(٤) E/ECA/CM.16/13 .

١ - يناشد الدول الأعضاء في الاتحادات الاقتصادية دون الإقليمية أن تتخذ تدابير مناسبة للتعجيل بعملية التكامل دون الإقليمي ، ولاسيما عن طريق إمداد الاتحادات الاقتصادية دون الإقليمية بآليات ذاتية التمويل لأغراض تمويل أنشطتها التنفيذية ، وعن طريق ضمان مشاركة جميع التنظيمات الاقتصادية - الاجتماعية في أنشطة التكامل الاقتصادي ؛

٢ - يناشد كذلك الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير فعالة نحو إنشاء آليات للتكامل الاقتصادي في كل منطقة دون إقليمية تقوم بالمواءمة بين أنشطة كل التجمعات الاقتصادية ؛

٣ - يدعو الدول الأعضاء إلى تطبيق قرارات الاتحاد الاقتصادي الافريقي بشأن السياسات المشتركة في القطاعات ذات الأولوية ، ولاسيما تلك المتعلقة بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، واعتماد تعريفة جمركية خارجية موحدة وتكامل نقدي ؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يوفر ، خلال دورة البرمجة الخامسة ، موارد كافية لدعم عملية التكامل الاقتصادي في افريقيا ، وبخاصة لتمويل الأنشطة المضطلع بها في المجالات ذات الأولوية التي لم تشملها على نحو ملائم دورة البرمجة الرابعة ، وأن يواصل تعزيز الأنشطة التي بدأت خلال الدورة الخامسة ؛

٥ - يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا القيام ، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ومصرف التنمية الافريقي ، بمضاعفة جهوده لاستكشاف طرق ووسائل توفير كل ما يلزم من مساعدة تقنية للاتحاد الاقتصادي الافريقي المرتقب ، وبخاصة في صياغة بروتوكولاته ، وتنفيذ برنامج العمل الأول للاتحاد ؛

٦ - يدعو المنظمات غير الحكومية الافريقية إلى اعتماد مقترحات محددة تهدف إلى التعجيل بعملية التكامل الاقتصادي وتنمية وعي المجتمع الافريقي بجميع مستوياته ، من أجل تحقيق التكامل الافريقي الاقتصادي والسياسي ؛

٧ - يجدد مناشدته للجمعية العامة أن تمول الوظائف الاضافية في مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات سواء من الفئة الفنية أو فئة الخدمات العامة ، وتوفير موارد مالية إضافية ؛

٨ - يجدد كذلك مناشدته للدول الاعضاء أن تواصل دعمها للمراكز من خلال مساهمات محددة في صندوق الامم المتحدة الاستئماني للتنمية في افريقيا ، وتسهيل إعارة موظفيها المدنيين إلى المراكز للعمل في مهمات قصيرة الأجل ؛

٩ - يؤيد التوجه الجديد لبرنامج العمل وأولويات المراكز على النحو الذي اقترحته لجان خبرائها الحكوميين الدوليين كل على حدة ؛

١٠ - يطلب من الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يتخذ التدابير المناسبة بالتعاون مع الدول الاعضاء ، من أجل تشغيل الشبكات دون الاقليمية للمعلومات الإنمائية ، مع إعطاء الأولوية لايجاد نظام معلومات موثوق فيما يتعلق بسوق المنتجات الزراعية ، ولاسيما المواد الغذائية ؛

١١ - يطلب كذلك من الامين التنفيذي القيام بما يلي :

(أ) تحديد ولاية وصلاحيات لجان الخبراء الحكوميين الدوليين للتنفيذ الفعال للعمل المكلفة به بموجب القرار ٧٠٢ (د - ٣٥) للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛

(ب) وضع برنامج عمل للمراكز ، في الوقت المناسب ، من أجل تعميمه على الدول الاعضاء لتمكينها من الاستعداد ، خلال وقت معقول ، لإعارة موظفي الخدمة المدنية الوطنية ؛

مركز غيسيني للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات

١٢ - يطلب إلى مركز غيسيني للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات واللجنة الاقتصادية لافريقيا مساعدة بلدان البحيرات الكبرى في تنفيذ أحكام الاطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي[٥] ؛

---

(٥) A/45/315 ، المرفق .

١٣ - يطلب أيضا من مركز غيسيني أن يقوم ، بالتعاون مع أمانة الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ، باستكشاف امكانية تنظيم اجتماع لفريق من الخبراء معني بالنقل البري ، في أقرب وقت ممكن وبتمويل من الموارد الخارجة عن ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، من أجل النظر ، في جملة أمور ، في المواضيع التالية : فرض ضريبة على خدمات الطرق ، وصيانة الطرق داخل الاتحاد ؛ وإقامة شبكة متكاملة للطرق ورسم خريطة للطرق للاتحاد ؛ ووضع نهج شامل إزاء انفتاح منطقة الاتحاد ؛ وإعداد خطة رئيسية للنقل للاتحاد ؛

مركز طنجة للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات

١٤ - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تواصل تقديم مساعدتها إلى بلدان شمال افريقيا في إطار الدعم الذي تقدمه إلى اتحاد المغرب العربي في مساعيه نحو التكامل ، وأن تواصل تقديم مساعدتها في إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في شمال افريقيا ؛

١٥ - يطلب كذلك إلى اللجنة أن تقيم ، داخل مركز طنجة ، الهياكل الملائمة بغية تمكين المركز من توفير الدعم للجنة النقل لشمالي افريقيا ، وكفالة المتابعة على الوجه الملائم لمسائل الهجرة ؛

١٦ - يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي للجنة التماس الاعتمادات المالية المناسبة بغية إمداد البرنامج الخاص بإدماج المرأة في عملية التنمية في شمال افريقيا بوظيفة ثابتة ؛

مركز نيامي للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات

١٧ - يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا إلى النظر جديا في إنشاء نظام لتقديم إعانات إلى المدخلات الزراعية ، وعلى نحو خاص الأسمدة ومبيدات الآفات والمعدات والآلات ، وترشيد توزيعها بغية التعجيل بتحديث القطاع الزراعي وكفالة زيادة انتاجيته ؛

١٨ - يطلب إلى مركز نيامي للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات دراسة إمكانية تنظيم اجتماع لفريق من الخبراء في أقرب وقت ممكن وبتمويل من الموارد الخارجة عن ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، للنظر فيما تتخذه بلدان المنطقة دون الإقليمية من تدابير في ضوء الآثار المعاكسة المحتملة للسوق الأوروبية الموحدة على اقتصاداتها ؛

مركز ياوندي للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات

١٩ - يدعو الدول الأعضاء بالمنطقة دون الإقليمية إلى القيام بما يلي :

(أ) مواصلة منح أولوية قصوى للتنمية الريفية المتكاملة ؛

(ب) تنسيق جهودها بهدف وضع خطة دون إقليمية للأمن الغذائي ؛

(ج) التعاون في انتاج المدخلات الزراعية ؛

(د) ترويج التجارة في المنتجات الزراعية ، لاسيما المواد الغذائية ؛

(هـ) التعاون في سبيل اعتماد وتنفيذ سياسة زراعية مشتركة على نحو تدريجي ؛

٢٠ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا توفير المساعدة اللازمة للدول الأعضاء بالمنطقة دون الإقليمية في إعداد خطة رئيسية للتنمية الصناعية دون الإقليمية وبرنامج دون إقليمي للتصنيع ؛

٢١ - يدعو الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات الدولية المعنية ، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إلى توفير الدعم للجان التنسيق الوطنية لعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا ، وللاتحاد الاقتصادي والجمركي لدول افريقيا الوسطى ، وللاتحاد الاقتصادي والجمركي لافريقيا الوسطى ، من أجل تمكينها من إعداد وتنفيذ برنامج دون اقليمي متماسك ؛

مركز لوساكا للبرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات

٢٢ - يطلب من الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية تعيين مراكز تنسيق لتسهيل جمع البيانات ولإعداد الموجزات القطرية ؛

٢٣ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا القيام بما يلي :

(أ) مواصلة تقديم المساعدة ، قدر الامكان ، إلى لجنة العمل بالجنوب الافريقي في توفير خدمات الأمانة ، وتنفيذ برنامجها الموسع للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ ، وتوفير الخدمات لجولة دراسية تقوم بها إلى غرب افريقيا نساء من بلدان لجنة العمل ، والعمل بمثابة أمانة مؤقتة للجنة العمل ؛

(ب) توجيه انتباه اللجنة المخصصة التابعة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والمسؤولة عن رصد الاحداث في المنطقة دون الإقليمية إلى مشكلة البطالة في الجنوب الافريقي ؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، على تنمية وتعزيز الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ، بما في ذلك التطوير المؤسسي وتنسيق سياسات الموارد البشرية .

مشروع قرار

العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا (١٩٩١-٢٠٠٠)[٦]

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى القرار ٣ (د - ٩) الذي اتخذه الاجتماع التاسع لمؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين ، المعقود في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بشأن إعلان العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا وإعداد برنامج للعقد ،

---

(٦) القرار ٧٠٩ (د - ٣٦) للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا .

وإذ يشير إلى القرار AHG/Res.180 (XXV) لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية[٧] بشأن إعلان عقد شان للتنمية الصناعية في افريقيا وبشأن يوم للتصنيع في افريقيا ،

وإذ يشير أيضا إلى القرار م ع ١٠/٣ الذي اتخذه المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي أعلنت فيه الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ، وأعلنت ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر يوم التصنيع في افريقيا ،

وإذ يحيط علما بالتقرير المتعلق بإعداد برنامج عقد الامم المتحدة الثاني للتنمية الصناعية[٨] في افريقيا والذي بيّن التقدم المحرز في الاعمال التحضيرية على الاصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، وفيما يتعلق بالوفاء بالجدول الزمني الذي اعتمده الاجتماع التاسع لمؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين ، ووافقت عليه فيما بعد الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ،

١ - يكلّف مؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين ، الذي سيعقد اجتماعه العاشر في داكار ، بالسنغال ، في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا الذي يجري الآن وضعه في صورته النهائية ، مشفوعا بالتوصيات المتعلقة بالوسائل العملية لتنفيذه ورصده ، بما في ذلك وسائل تعبئة الاعتمادات اللازمة لتمويل البرنامج على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية ؛

٢ - يناشد البلدان الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية الافريقية ، لاسيما المؤسسات المالية ، أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان النجاح في تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا وأن تمنح الاولوية في تعبئة مواردها المالية لتنفيذ ورصد هذا البرنامج ؛

---

(٧) انظر A/44/603 ، المرفق الثالث .

(٨) A/44/812 .

٣ - يناشد أيضا المجتمع الدولي ، لاسيما مؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الاطراف ، أن تعمل على زيادة مساهماتها في القطاع الصناعي في البلدان الافريقية زيادة كبيرة ، بغية ضمان التنفيذ الامثل لبرنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ؛

٤ - يوصي الجمعية العامة بأن توفر للجنة الاقتصادية لافريقيا الموارد الكافية لتمكينها من تقديم المساعدة بفعالية إلى البلدان والمنظمات الافريقية في تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ؛

٥ - يوصي أيضا بأن تعمل أجهزة تقرير السياسة التابعة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية على زيادة الموارد المخصصة في ميزانياتها العادية ، لتنفيذ برنامج العقد الثاني زيادة كبيرة ؛

٦ - يناشد كذلك برنامج الامم المتحدة الإنمائي أن يقوم ، في إطار برنامجه الإقليمي الافريقي لدورة البرمجة الخامسة (١٩٩٣-١٩٩٦) ، بتخصيص موارد كافية لدعم أنشطة برنامج العقد الثاني ؛

٧ - يطلب إلى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يضطلع ، بالتعاون مع الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والمدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، باجراءات المتابعة فيما يتعلق بتعزيز الانشطة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية المضطلع بها دعما لبرنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ، وأن يقدم إلى الاجتماع المقبل للمؤتمر الوزاري تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع قرار

عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا (٩)

إن المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

إذ يشير الى القرار ECA/UNTACDA/Res.88/73 الذي اعتمد في مؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والاتصالات والتخطيط ، المنعقد في كنشاسا ، زائير في آذار/مارس ١٩٨٨ ، الذي طلب فيه الى هيئات الأمم المتحدة المناسبة أن تتخذ التدابير اللازمة لإعلان عقد ثان للأمم المتحدة للنقل والاتصالات في افريقيا ،

وإذ يشير أيضا الى قرار مؤتمر الوزراء ٦٣٩ (د - ٢٣) ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ وقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ التي تعلن جميعا الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا ،

وإذ يشير الى القراريـن ECA/UNTACDA/Res.89/75 و ECA/UNTACDA/Res.89/82 المؤرخين في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ والمعتمدين في طنجة ، المغرب من جانب مؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والاتصالات والتخطيط اللذين أيّدا الأهداف والغايات الشاملة والقطاعية والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية لإعداد برنامج العقد الثاني للنقل والاتصالات وارساء الأولويات لهذا البرنامج ،

وإذ يشير كذلك الى القرار ECA/UNTACDA/Res.91/84 المؤرخ في ٨ شباط/فبراير ١٩٩١ والمعتمد في أبوجا ، نيجيريا من جانب مؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والاتصالات والتخطيط ، فيما يتعلق أيضا بعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا ،

وإذ يسلم بالدور الأساسي الذي يؤديه النقل البري في التكامل الإقليمي في إطار أهداف برنامج العقد الثاني ، وكذلك الحاجة الماسة لتنمية متوائمة ومتناسقة

---

(٩) القرار ٧١٠ (د - ٣٦) الصادر عن المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا .

للقطاع الفرعي تتم من خلال إعادة التنشيط المقترح لمكتب الطريق الرئيسي العابر لافريقيا ،

وإذ يضع في اعتباره القرارات ٦٠٤ (د - ٢٢) المؤرخ في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، و ٦٣٩ (د - ٢٣) المؤرخ في نيسان/ابريل ١٩٨٨ الصادر عن المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا والقرار ECA/UNTACDA/Res.89/79 المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (طنجة ، المغرب) التي طلبت جميعا الى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يقوم ، على وجه الاستعجال ، بإعادة تنشيط مكتب الطريق الرئيسي العابر لافريقيا ، وأن يخصص الموارد الكافية لكي يؤدي المكتب وظائفه بكفاءة ،

وبعد أن نظر في تقرير الاجتماع الثامن لمؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والاتصالات والتخطيط المعقود في أبوجا ، نيجيريا في ٨ شباط/فبراير ١٩٩١ والتقرير المرحلي للأمين العام عن الترتيبات التحضيرية لعقد الامم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا(١٠)

وإذ يحيط علما باعتماد برنامج العقد الثاني والمقرر المتعلق بإعادة تنشيط المكتب من جانب مؤتمر الوزراء الافريقيين للنقل والاتصالات والتخطيط في أديس أبابا ، اثيوبيا ، في ٨ أيار/مايو ١٩٩١ ،

وإذ يقدّر الاعمال التي تضطلع بها لجان التنسيق الوطنية ولجنة تعبئة الموارد ولجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والافرقة العاملة دون القطاعية ودون الإقليمية في اعداد الاستراتيجية والبرنامج المتعلقين بالعقد الثاني ،

وإذ يلاحظ مع التقدير مساهمة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومصرف التنمية الافريقي ، والبنك الدولي ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات الامم المتحدة المتخصصة في اعداد برنامج العقد الثاني ،

وإذ يسلم بأهمية دور لجان التنسيق الوطنية والمنظمات الافريقية دون الاقليمية والإقليمية المختلفة في تنفيذ برنامج العقد الثاني ،

---

(١٠) A/44/255-E/1989/62 .

١ - يعتمد برنامج عقد الامم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا (١٩٩١ - ٢٠٠٠) ؛

٢ - يوصي بموافقة الجمعية العامة على برنامج العقد الثاني ؛

٣ - يطلب الى الجمعية العامة :

(أ) أن تبدأ رسميا عقد الامم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا الذي أعلن في قرار الجمعية ١٧٩/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛

(ب) أن تزود اللجنة الاقتصادية لافريقيا بموارد الميزانية العادية اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بفعالية وكفاءة بمسؤولياتها الموكلة إليها بوصفها الوكالة القائدة لبرنامج العقد الثاني ؛

٤ - يناشد جميع الحكومات الافريقية ، بوصفها مستفيدة من البرنامج ، أن تولي الدعم لتنفيذ أهداف برنامج عقد الامم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وذلك من خلال :

(أ) ضمان إنشاء لجان التنسيق الوطنية وحسن أدائها لمهامها ؛

(ب) المشاركة في تمويل وتنفيذ المشاريع الوطنية الواردة ضمن البرنامج ؛

(ج) المساهمة والتعاون الفعال في تمويل وتنفيذ مشاريع العقد الثاني على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي ؛

٥ - يطلب الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، بوصفها الوكالة القائدة ، أن تضمن تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية سواء من الميزانية العادية أو من موارد خارجة عن الميزانية ، لاغراض المواءمة والتنسيق والرصد والتنظيم والتنفيذ لانشطة العقد الثاني والمشاريع الاخرى ذات الصلة المعهود بها الى اللجنة بوصفها الوكالة القائدة ؛

٦ - يطلب الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل دعم تنفيذ البرنامج على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والإقليمية وبالذات أنشطة الوكالة القائدة في رصد وتقييم وادارة تنفيذ برنامج العقد الثاني وتقديم تقارير عن ذلك ؛

٧ - يناشد وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية تقديم جميع المساعدة التقنية اللازمة وغيرها من المساعدات الى الحكومات الافريقية ، والعمل بصورة وثيقة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ولجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات والمنظمات الافريقية الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية بما يكفل التنفيذ الفعال لبرنامج ومشاريع العقد الثاني ؛

٨ - يناشد المنظمات المالية الدولية والافريقية والإقليمية ودون الإقليمية كلا على حدة ، أن تعمل على تأمين وتيسير تمويل مشاريع العقد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من خلال إعطاء الأولوية الكافية والاهتمام الخاص لبرنامج ومشاريع العقد الثاني ضمن أنشطة الاقراض الخاصة بكل منها في افريقيا ، وأن تلتزم بصورة فعالة وجماعية بتعبئة الموارد الكافية والكفيلة بفعالية تنفيذ برنامج ومشاريع العقد الثاني ؛

٩ - يطلب الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تعد مشروع النظام الأساسي للمكتب الوحيد لهيئات الطريق الرئيسي العابر لافريقيا لاعتماده من جانب الدول الأعضاء ؛

١٠ - يناشد الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين والأطراف من غير الأعضاء في هيئات الطريق الرئيسي العابر لافريقيا ولجانهم التنسيقية ، الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المكتب المذكور ؛

١١ - يناشد أيضا الدول الأعضاء أن تستعرض اللوائح والقواعد التي تنظم هيئات الطريق الرئيسي العابر لافريقيا بهدف تكييفها مع الهيكل التنفيذي الجديد للطرق الرئيسية العابرة لافريقيا ؛

١٢ - يناشد كذلك المتبرعين وبالذات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المساعدة في تمويل البرنامج الموسع للمكتب الوحيد الذي يستهدف مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ برنامج العقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا ؛

١٣ - يطلب الى لجنة تعبئة الموارد للعقد الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا أن تساعد المكتب في جهوده في تعبئة الموارد اللازمة لتشغيله ؛

١٤ - يعرب عن تقديره لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي على جهوده بتقديم المساعدة بما يتيح للبلدان الافريقية أن تقوم على النحو السليم بالإعداد لبرنامج العقد الثاني ؛

١٥ - يناشد برنامج الامم المتحدة الإنمائي ان يزود البلدان الافريقية بالمساعدة التقنية اللازمة لتنسيق الإعداد والتنفيذ للبرنامج على المستويات الوطنية ودون القطاعية ودون الإقليمية ؛

١٦ - يطلب الى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يقدم تقريرا في اجتماعه القادم عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

٥ - وبالإضافة الى ذلك ، أحاط مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا علما في اجتماعه السابع عشر ، بالاهتمام الذي أبدته ناميبيا باستضافة اجتماع مؤتمر الوزراء الثامن عشر في ويندهوك ، ناميبيا ، في عام ١٩٩٣ رهنا بإجراء المزيد من المشاورات بواسطة السلطات الناميبية وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، وفقا للفقرة ٤ (و) من قرار الجمعية العامة ٣٤٣/٤٠ .

باء - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس

١ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الدورة الخامسة والاربعون المستأنفة (١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠)

المقرر سين (٤٥) - أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٦ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لاوروبا قرارات بشأن خمسة من مجالات النشاط ذات الاولوية (البيئة ، النقل ، الاحصاء ، تسهيل التجارة ، والتحليل الاقتصادي) واتخذت قرارات بشأن التدابير العملية في هذه المجالات ذات الاولوية . واتخذت اللجنة أيضا قرارات بشأن الخطوط العريضة للأعمال الجارية في قطاعات لم تحدد على أنها أولويات ،

بغية تعزيز عملية الاصلاح الاقتصادي وادماج الاقتصادات التي تجتاز مرحلة تحول ضمن الاقتصاد العالمي . واتفقت اللجنة على المعايير اللازمة لانتقاء الانشطة المتصلة بعملية التحول ، وحددت أمثلة للقضايا والمشاكل الواجب التطرق إليها من جانب حلقات العمل وما يماثلها من الانشطة غير الرسمية . واتفقت اللجنة على عدد من التعديلات التي أضفيت على طرائق عمل هيئاتها الفرعية وهياكلها .

المقرر عين (٤٥) - الترتيبات المؤسسية للجنة الاقتصادية لأوروبا

٧ - تشديدا على أهمية الاصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، طلب الى رئيس اللجنة أن يقوم ، كل ثلاثة أشهر على الاقل ، بعقد اجتماعات مخصصة غير رسمية للجنة للتشاور حول مسائل السياسات ، والمساعدة في الاستعدادات الجارية للدورات السنوية ، ورصد التقدم المحرز في برامج العمل وتقديم أي توجيه لازم للأمين التنفيذي . وقررت اللجنة تخفيض دوراتها السنوية الى سبعة أيام عمل .

الدورة السادسة والاربعون

المقرر ألف (٤٦) - أعمال اللجنة ككل وأنشطتها في المستقبل

٨ - أكدت اللجنة من جديد عزمها على تنفيذ المقررين سين وعين (٤٥) ، وطلبت الى هيئاتها الفرعية والامين التنفيذي القيام دون تأخير بتنفيذ أحكام هذين المقررين . كما طلبت الى هيئاتها الفرعية أن تراعي الاحكام الواردة في وثائق مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي تستدعي تنفيذا متعدد الاطراف في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وطلبت الى الامين التنفيذي تقديم تقرير الى اجتماعات المؤتمر ، في حالة دعوته اليه ، عن الانشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وأقرت اللجنة برنامج عملها للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ ، كما أيدت ، من ناحية المبدأ ، ورهنا بالاستعراض في دورتها السابعة والاربعين ، برنامج عملها للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ .

المقرر باء (٤٦) - التعاون في ميدان التحليل الاقتصادي وتقديم المساعدة الاقتصادية إلى البلدان التي تمر بفترة انتقال

٩ - أكدت اللجنة الأهمية التي تعلقها على تعزيز عملية الاصلاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد سوقي في بلدان أوروبا الشرقية ووسط أوروبا ، وعلى زيادة التعاون بين المؤسسات الدولية القائمة . وأكدت اللجنة من جديد الحاجة إلى توخي الجودة العالية في الرصد والتحليل ، ومنحت أولوية عليا للأعمال التحليلية المتعلقة بعملية الانتقال . وشجعت اللجنة كبار المستشارين الاقتصاديين على القيام بتحليل قضايا متوسطة الأجل وطويلة الأجل مختارة ، ودراسة النتائج الاقتصادية المترتبة على قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) بالنسبة للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

المقرر جيم (٤٦) - التعاون الدولي في معالجة الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبل للطاقة النووية وتخفيفها

١٠ - أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء الآثار المستمرة الناجمة عن كارثة تشيرنوبل على حياة وصحة السكان ، والتي ترتبت عليها عواقب وخيمة على نطاق لم يسبق له مثيل . وأحاطت علما مع الارتياح بالأعمال المضطلع بها حاليا من قبل بعض هيئاتها الفرعية في استكشاف إمكانيات تنفيذ مشاريع لحل المشاكل الناجمة عن هذه الحادثة . وطلبت اللجنة إلى هيئاتها الفرعية أن تواصل المساهمة في تحقيق هذه الغاية ، تنفيذا لقرار الجمعية العامة ١٩٠/٤٥ . كما طلبت اللجنة الى الدول الأعضاء فيها أن تواصل مشاركتها في أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الرامية إلى تخفيف آثار الحادثة .

المقرر دال (٤٦) - القائمة الأوروبية الحمراء بالحيوانات والنباتات المهددة عالميا

١١ - أوصت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، إدراكا منها لضرورة حفظ تراث الحياة البرية الأوروبي المشترك ، ولاسيما الأنواع الحيوانية والنباتية المهددة عالميا ، بأن تعمد حكومات الدول الأعضاء في اللجنة إلى اتخاذ تدابير وقائية مناسبة للأنواع الواردة في القائمة الحمراء ، وأن تعمل على تعزيز البرامج الوطنية المتعلقة باستقصاء ورصد النباتات والحيوانات وموائلها . وطلبت اللجنة أيضا إلى هذه

الحكومات أن تحدد موائل الأنواع المهددة وأن توفر لها الحماية والإدارة الفعالة ، وأن تتعاون على إعادة جلب هذه الأنواع ، حيثما كان ذلك مناسبا ، وأن تدرس الأساليب المختلفة لزيادة أعداد النباتات والحيوانات المهددة .

المقرر هاء (٤٦) - التعاون في ميدان البيئة والتنمية القابلة للإدامة

١٢ - بعد أن أكدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا مجددا على أن التعاون البيئي من أولويات اللجنة ، ناشدت اللجنة حكومات الدول الأعضاء زيادة تعزيز هذا التعاون ، وكررت توجيه ندائها إلى هيئاتها الفرعية أن تعمل بهمة على تعزيز التنمية القابلة للإدامة باعتبارها مبدأً توجيهيا لجميع الأنشطة . ودعت اللجنة البلدان الأعضاء فيها إلى الاشتراك في الأعمال المتصلة بشتى الصكوك الدولية المتعلقة بحماية البيئة أو العمل على دفع هذه الأعمال . ودعت اللجنة كبار المستشارين المعنيين بمشاكل البيئة والمياه إلى تعزيز إدماج السياسات القائمة على التنمية القابلة للإدامة في أنشطة التخطيط وصنع القرار والأنشطة الاقتصادية . ودعي الأمين التنفيذي إلى أن يعرض على اللجان الاقليمية الأخرى أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الرامية إلى المساهمة في التنمية القابلة للإدامة ، وخصوصا نتائج مؤتمر بيرغين . وحثت اللجنة الدول الأعضاء - بالنظر إلى مسؤولياتها الخاصة إزاء المشاكل البيئية العالمية والقيام بدور ريادي في الجهود الرامية إلى حل هذه المشاكل - على المساهمة بصورة كاملة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٢ ، والعمل بهمة على انجاز اتفاقية إطارية متعلقة بتغير المناخ ، وذلك في وقت مناسب لتوقيعها خلال المؤتمر .

المقرر واو (٤٦) - التعاون في ميدان النقل

١٣ - رحبت اللجنة بالانتهاء من العمل في مجموعة من الصكوك القانونية (اتفاقات واتفاقيات) في ميدان النقل ، وأبرزت ضرورة مواصلة العمل على المواءمة بين القواعد التنظيمية بالنسبة لجميع وسائل النقل البري . وأحاطت اللجنة علما بنتائج الأعمال المنجزة في مجال سلامة الطرق وبالنسبة لأبعاد وحدات الشحن ، وأبرزت ضرورة تشجيع استخدام وسائل النقل السليمة بيئيا . كما أبرزت ضرورة كفالة التنسيق الفعال مع المنظمات الدولية الأخرى في المجالات ذات الاهتمام المشترك .

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٤ - أقرت اللجنة ، لدى اتخاذها القرار ١/٤٧ بشأن اعلان سول المتعلق بالتعاون الاقليمي ، بأن نشاط منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحيويتها قد عملا على تهيئة الظروف اللازمة للاستفادة الكاملة من المنظمات دون الاقليمية القائمة في المنطقة من أجل تعزيز التعاون الاقليمي الذي أُعلن أنه ذو أهمية بالغة في هذا الصدد . وأعيد تأكيد دور اللجنة ، على النحو الذي حددته الجمعية العامة ، باعتبارها المركز الرئيسي ، داخل منظومة الأمم المتحدة ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ . وحُث جميع الأعضاء والأعضاء المعاونين على بذل جهود متضافرة لتعزيز التعاون الاقليمي بغية مجابهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفعالية في العقود القادمة .

١٥ - وركزت اللجنة اهتمامها ، في دورتها السابعة والاربعين على موضوع اعادة تشكيل الهياكل الصناعية في آسيا والمحيط الهادئ باعتباره موضوع الدورة ، واتخذت القرار ٢/٤٧ بشأن خطة عمل سول لتعزيز اعادة تشكيل الهياكل الصناعية في آسيا والمحيط الهادئ . وفي هذا الصدد ، أشارت اللجنة إلى برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في عام ١٩٧٩ ، وإلى قرارات اللجنة ٣٣٥ (د - ٤٠) المؤرخ في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤ بشأن برنامج طوكيو لتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية في آسيا والمحيط الهادئ ، و ٣٥٦ (د - ٤٣) المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٦ بشأن الأبعاد التكنولوجية لخطة عمل اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن المبادرات الوطنية والاقليمية لتنمية الموارد البشرية ، و ٣٧٤ (د - ٤٤) المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ بشأن خطة عمل جاكرتا بشأن تنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وطلبت اللجنة أن يعقد اجتماع لكبار المسؤولين من الدول الأعضاء والدول الأعضاء المعاونة في اللجنة قبل نهاية عام ١٩٩١ ، لمواصلة التداول بشأن خطة عمل سول ، بغية دراسة مضمونها وأولوياتها ومنهجياتها لتعزيز اعادة تشكيل الهياكل الصناعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وسيُعرض تقرير اجتماع كبار المسؤولين على اجتماع وزراء الصناعة والتكنولوجيا المقرر عقده في عام ١٩٩٣ ، وسيقدم تقرير عن نتائج اجتماع وزراء الصناعة والتكنولوجيا إلى اللجنة في دورتها الثامنة والاربعين .

١٦ - وأيدت اللجنة ، بوجه عام ، توصيات فريق الشخصيات البارزة المعني بالجهاز الحكومي الدولي التابع للجنة فيما يتعلق بإعادة التنظيم التدريجي لأعمال اللجنة على أساس موضوعي ، أي تشكيل ثلاث لجان موضوعية لبحث في التعاون الاقتصادي الاقليمي ، والبيئة والتنمية القابلة للادامة ، وتخفيف الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي . واتخذت اللجنة القرار ٣/٤٧ بشأن اعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي التابع للجنة ، الذي أشارت فيه إلى الملاحظات التي أبديت خلال دورتها السادسة والاربعين والتي مؤداها أن هيكل اللجنة المنقح ، الذي تطور نتيجة لقرارها ٢٦٣ (د - ٤٣) ، لم يكن أداؤه فعالا بما يكفي . وأشارت كذلك إلى التوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالجهاز الحكومي الدولي التابع للجنة . وسلمت اللجنة بأن مشاكل التنمية معقدة وتتطلب جهودا مشتركة بين التخصصات والقطاعات المختلفة . ووافقت اللجنة على عقد اجتماع لكبار المسؤولين من الدول الأعضاء والدول الأعضاء المعاونة في عام ١٩٩١ للنظر في التوصيات التفصيلية للفريق ووضعها في صيغتها النهائية . وطلبت اللجنة إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقرير اجتماع كبار المسؤولين ، مشفوعا بتقييمه للآثار التنظيمية والوظيفية والمالية ، إلى اللجنة في دورتها الثامنة والاربعين .

١٧ - وأشارت اللجنة إلى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، والتي أكدت فيها الدول الأعضاء على أمور منها الحاجة إلى التنفيذ التام لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات[(١١)] ، وإلى الأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ استجابة لقراري اللجنة ٢٧١ (د - ٤٤) المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ و ٤/٤٦ المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأحيط علما ، مع القلق ، بالتدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة لأقل البلدان نموا . وذهبت اللجنة إلى أنه رغم أن المسؤولية الرئيسية عن وضع وفعالية تنفيذ السياسات والأولويات الوطنية للنمو الاقتصادي والتنمية تكمن في جهود أقل البلدان نموا ، فإن نجاح تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات سيتوقف على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة مع مؤسسات الأمم المتحدة والجهات المانحة . وتم التأكيد ، بصفة خاصة ، على توثيق التنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدى استعراض ورصد التقدم المحرز في التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية . وتحقيقا لهذا الهدف ، اتخذت اللجنة القرار ٤/٤٧ بشأن تنفيذ برنامج

---

(١١) انظر الوثيقة A/CONF.147/Misc.9/Add.1 ، الفقرة ١٠ .

العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات ، الذي طلبت فيه تنظيم اجتماعات مجموعات ، حبذا كل سنتين ، مع جميع البلدان المعنية من أجل تحسين وتعزيز ترتيبات التعاون القائمة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وعلاوة على ذلك ، قررت اللجنة تأمين توسيع نطاق تغطية الاحتياجات والمشاكل المعلنة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة في المنطقة ، داخل اطار برنامج العمل ، على أن تعالَج كجزء من برنامج العمل والاولويات الجاري للأمانة من أجل الاسهام في عملية متابعة برنامج العمل . واضافة إلى ذلك ، قررت اللجنة القيام بصفة سنوية بجمع وتجميع وتحليل ونشر المعلومات عن تنفيذ برنامج العمل ، وتحديد واتخاذ تدابير من أجل التنفيذ التام لبرنامج العمل خلال التسعينات . وأيدت اللجنة البرنامج الفرعي ١٣ ، البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ، من برنامج العمل والأولويات .

١٨ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء تزايد عدد المزارعين الذين لا يملكون أراض في بعض بلدان الإسكاب والتزايد السريع للهجرة من الريف الى المدن في كافة أنحاء المنطقة ، مما يسفر عن انتشار الفقر . وارتئي أن هناك حاجة الى اتخاذ تدابير مباشرة وأكثر فعالية للحد من الفقر ، بما في ذلك إدماج الفقراء في التيار الرئيسي للأنشطة الاقتصادية . ودعت اللجنة ، في قرارها ٥/٤٧ المتعلق بالدعم الإقليمي للتخفيف من حدة الفقر ، جميع البلدان الأعضاء الى منح الأولوية العليا لإعداد وتنفيذ أنشطة للتخفيف من حدة الفقر ، حيثما كان ذلك مناسبا ، وذلك بإدراجها بوصفها عناصر لا تتجزأ من مخططاتها وبرامجها الإنمائية الوطنية . وطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يضع السياسات والبرامج المناسبة لمنظور اقليمي من أجل التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف وتعجيل عملية تبادل الأفكار والتجارب والخبرات عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما يتصل بسياسات واستراتيجيات وبرامج التخفيف من حدة الفقر فيما بين البلدان الأعضاء . وأوصت اللجنة بالخصوص بإدراج الهدف المتمثل في التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه بين المسائل التي سينظر فيها في : (أ) المؤتمر الوزاري الرابع لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام ١٩٩١ ؛ (ب) المؤتمر السكاني الرابع لآسيا والمحيط الهادئ الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ ؛ (ج) المؤتمر الوزاري المعني بالتحضر الذي سيعقد أيضا في عام ١٩٩٣ . وسيقدم تقرير الى اللجنة في دورتها التاسعة والاربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار يتضمن بحثا لإمكانية عقد اجتماع على المستوى الوزاري في عام ١٩٩٤ بشأن مسألة التخفيف من حدة الفقر في منطقة الإسكاب ، مع إشارة خاصة الى أقل البلدان نموا .

١٩ - وكان لنزاع الخليج أثر سلبي على البيئة في منطقة الإسكاب ، بالرغم من التدابير التي اتخذتها بالفعل البلدان المتضررة ذاتها للتخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمة . واعتمدت اللجنة القرار ٦/٤٧ المتعلق بتقديم المساعدة الى بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ المتضررة من أزمة الخليج الفارسي وحثت المؤسسات المتعددة الأطراف على الاستجابة فورا لحاجات تلك البلدان النامية بتعبئة المزيد من المساعدة بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية والبلدان المتضررة ، والربط بين مختلف المعلومات المتعلقة بالأثر المحتمل على منطقة الإسكاب للتدهور البيئي المسجل . وطلب الى الأمين العام التنفيذي أن يقوم بمساع حميدة لدى رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية الحصول على المساعدة المطلوبة بموجب هذا القرار .

٢٠ - ومنحت اللجنة ، وهي تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والمتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، أهمية لزيادة الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان منطقة الإسكاب من أجل وضع سياسات وبرامج تقيم توازنا أفضل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية . وأيدت اللجنة الاستراتيجية الإقليمية للتنمية المستديمة والسليمة بيئيا وما ستقدمه منطقة آسيا والمحيط الهادئ الى المؤتمر ، وهما استراتيجية ومدخل وافق عليهما اجتماع كبار المسؤولين المعنيين بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد ببانكوك في الفترة من ١٣ الى ١٩ شباط/فبراير ١٩٩١ . وأيدت اللجنة أيضا التوصية التي قدمها اجتماع كبار المسؤولين بإنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالبيئة والتنمية . والهدف الرئيسي من اللجنة هو زيادة التنسيق وتعزيز التعاون الإقليمي في إعداد الأنشطة والمبادرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتنفيذها واستعراضها ورصدها والإبلاغ عنها من أجل تشجيع التنمية المستديمة والسليمة بيئيا . ودعت اللجنة ، وهي تعتمد القرار ٧/٤٧ المتعلق بإدماج البيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ ، الى التنفيذ المبكر لمختلف توصيات المؤتمر الوزاري المستوى وخاصة الإعلان الوزاري المتعلق بالتنمية المستديمة والسليمة بيئيا في آسيا والمحيط الهادئ ، وطلبت الى الأمين العام التنفيذي أن يستعرض باستمرار التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري والاستراتيجية الإقليمية . وطلب أيضا الى الأمين العام التنفيذي استكشاف إمكانية وضع آلية تمويل إقليمية لتنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل التنمية المستديمة والسليمة بيئيا .

٣١ - وسلمت اللجنة بأهمية التنمية المستديمة للموارد الطبيعية والإدارة البيئية ، وبيانات خط الاساس المتعلقة بالموارد الطبيعية الموجودة والبيئة ، والاستشعار من بعد وتكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية المترابطة التي توفر أدوات أساسية لتحليل الاثر البيئي . واعتمدت اللجنة ، وهي تلاحظ أن عددا من الاعضاء والاعضاء المنتسبين في اللجنة أصبح بالفعل يشارك في هذه المجالات الحساسة ، القرار ٨/٤٧ المتعلق بالتعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي في مجالي الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية . ودعا القرار الى مواصلة المحاولات الرامية الى تشجيع وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال استخدامات تكنولوجيا التوابع الاصطناعية من أجل التنمية المستديمة للموارد الطبيعية والإدارة البيئية . وطلبت اللجنة ادراج استخدامات الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية في برنامج العمل بوصفه نشاطا برنامجيا عاديا مع التركيز على الأبعاد المتعددة القطاعات للاستخدمات الفضائية التي تنطوي في جملة أمور على الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، وإدارة الموارد الطبيعية ، والحد من الكوارث الطبيعية ، والرصد والتخطيط البيئيين ، والتكنولوجيا ، والزراعة ، والمستوطنات البشرية .

٣٢ - وما انفكت هجرة اليد العاملة من البلدان النامية في منطقة الإسكاب الى مناطق أخرى توفر فرصا جديدة للعمالة ودعم ميزان المدفوعات للعديد من البلدان النامية في منطقة الإسكاب . وتحظى العلاقة المتبادلة الفائدة التي تطورت على مر السنين بين البلدان النامية المصدرة لليد العاملة في منطقة الإسكاب والبلدان المستوردة لليد العاملة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، باهتمام مباشر من جانب كلا المنطقتين . ولاحظت اللجنة أن الاضطرابات التي خلقها نزاع الخليج من حيث هجرة اليد العاملة بين منطقتي الإسكاب والإسكوا والفرص المتاحة للبلدان في كل من منطقتي الإسكاب والإسكوا في أعقاب ذلك النزاع ، تستوجب إحياء عملية هجرة اليد العاملة الاقاليمية بطرق تؤدي بدرجة أكبر الى التنمية في كلا المنطقتين . وطلبت اللجنة الى الأمين العام التنفيذي ، وهي تعتمد القرار ٩/٤٧ المتعلق بالتعاون الدولي في مجال هجرة اليد العاملة بين منطقتي الإسكاب والإسكوا ، أن يضطلع ، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام التنفيذي للإسكوا ، بتحليل شامل للمسائل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها هجرة اليد العاملة بين منطقتي الإسكاب والإسكوا بغية تحديد الوسائل الكفيلة بتعزيز الفوائد بالنسبة لكل من البلدان المصدرة والمستوردة لليد العاملة ، والاعتماد على وجه التحديد على الدراسات السابقة التي اضطلعت بها الإسكاب والمنظمات الدولية ذات الصلة بالموضوع في ذلك المجال وتشجيع الحوار بين البلدان المعنية في منطقتي الإسكاب والإسكوا فيما

يتعلق بمسائل السياسة العامة ، بهدف زيادة الفوائد المتبادلة الى أقصى حد ممكن وتخفيض التكاليف التي تنطوي عليها عملية هجرة اليد العاملة الدولية الى أدنى حد ممكن . وسيقدم تقرير الى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

٣٣ - ولاحظت اللجنة الدعم المقدم لبرامج عقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٨٥-١٩٩٤ . وقررت اللجنة ، في قرارها ١٠/٤٧ المتعلق بنفس الموضوع ، أنه ينبغي ، في فترة الخمس سنوات الثانية من العقد ، اعادة تصميم تلك البرامج وتنفيذها بطريقة تتيح تفادي أوجه النقص المحددة خلال فترة الخمس سنوات الأولى ، مع مراعاة التطورات المتوقعة في قطاعي النقل والاتصالات في المنطقة في الفترة المتبقية من العقد ، وهي فترة تعيّن تغييرها للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ لكي تتصادف مع فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٣-١٩٩٧ . وأيدت اللجنة عقد اجتماع للوزراء المسؤولين عن النقل والاتصالات في عام ١٩٩٣ وحثت برنامج الأمم المتحدة الانمائي على توفير الأموال وحثت مؤسسات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على التعاون وتنسيق أنشطتها مع الأمانة . وطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يؤدي الدور الرئيسي في تنسيق العقد ورصده والابلاغ عنه على النحو الموصى به في تقرير الاستعراض في منتصف المدة ، وأن يشجع المشاركة النشطة من قبل المجموعات دون الاقليمية الموجودة في منطقة الإسكاب في صياغة الأنشطة ذات الصلة بالموضوع وتنفيذها ، وأن تشجع المشاركة النشطة من قبل القطاعات التجارية في تنفيذ العقد فضلا عن اجراء تقييم للعقد بعد انتهائه وتقديم تقريره مع التوصيات المناسبة .

٣٤ - وأشارت اللجنة ، في قرارها ١١/٤٧ المتعلق بالتعاون الاقليمي في مجال تسهيل التجارة ، إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٨/١٩٨٩ الذي وجه ، في جملة أمور ، اللجان الاقليمية إلى أن تضع ، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مشروع مقترح للتعاون الاقليمي ، بما في ذلك وضع تفاصيل الاحتياجات التقنية والموارد اللازمة في مجال تسهيل التجارة ولاسيما القيام ، عند الاقتضاء ، بالتطبيق التدريجي للقواعد المقررة لتبادل البيانات الالكترونية في مجالات الادارة والتجارة والنقل . وسلمت اللجنة بأن تدابير تسهيل التجارة والقواعد المقررة لتبادل البيانات الالكترونية ينبغي أن تنطبق بصورة موحدة من قبل جميع البلدان ولذلك تحتاج البلدان والمناطق التابعة للإسكاب الى أن تتعاون على نحو فعال فيما بينها ومع بقية العالم . وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من الجهات

المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف توفير ما يكفي من الموارد لضمان التنفيذ الكامل للمشروع . وسيقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والاربعين تقرير عن تنفيذ هذا القرار .

٣٥ - واعتمدت اللجنة ، وهي ترحب باعتماد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل للاعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذه في التسعينات[١٢] القرار ١٢/٤٧ الذي يعالج متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل على الصعيد الاقليمي . وطلبت اللجنة إلى الأمين العام التنفيذي ، وهي تضع في اعتبارها قرارها بعقد المؤتمر الوزاري الرابع لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بمانيلا في عام ١٩٩١ للنظر في امكانية اعتماد استراتيجية اقليمية للتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٠ وما بعد ، أن يضمن أن يأخذ المؤتمر الوزاري في الاعتبار على نحو مناسب ، في مداولاته المتعلقة باستراتيجية التنمية الاجتماعية لمنطقة الإسكاب ، الاعلان العالمي وخطة العمل وأن يضمن كذلك ، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قيام جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين باتخاذ اجراءات ، استجابة للمشاغل المتعلقة ببقاء الطفل وحمايته ونمائه على النحو الوارد في الاعلان العالمي وخطة العمل .

٣٦ - وأشارت اللجنة ، في قرارها ١٣/٤٧ المتعلق بالسنة الدولية للأسرة ، إلى قرار الجمعية العامة ٨٣/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة ، والى قرار اللجنة ١/٤٥ المؤرخ في ٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٩ المتعلق باعتماد استراتيجية اقليمية للتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٠ وما بعد . وأشارت أيضا إلى أهمية ضمان القيام ، داخل الأسرة ، بتنفيذ المبادئ المؤكدة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٣] واتفاقية حقوق الطفل[١٤] وطلبت إلى الأمين العام التنفيذي أن يعقد في عام ١٩٩٣ اجتماعا تحضيريا

---

(١٢) A/45/625 ، المرفق .

(١٣) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

(١٤) قرار الجمعية العامة ٣٥/٤٤ ، المرفق .

حكوميا دوليا اقليميا للأعضاء والأعضاء المنتسبين في اللجنة للاحتفال بالسنة . وطلبت أيضا إلى الأمين العام التنفيذي أن يبدأ ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وغيرها من الوكالات المعنية ، سلسلة من الدراسات القطرية عن دور الأسرة في التنمية وذلك لتوفير الأساس لوضع مقترحات للعمل الاقليمي من أجل اعداد السنة والاحتفال بها .

٣٧ - ومن المقررات الهامة الأخرى المتخذة في الدورة السابعة والأربعين ، المقرر الذي أيدت فيه اللجنة الاقتراح الداعي الى عقد اجتماع وزاري بشأن التحضر في عام ١٩٩٣ لتنبيه القيادات السياسية في المنطقة الى مشكلة التحضر المتزايدة الخطورة في المنطقة . كما أقرت اللجنة توصية بإنشاء المحفل الحضري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يوفر الآلية اللازمة لتعزيز التعاون الاقليمي بين جميع العاملين في مجال المسائل الحضرية .

٣٨ - ورحبت اللجنة أيضا بعرض اندونيسيا استضافة المؤتمر الاقليمي على المستوى الوزاري المعني بدور المرأة في التنمية في جاكرتا في عام ١٩٩٣ ، وذلك للتحضير للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة المقرر عقده في عام ١٩٩٥ . وطلبت اللجنة من الأمانة اتخاذ الاجراءات المناسبة ، بالتشاور مع حكومة اندونيسيا والبلدان والأقاليم الأخرى في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، لضمان نجاح المؤتمر الاقليمي .

٣٩ - وأقرت اللجنة مقترحات لانشاء لجان مشتركة بين الوكالات ، يرأسها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في مجالات مثل الصحة ودمج المرأة في التنمية . كما أقرت التوصية الداعية الى انشاء لجنة اقليمية مشتركة بين الوكالات معنية بالبيئة والتنمية ، برئاسة الأمين التنفيذي للجنة المذكورة آنفا ، وحثت الأمانة على اتخاذ الخطوات الضرورية لتشغيل آلية التنسيق بين الوكالات في أقرب وقت ممكن . ومما يذكر أن فرق العمل المشتركة بين الوكالات أو اللجان التوجيهية موجودة فعلا ، برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في مجالات المياه ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وتنمية الموارد البشرية ، والنقل والاتصالات ، والشباب .

٣٠ - وبعد أن درست اللجنة بالتفصيل برنامج العمل في لجنتيها الجامعتين الأولى والثانية ، اعتمدت برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بالصيغة المقترحة . وطلبت بعض الوفود الحصول على الوظائف الاضافية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل عن طريق إعادة توزيع الوظائف . وأعربت وفود أخرى عن وجهة نظر مفادها أنه في حال كون إعادة توزيع الموارد من داخل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ غير ممكنة عمليا ، ينبغي النظر في إمكانية توليد موارد اضافية . وطلبت اللجنة من الأمين التنفيذي إبلاغ الجمعية العامة بالمقرر المذكور أعلاه ، عن طريق الأمين العام ، كي تنظر فيه عند تقريرها الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ .

٣ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣١ - تُعقد دورات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مرة كل سنتين ، ولذا لم تُعقد أية دورة خلال الفترة المستعرضة . وكان أهم نشاط قامت به اللجنة خلال العام الماضي الاجتماع الاقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ٤ الى ٧ آذار/مارس ١٩٩١ . وقد أحاط المؤتمر التحضيري علما باعتماد بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الاعلان المعنون "برنامج تلاتيلولكو" الذي يمكن العثور على نصه في التقرير الختامي للاجتماع ، (وثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LC/G.1656 (CONF.80/3) .

٣٢ - وقد اعتمد برنامج تلاتيلولكو كإسهام من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وهو يعبر عن موقف المنطقة العملي المنسق بالنسبة للمسائل الرئيسية للتنمية الدائمة . ويقيم الصلة المناسبة بين المواضيع المتصلة بالتنمية والمواضيع المتصلة بالبيئة .

٣٣ - وفيما يلي النقاط الرئيسية الواردة في ذاك الاعلان :

(أ) اشتراك بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في البحث عن حل للمشاكل البيئية العالمية التي تؤثر على الغلاف الجوي ، وذلك على الرغم من أن مسؤولية هذه البلدان عن نشوء هذه المشاكل هي جد ضئيلة ؛

(ب) الحفاظ على نظمها الايكولوجية بقصد حماية تنوعها البيولوجي وادارتها بشكل دائم ؛

(ج) حماية وادارة الموارد البرية ؛

(د) حماية وادارة المحيطات والبحار والمناطق الساحلية ؛

(هـ) حماية جودة المياه العذبة وامداداتها ؛

(و) استئصال الفقر من المستوطنات البشرية ؛

(ز) تحسين مستوى الحياة ونوعيتها في المستوطنات الحضرية والريفية ، على حد سواء ؛

(ح) إدارة النفايات بيئيا ، وبخاصة النفايات الخطرة والتوكسينية .

٤ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٤ - اتخذ أيضا المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا القرارات التالية :

القرار ٧٠٥ (د - ٢٦) - تنفيذ خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية على الاصعدة الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية

٣٥ - يوصي المؤتمر الوزاري بأن تستند جميع الحكومات الوطنية في خططها وبرامجها وسياساتها الانمائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الى محتوى خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ، وكذلك الى مجالات التركيز الاضافية أي : البعد الثقافي الافريقي ؛ والعلم والتكنولوجيا ؛ والتنمية الادارية ؛ وتنمية الموارد البشرية ؛ لاسيما في مجال التعليم ؛ والمشاركة الشعبية ، وخاصة زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية ؛ وتعزيز عمليات نشر الديمقراطية ؛ وتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية لتنفيذ خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية .

القرار ٧٠٧ (د - ٣٦) - تعزيز الهياكل الاساسية للاعلام السكاني دعما للبرامج السكانية في افريقيا

٣٦ - يدعو المؤتمر الوزاري صندوق الامم المتحدة للسكان والحكومات والوكالات المانحة الاخرى الى أن تساعد كذلك في تدعيم شبكة المعلومات السكانية لافريقيا حتى تستمر في عملياتها لتطوير القدرات الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية من أجل تقاسم المعلومات وتحسين تدفق المعلومات والبيانات السكانية في المنطقة .

القرار ٧١١ (د - ٣٦) - تنشيط صناعات التعدين في افريقيا

٣٧ - يطلب المؤتمر الوزاري الى أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تقوم ، بين الآن وموعد المؤتمر الاقليمي الخامس المعني بتنمية واستغلال الموارد المعدنية في افريقيا ، المزمع عقده في عام ١٩٩٣ ، وبمشاركة مصرف التنمية الافريقي والبنك الدولي ، وبالتعاون مع الوكالات الحكومية الدولية الافريقية المختصة ، باستكشاف السبل والوسائل لتمويل دراسة مقارنة عن سياسات تنمية التعدين في افريقيا للتوصية بادخال تحسينات على هذه السياسات على المستوى الوطني وتنسيقها على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

القرار ٧١٢ (د - ٣٦) - المشاركة الافريقية في التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٣٨ - يحث المؤتمر الوزاري وكالات منظومة الامم المتحدة على دعم اللجنة الاقتصادية لافريقيا في جهودها الرامية الى تهيئة المنطقة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

القرار ٧١٣ (د - ٣٦) - الحالة الاجتماعية في افريقيا

٣٩ - يدعو المؤتمر الوزاري جميع الحكومات الافريقية والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية الى بذل قصارى جهدها في الاعداد للسنة

الدولية للأسرة والاحتفال بها ، حسبما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٨٣/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بغية ايجاد مزيد من الوعي على مستويات القواعد الشعبية والوطنية والاقليمية ، بالأسرة الافريقية بوصفها عماد المجتمع ولبنته الاساسية .

القرار ٧١٤ (د - ٣٦) - دور المرأة في التنمية

٤٠ - يحث المؤتمر الوزاري الدول الاعضاء على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان أبوجا عن طريق توجيه الموارد البشرية والمالية الى الاجهزة الوطنية المسؤولة عن شؤون المرأة ، ورصد بلوغ الاهداف المحددة في الاعلان .

القرار ٧١٥ (د - ٣٦) - تحسين مركز المرأة في أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٤١ - يحث المؤتمر الوزاري الامين التنفيذي على استكشاف إمكانية : (أ) زيادة عدد النساء في مستويات صنع القرارات ؛ (ب) وتخصيص موظفين اضافيين لمركز المرأة الافريقي للتدريب والبحث التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا وعلى مستوى المراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ (مولبوك) لتعزيز برامج المرأة .

القرار ٧١٦ (د - ٣٦) - تنفيذ نهج متكامل لمعلومات التنمية

٤٢ - يطلب المؤتمر الوزاري من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر في تمويل أنشطة النظام الافريقي العام للوثائق والمعلومات في إطار دورة البرمجة الاقليمية الخامسة لافريقيا بما يتفق مع التوسع في أنشطته التنفيذية .

القرار ٧١٩ (د - ٣٦) - التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية في افريقيا

٤٣ - يدعو المؤتمر الوزاري الدول الافريقية الاعضاء وكذلك المجتمع الدولي الى المساهمة بصورة أكثر سخاء في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية في افريقيا .

القرار ٧٣٠ (د - ٣٦) - برنامج افريقيا الخامس المشترك بين الاقطار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٤ - يؤيد المؤتمر الوزاري الورقة التوجيهية لبرنامج افريقيا الخامس المشترك بين الاقطار التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي (١٩٩٢-١٩٩٦) ، ويعرب في نفس الوقت عن قلقه إزاء انخفاض تدفق الموارد الى افريقيا .

القرار ٧٣١ (د - ٣٦) - البرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية المتعلق بالبلدان الافريقية جنوب الصحراء المنكوبة بالجفاف والتصحر

٤٥ - يؤكد المؤتمر الوزاري الحاجة الملحة الى تدفق الموارد الى افريقيا على نحو متواصل غير منقطع يمكن التنبؤ به من أجل الانتعاش والتنمية ، وخاصة التنمية الزراعية وتلبية الحاجة الماسة الى مكافحة الجفاف ، وكذلك من أجل اجراء اصلاحات اقتصادية ، ومواصلة وتعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية مع التحول في افريقيا .

القرار ٧٣٢ (د - ٣٦) - التصويت بتوجيه الشكر الى السيد مباتكام تشوتا - موسى ، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا

٤٦ - يعرب المؤتمر الوزاري عن امتنانه العميق للسيد مباتكام تشوتا - موسى لمساهمته القيمة في أعمال اللجنة طوال سني خدمته العديدة ويتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته العليا الجديدة .

القرار ٧٢٥ (د - ٣٦) - اختيار اسم "مركز آديبابيو آديديجي للمؤتمرات" من أجل مركز المؤتمرات الجديد للجنة الاقتصادية لافريقيا

٤٧ - أوصى المؤتمر الوزاري بتسمية مركز المؤتمرات الجديد للجنة الاقتصادية لافريقيا : "مركز آديبابيو آديديجي للمؤتمرات" ، بعد أن وضع في اعتباره الاثر والانطباع اللذين تركهما عمله في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ودولها الاعضاء ، من خلال ما بذله من جهود لا عوادة فيها لوضع سياسات واستراتيجيات لافريقيا ، تهدف الى تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في القارة .

٤٨ - كما اتخذ المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا القرارات التالية :

القرار ٧٠٦ (د - ٣٦) - أفرقة الدعم التقني المقترحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المؤتمر الوزاري ،

إذ يشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ (د - ٢٥) ، المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٥٨ الذي أنشأ بموجبه اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وكلفها ، في جملة أمور ، بمهمة تسهيل العمل المتضافر من أجل التنمية الاقتصادية في افريقيا ، والمحافظة على التعاون الاقتصادي القائم بين المنطقة والمناطق الاخرى وتعزيزه ، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية .

وإذ يشير الى أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ والذي حُددت فيه اللجان الاقليمية بوصفها مراكز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة في المناطق التابعة لكل منها ، وفوضها ممارسة القيادة والمسؤولية الجماعيتين عن تنسيق الانشطة على الصعيد الاقليمي ،

وإذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ والذي مُنحت بموجبه اللجان الاقليمية بحد ذاتها مركز الوكالات المنفذة ،

وإذ يلاحظ أن الولايات والهياكل القائمة على المستويين دون الاقليمي والاقليمي لتوفير الروابط بين التخصصات تقوم على تنفيذ مقاصد القرارين ١٩٧/٣٣ و ٢٠٣/٣٣ ، بحيث أن أي تعديل يؤثر على وظائف وهياكل اللجان الاقليمية سيتعارض مع هذه المقاصد ،

وإذ يشير أيضا الى قرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٣١١ (د - ١٣) الذي أنشئت بموجبه المراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ (المولبوك) وكلفت بمهام تكشيف وتنويع التعاون الاقتصادي الدولي فيما بين بلدان المنطقة ، وتوفير الفرص المحتملة لعملية تنمية اقتصادية دائمة في كل بلد ،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بالجهود التي بذلتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا لانشاء مراكز المولبوك التي وفرت هياكلها مؤسسات للامركزية على الصعيد دون الاقليمي ،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٣١١/٤٤ المؤرخ في عام ١٩٨٩ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يتم كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية للتنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، والذي لا يزال يتعين تنسيق أحكامه مع أحكام القرار ١٩٧/٣٣ فيما يتعلق بدور اللجان الاقليمية ،

وإذ يلاحظ تقدير الدول الأعضاء للخدمات التي قدمها المستشارون الاقليميون التابعون للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن السياسة السكانية وفي مجالات جمع البيانات والتدريب والبحث ونشر المعلومات ،

وإذ يعرب عن قلقه من أن تؤدي الترتيبات المقترحة الى تكاثر الهياكل في منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ يدرك أن الترتيبات المقترحة قد يكون لها أثر سلبي على النهج المتكاملة للتنمية الاقليمية ،

وإذ يدرك أيضا أن الأمم المتحدة ، بما في ذلك لجانها الاقليمية ، ما زالت منهمكة في مناقشات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ترتيبات الخلف المقترحة فيما يتعلق بتكاليف دعم الوكالات ،

١ - يناشد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر في منح مكانة بارزة للجان الاقليمية في المسائل المتعلقة بالتعاون الاقليمي ، وأن يحسم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان المشاكل الناشئة عن الترتيبات المقترحة ؛

٢ - يوصي بأنه لصالح التنسيق السليم والتوفيق الفعال لمختلف العوامل السكانية على الصعيد الاقليمي ، وبغية تحقيق فعالية التكلفة . ينبغي لأفرقة الدعم التقني المقترحة التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تكون مقابلة للهياكل دون الاقليمية القائمة للمراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ (المولبوك) التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وبأن يُحدد للجنة الاقتصادية لافريقيا دور ملائم فيما يتعلق بتيسير وتنسيق أعمال الأفرقة وفقا لولايتها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ ؛

٣ - يطلب من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الأعضاء في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ابلاغ المجلس بأهمية التوصيات المذكورة أعلاه وحثه على تناول هذه المسألة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في أقرب فرصة ممكنة .

القرار ٧١٧ (د - ٣٦) - برنامج عمل وأولويات اللجنة الاقتصادية لافريقيا للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣

إن المؤتمر الوزاري ،

وقد درس مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لافريقيا ماضيا وحاضرا ، والتحديات التي ستواجهها في التسعينات وما بعدها ،

وإذ يضع في اعتباره أن افريقيا تستأثر بعدد كبير من أقل البلدان نموا في العالم وأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية قد زادت من إضعاف قدرة المنطقة على معالجة مشاكل النمو الاقتصادي والتنمية فيها ،

وإذ يدرك أن هناك حاجة لتعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي من خلال بذل جهود مشتركة ومنسقة لحل المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه افريقيا ،

وقد درس برنامج العمل والأولويات المقترح لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣[١٥] ،

وإذ يضع في اعتباره أن هذا البرنامج هو أول برنامج عمل يستند إلى الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧[١٦] ،

وإذ يحيط علما بأن الأمين العام سيضمن تقريره بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة اقتراحات تتعلق ببرنامج عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، الانتعاش والتنمية على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ،

واقتناعا منه بأن برنامج العمل المقترح يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في جهد التنمية في افريقيا ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح استجابة الجمعية العامة للأمم المتحدة على نحو ايجابي لتوصيات فريق الاستعراض المعني بالمراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتنفيذ (مولبوك) التي توصلت ، في جملة أمور ، إلى ضرورة تغيير هياكل كل مركز من هذه المراكز وتنظيمه وتشغيله وتعزيزه لزيادة قدرته وفعاليته في تقديم الخدمات الملائمة للدول الأعضاء كل في منطقتها دون الاقليمية ،

١ - يؤيد برنامج عمل وأولويات اللجنة الاقتصادية لافريقيا لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ على النحو الوارد في الوثيقة E/ECA/CM.17/25/Rev.1 ؛

٢ - يحث الأمين العام على أن يولي في تقريره إلى لجنة البرمجة والتنسيق ، اهتماما خاصا لتوفير الموارد الكافية للجنة الاقتصادية لافريقيا لتمكينها من تنفيذ برنامج عملها تنفيذا كاملا ، لاسيما عن طريق توفير مزيد من الوظائف من الميزانية العادية ، وزيادة الاعتمادات المخصصة للسفر والخدمات الاستشارية للمراكز دون الاقليمية الخمسة - (المولبوك) ، والمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط والشبكة الافريقية لمعلومات التنمية ؛

---

(١٥) E/ECA/CM.17/25/Rev.1 .

(١٦) A/45/6/Rev.1 .

٣ - يحث أيضا الأمين العام على أن يؤكد في تقريره إلى الجمعية العامة على ضرورة توفير ما يكفي من الوظائف والموارد المالية للجنة الاقتصادية لافريقيا لتمكينها من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها في إطار برنامج افريقيا ، للانتعاش الاقتصادي والتنمية والتحول ؛

٤ - يدعو لجنة البرمجة والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية إلى دعم هذه الاقتراحات واعتبارها ايجابية من أجل توفير الموارد الكافية اللازمة للجنة الاقتصادية لافريقيا في دورتها المقبلة في إطار البرنامجين ٣٠ و ٤٥ .

القرار ٧١٨ (د - ٣٦) - تنشيط ولاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا وإطارها التنفيذي

إن المؤتمر الوزاري ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ولاسيما القسم الرابع من القرار المذكور بشأن هياكل التعاون الاقليمي والأقاليمي ،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ والذي نص ، في جملة أمور ، على أن تتمتع اللجان الاقليمية ، في حد ذاتها ، بمركز الوكالات المنفذة للمشاريع الاقليمية ودون الاقليمية والأقاليمية ذات الطبيعة المشتركة بين القطاعات أو في مجالات لا تكون خاضعة لسلطات الوكالات المتخصصة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى ،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

وإذ يسلم بأن القرارات المذكورة أعلاه والصكوك ذات الصلة قد مهدت الطريق لدعم عملية لامركزية منظومة الأمم المتحدة والاستمرار في دعمها بغرض جعل أنشطتها أقرب صلة بالاحتياجات المعينة للبلدان النامية وكذلك أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة ،

وإدراكا منه بالمسؤوليات التي تضطلع بها في هذا الصدد اللجان الاقليمية التي عليها أن تحفز وتنسق وتضع السياسات والأطر التنفيذية الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الانمائية المحددة لأقاليمها ،

واعترافا منه بالدور الرئيسي دون منازع الذي تقوم به اللجنة الاقليمية لافريقيا منذ انشائها عام ١٩٥٨ في تعزيز أهداف السياسة الفردية والجماعية وترجمتها إلى استراتيجيات متكاملة تعتمد على الذات مثل خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية ، وبرنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي ، وإطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل التحول والانتعاش ، واعلاني الخرطوم وأبوجا اللذين يسهمان في تحقيق أهداف افريقيا من أجل التنمية في التسعينات وفي تقرير مفاهيم التعاون فيما بين البلدان الافريقية نفسها ، وفيما بين البلدان الافريقية والمجتمع الدولي بوجه عام ومنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص ،

واقتناعا منه بأن مستقبل التنمية في افريقيا يكمن في السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي - الاجتماعي الاقليمي ودون الاقليمي ، وإنشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي في نهاية المطاف وبالتالي تعزيز النهج المتكاملة متعددة التخصصات للتنمية الرامية إلى تحقيق تحول هيكلي لاقتصاداتها على المدى البعيد ،

وإذ يقلقه أن الولاية الأصلية للجان الاقليمية أصبحت موضعا للتساؤل وأن عملية اللامركزية التي بدأت في السبعينات والتركيز الملازم لها على الأبعاد الاقليمية للتنمية قد انتكست على نحو كبير ،

وإذ يساوره القلق بصفة خاصة إزاء النتائج البعيدة المدى المنبثقة عن المناقشات المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ الذي ، رغم تشديده على الحاجة إلى النهج المتكاملة المتعددة التخصصات للتنمية ترك نطاق مساهمات اللجان الاقليمية وإمكانياتها في هذا المجال مفتوحا ،

وإذ يحيط علما مع التقدير بالموقف المشترك الذي اتخذته اللجان الاقليمية بشأن متابعة القرار ٤٤/٢١١ الذي يستهدف أساسا استعادة الأبعاد الاقليمية داخل أجهزة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ولجنة التنسيق الادارية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة ،

وإذ يتطلع باهتمام إلى الدراسة الخاصة بالأبعاد الاقليمية المقرر اجراؤها تحت اشراف المدير العام للتنمية والتعاون الدولي بالتشاور مع اللجان الاقليمية ووكالات الامم المتحدة ، بغية ادراجها في تقريره السنوي لعام ١٩٩١ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١[١٧] ،

١ - يثني على الأمين التنفيذي لما اتخذه من مبادرات ، في إطار الموارد الحالية ، لإنشاء الفريق الاستشاري المتعدد التخصصات بغية :

(أ) مساعدة البلدان الافريقيا على ترجمة السياسات المتفق عليها اقليميا إلى استراتيجيات وبرامج عملية ؛

(ب) توفير تحليلات متعددة القطاعات للاحتياجات الافريقية في المجالات ذات الأولوية ، وكذلك استراتيجيات محددة المدة لتحقيق الأهداف الواردة في تلك الأولويات ؛

(ج) وضع برامج سنوية للمساعدة التقنية المتعددة التخصصات في الدول الأعضاء والاتحادات الاقتصادية دون الاقليمية ؛

(د) توفير أفرقة المساعدة التقنية المتعددة التخصصات للبلدان الافريقية استنادا إلى تلك البرامج ؛

٢ - يطلب من الأمين العام الشروع في عملية شاملة لاستعراض واستكمال الاطار التشريعي للجان الاقليمية بغية :

(أ) تحديد دورها ومهامها الراهنة دون غموض وبشكل صريح ، وإعمال ولاياتها الأصلية بما يتفق مع الأهداف والاحتياجات الانمائية الاقليمية ؛

(ب) تزويدها بإطار تشريعي جديد يكمل قرارات الجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ويحدد أهدافها ومتطلباتها التنفيذية والتنظيمية على الأصعدة الاقليمية ؛

---

(١٧) A/46/206-E/1991/93 و Add.1-3 .

(ج) القيام ، فيما يتصل بالفقرتين (أ) و (ب) أعلاه باستعراض لآليات تمويل اللجان الاقليمية واستكشاف سبل ووسائل تحسين الترتيبات المؤسسية القائمة ، بما في ذلك وضع ترتيب عالمي مستقل لاعلان التبرعات بغية تمويل أنشطة التعاون الاقليمي ؛

٣ - يدعو المدير العام للتنمية والتعاون الدولي الى النظر في دعوة فريق مخصص من الخبراء رفيعي المستوى يختار من المناطق المعنية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩١ لمناقشة تنقيح ولايات اللجان الإقليمية وتقديم مدخل فكري للعملية الجارية لإعادة تشكيل هيكل المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة الى بلدان المنطقة وإضفاء طابع اللامركزية عليها ؛

٤ - يحث وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال المساعدة التقنية على تطبيق اللامركزية على الموظفين وإنشاء وحدات وأقسام وشُعب مشتركة مع أمانات اللجان الإقليمية ؛

٥ - يناشد الدول الأعضاء إيلاء الاعتبار اللازم للبعد الإقليمي في خططها الإنمائية الوطنية ، وكفالة معالجة الآثار المتعددة التخصصات المترتبة عليه بصورة شاملة في عمليات البرمجة القطرية الممولة من أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية .

القرار ٧٣٣ (د - ٣٦) قرار تقدير وشكر للبروفسور أديبايو أديديجي ، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا

إن المؤتمر الوزاري ،

إذ يحيط علما مع عميق الأسف بقرار البروفيسور أديبايو أديديجي بالاستقالة من منصبه كوكيل للأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ،

وإدراكا منه لما أظهره من قيادة يحتذى بها أدار فيها دفة الأمور في اللجنة لأكثر من ١٦ عاما ، وبعد أن منح اللجنة حسا توجيهيا فريدا ، ونجح في عرض مدركات افريقيا لمشاكلها واحتياجاتها على المجتمع العالمي من خلال قدرته الفائقة على الالتزام بالوضوح والشجاعة في التصرفات والأفعال ،

وإذ يسلم بأنه أضفى على أعمال اللجنة توجها فكريا على أعلى المستويات ، مكنه من الشروع في تنفيذ سياسات واستراتيجيات متماسكة ، مما أعطى للجنة مصداقية متزايدة ، أدت ليس فقط الى الحصول على التأييد بدون تحفظ من دولها الأعضاء ولكن أيضا على احترام أسرة الأمم المتحدة بأكملها ،

وإذ يدرك ما قدمه من مساهمات عديدة في قضية التنمية الافريقية خلال فترة توليه لمنصبه كأمين تنفيذي بما في ذلك قيامه بما يلي ، في جملة أمور :

(أ) إعداد الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الرئيسية مثل خطة عمل لاغوس ، وبرنامج الأولويات الافريقية للانتعاش الاقتصادي ، وبيان افريقيا الى الجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وإطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي ،

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتكامل بين البلدان الافريقية عن طريق احتلال مكان الصدارة في إنشاء الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ؛ ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي افريقيا والجنوب الافريقي ، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا ،

(ج) إعلان عقد التنمية الصناعية لافريقيا وعقد الأمم المتحدة الأول والثاني للنقل والمواصلات في افريقيا ،

(د) إنشاء المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في ميادين العلم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

(هـ) إضفاء اللامركزية على أنشطة اللجنة بأن يعهد بها إلى المناطق الخمس دون الاقليمية من خلال إنشاء المراكز البرمجة والتنفيذ (مولبوك) ؛ المتعددة الجنسيات وتعزيز القدرة التنفيذية للجنة عن طريق التعاون مع شركاء الأمم المتحدة ،

(و) تعزيز مساهمة المرأة في التنمية عن طريق إنشاء المركز الافريقي للتدريب والبحث لشؤون المرأة ،

واعترافا منه بالتزام وإخلاص البروفيسور أديديجي للمثل الافريقية الرئيسية ، وبطولته ودفاعه دونما كلل عن قضايا القارة في العالم ،

١ - يعرب له عن أسمى آيات التقدير لقيادته المتبصرة والنشطة خلال فترة توليه لمنصبه كأمين تنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛

٢ - يعرب له كذلك عن امتنانه لدوره الحاسم في صياغة ما أصبح المفاهيم والاستراتيجيات الجماعية لافريقيا من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ؛ وفي إرساء أسس التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من خلال الصكوك التي ساعد على وضعها والمؤسسات والمنظمات التي أنشأها ؛

٣ - يرجو له بإخلاص مستقبلا أكثر عطاء وجزاء ، عن يقين بأنه سيظل في طليعة المعركة في سبيل تحقيق التنمية والتقدم لافريقيا ؛

٤ - يكلف رئيس مؤتمر وزراء اللجنة بإحالة قرار التقدير والشكر هذا الى الأمين العام للأمم المتحدة .

القرار ٧٢٤ (د - ٣٦) - صندوق تعويضات أزمة الخليج

إن المؤتمر الوزاري ،

إذ يلاحظ بقلق شديد أن أزمة الخليج كان لها آثار خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان ، بما فيها بلدان افريقية ،

وإذ يلاحظ أيضا أن تأثير الأزمة كان مدمرا بدرجة أكبر بالنسبة للاقتصادات الافريقية الضعيفة بالفعل ،

وإذ يلاحظ بصفة خاصة أن تلك البلدان الإفريقية تعاني من فواتير واردات النفط الإضافية بمبلغ ٣,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة والناشئة عن الزيادات الدولية في أسعار النفط ، والتقلبات في إمداد الطاقة ، والأسعار المحلية المرتفعة في قطاع الطاقة والقطاعات ذات الصلة ، مثل الأغذية والزراعة ، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأمن الغذائي ، والبيئة ، والسياحة ، والنقل ،

وإذ يلاحظ أن البلدان الافريقية لجأت إلى الاقتراض القصير الأجل مما يؤدي بالتالي إلى تفاقم أزمة ديونها ،

وإذ يعلم أن صندوقا للتعويضات قد أنشأه الأمين العام للتخفيف من الآثار العكسية لأزمة الخليج ،

وإذ يضع في اعتباره أن صندوق التعويضات لا يغطي البلدان الافريقية ،

١ - يطلب إلى الجمعية العامة توسيع ولاية صندوق التعويضات لجعل البلدان الافريقية التي عانت أيضا من آثار الحرب مؤهلة للحصول على إغاثة وتعويض من الصندوق ؛

٢ - يطلب كذلك إلى الجمعية العامة ، كبديل لذلك ، النظر في إنشاء صندوق تعويضات منفصل لافريقيا بغية التخفيف من حالة البلدان الافريقية التي تأثرت اقتصاداتها بصورة عكسية من جرّاء أزمة الخليج ؛

٣ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا اتخاذ تدابير فورية لتوجيه انتباه الأمين العام إلى هذا القرار ، وإبلاغ رئيس المؤتمر السابع عشر لوزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية برد الأمين العام المتعلق بالقرار ؛

٤ - يطلب إلى رئيس المؤتمر السابع عشر إبلاغ الدول الأعضاء برد الأمين العام .

ثانيا - أعمال اللجان الإقليمية

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٩ - وقعت خلال السنة الماضية أحداث ثورية في بلدان وسط وشرق أوروبا ، بما في ذلك أول انتخابات حرة منذ الحرب العالمية الثانية مهدت الطريق لتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية . وواجهت البرلمانات المنتخبة حديثا هذه التغيرات العميقة كما واجهتها الحكومات المشكّلة حديثا ذات المهمة غير المسبوقة والتي تتمثل في إدارة الانتقال من اقتصادات جامدة ومخططة مركزيا إلى اقتصادات السوق ، ومن نظم

سياسية ذات حزب واحد إلى نظم سياسية تعددية ، وديمقراطية ، تتزايد فيها الحريات الشخصية . وقد أكدت إزالة "الستار الحديدي" وتوحيد ألمانيا بشدة الاعتقاد بأن تقسيم القارة قد تم التغلب عليه بعد طول انتظار .

٥٠ - بيد أنه لا يوجد نموذج وحيد للاقتصاد السوقي يمكن اعتماده بوصفه برنامج عمل لبلدان وسط وشرق أوروبا . وكان يتعين على واضعي السياسة اتخاذ قرارات تضع في الاعتبار الظروف الخاصة لبلدهم في ضوء خلفية من المشاكل الخطيرة للتشبيت في الأجل القصير . وكان الشعور الأقرب إلى النشوة الناشئ عن التغير السياسي قد مهد الطريق إلى القيام بتقييم أكثر واقعية للحقائق الاقتصادية والمشاكل الخطيرة التي تواجه هذه البلدان . وتعتبر عملية التحول أكثر تعقيدا واستطالة مما كان يعتقد في الأصل . ويتعين تناول قضايا عديدة بصورة متزامنة : سياسات التشبيت لخفض الاختلالات ، وإعادة هيكلة الاقتصاد وترشيده ، وكذلك إلغاء مؤسسات النظام القديم وإنشاء الإطار المؤسسي لاقتصاد سوقي . وسيتوقف قبول أي آثار اجتماعية سلبية لهذه التدابير ، ولا سيما بالنسبة للقطاعات غير الحصينة من السكان ، على مدى استحواذ البرنامج الأطول مدى للاصلاح الهيكلي على ثقة الجماهير .

٥١ - وقد تعمق الكساد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي بصورة هائلة في عام ١٩٩٠ . وانخفض صافي الانتاج المادي بنسبة ١١ في المائة ، في المتوسط ، في أوروبا الشرقية ، وبنسبة ٤ في المائة في الاتحاد السوفياتي ، نظرا لأن نظام القيادة القديمة للاقتصاد المخطط مركزيا قد انهار بصفة عامة بصورة أسرع قبل التمكن من إقامة مؤسسات وممارسات جديدة لاقتصاد سوقي . وكان الأثر الكبير الثاني على معدلات الانتاج الشرقي في عام ١٩٩٠ هو التحلل السريع لنظام التجارة والمدفوعات التابع لمجلس التعاضد الاقتصادي .

٥٢ - بيد أنه ينبغي إجراء تمييز هام بين بلدان مثل هولندا والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، وهنغاريا حيث يحدث كساد بسبب التشبيت المقترن بالتكيف في إطار متماسك من السياسات والأهداف ، وتلك البلدان التي يعكس التدهور فيها فقدان الرقابة المركزية وغياب البدائل الرشيدة .

٥٣ - وبعد ثماني سنوات من النمو المتصل في أوروبا الغربية ، شهد النصف الأخير من عام ١٩٩٠ انخفاضا حادا في نشاط قطاع الأعمال وثقة المستهلكين في بلدان عديدة ، زادت من حدته أزمة الخليج . وأدى هذا إلى جعل الانخفاض الحاد أكثر حدة في الربع

الأخير من السنة . ومن المتوقع أن يضعف النمو بصورة أكبر في الاقتصادات السوقية الغربية ، وفي الاقتصاد العالمي ككل ، في عام ١٩٩١ . وفي أوروبا الغربية ، من المحتمل أن ينخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الى أقل من ٢ في المائة لأول مرة منذ عام ١٩٨٣ .

٥٤ - كما شهدت السنة الماضية تقدما ملحوظا في عملية التكامل في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا . ونظرا لاقتراب تحقيق السوق الوحيدة للاتحاد الأوروبي من مرحلته النهائية ، فإن هناك مفاوضات تجري فيما بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن ايجاد اتحاد اقتصادي ونقدي فضلا عن اتحاد سياسي . وتجري في الوقت نفسه مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة بشأن انشاء منطقة اقتصادية أوروبية . كما بدأ نفاذ اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا . وشرع كل من الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في مفاوضات مع كل من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بشأن ابرام اتفاقات للانتساب أو التجارة الحرة .

٥٥ - وقد اكتسبت عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا زخما في السنة الماضية استجابة للحالة الجديدة في المنطقة . وفي حين أن وثيقة بون المؤرخة نيسان/ابريل ١٩٩٠ قد أرست الأساس لاعتماد مفهوم جديد للتعاون في المنطقة ، فإن ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة ، الذي اعتمد في اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ يعتبر التعبير عن الإرادة السياسية للدول المشتركة لتطوير علاقاتها بروح جديدة من المبادئ والمصالح المشتركة بالاستناد إلى الحرية الاقتصادية والعدل الاجتماعي والمسؤولية البيئية بوصفها شروطا لا غنى عنها للرفاه . وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، بوصفها وكالة التنفيذ المتعدد الأطراف للأحكام ذات الصلة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، مساهمات كبيرة إلى مؤتمر بون المعني بالتعاون الاقتصادي واجتماع بالما دى مايوركا المعني بالبحر الأبيض المتوسط . واعترف ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة بدورها كأداة للتعاون الاقتصادي في المنطقة .

٥٦ - وقد ازدهر التعاون دون الإقليمي منذ عام ١٩٩٠ بوصفه أداة فعالة لادماج بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في الجزء الغربي من القارة . وتم في هذا الصدد ، تعزيز المشاورات بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط والمنطقة القطبية الشمالية وبلدان البلقان ودول أوروبا الوسطى الخمس والبلدان المشاطئة لبحر البلطيق والبحر الأسود ونهر الدانوب .

٥٧ - وقررت اللجنة ، في دورتها الخامسة والاربعين المستأنفة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وفي دورتها السنوية السادسة والاربعين المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، اعتماد وجهة جديدة لعملها تعكس المصالح والاولويات المتغيرة للبلدان الاعضاء . وبالاضافة إلى تحديد البيئة والنقل وتيسير التجارة والاحصاءات والتحليل الاقتصادي بوصفها مجالات نشاط ذات أولوية ، يولى الآن اهتمام كبير للانشطة الرامية إلى تشجيع تقديم المساعدة إلى البلدان التي تتحول إلى الاقتصاد السوقي وادماجها في الاقتصادات الاوروبية والعالمية . ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار ، فقد جرى التشديد على التدابير العملية واستخدام أساليب العمل غير الرسمية ، ولاسيما حلقات العمل . وبالاضافة إلى ذلك ، تم التوكيد على التنمية القابلة للادامة بوصفها مبدأ توجيهيا لجميع الانشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لاوروبا .

٥٨ - وفي مجال حماية البيئة ، اعتمد كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا المعنيين بمشاكل البيئة والمياه ، المجتمعين على المستوى الوزاري في شباط/فبراير ١٩٩١ ، اتفاقية تتعلق بتقييم الاثر البيئي . كما تم تحقيق تقدم سريع بشأن عقد اتفاقية استخدام المياه والبحيرات الدولية وحمايتها والاتفاقية المتعلقة بالحوادث الصناعية ذات الاثر العابر للحدود . ومن المتوقع وضع كلتا الاتفاقيتين في صيغتهما النهائية قبل نهاية هذا العام . وبدأ في شباط/فبراير ١٩٩١ نفاذ البروتوكول الملحق بالاتفاقية المتعلقة بالتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود والمتعلق بمراقبة انبعاثات النيتروجين . ومن المتوقع اعتماد بروتوكول آخر بشأن المركبات العضوية الطيارة في غضون هذه السنة .

٥٩ - وفي ميدان النقل أولت اللجنة اعتبارا متأنيا لآثار التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت مؤخرا في أوروبا وللقلق المتزايد إزاء الاثر البيئي للنقل . وحظي اسبوع سلامة الطرق الذي أعلنته اللجنة الاقتصادية لاوروبا وتم تنظيمه في جميع أنحاء أوروبا من ١ إلى ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، إلى جانب الحملات الوطنية التي تم تنظيمها في معظم البلدان الاعضاء ، باستجابة قوية من الحكومات والجمهور بوجه عام . وواصلت اللجنة الاقتصادية لاوروبا تنقيح اتفاقياتها المتعلقة باشارات وعلامات المرور على الطرق .

٦٠ - وفي مجال النقل المشترك ، تم فتح الاتفاق الاوروبي المتعلق بالخطوط الهامة للنقل المشترك والهياكل الاساسية ذات الصلة للتوقيع . ويولى اهتمام خاص ، لدى متابعة تطوير الاتفاقيات والاتفاقات الناظمة للنقل الدولي ، لاستكمال الانظمة والاحكام الخاصة بنقل البضائع الخطرة .

٦١ - كما تم في عام ١٩٩٠ تحقيق تقدم نحو وضع نظام متماسك للنقل الطرقي في أوروبا من خلال تنقيح عدد من الاتفاقيات الاقليمية ، بما فيها الاتفاق الاوروبي بشأن عمل طواقم المركبات المستعملة في النقل الطرقي واتفاقيات عام ١٩٦٨ المتعلقة بالنقل الطرقي .

٦٢ - وفي مجال الاحصاءات ، بذل مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين ، لدى الاستجابة النشيطة للاحتياجات المتغيرة للبلدان الاعضاء ، جهودا خاصة لدعم المكاتب الاحصائية الوطنية في البلدان التي تمر بمرحلة الإنتقال . وسيقوم المؤتمر بمتابعة تطوير دوره المركزي المتمثل في التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية وفوق القومية من خلال الاضطلاع بأنشطة مشتركة في مجال وضع منهجية احصائية واستبيانات منسقة والمشاطرة في جمع البيانات .

٦٣ - وتواصل أثناء السنة الماضية العمل على زيادة تطوير تبادل البيانات الالكتروني لأغراض الادارة والتجارة والنقل . واعتمدت فرقة العمل المعنية بتيسير اجراءات التجارة الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا عددا من الرسائل الجديدة التي ستعرض للتجربة والاختبار في الأشهر القادمة لزيادة التطبيق العملي لتبادل البيانات الالكتروني لأغراض الادارة والتجارة والنقل كمعيار للتجارة العالمية . وفي عام ١٩٩٠ تم توسيع فريق المقررين الاقليميين بحيث يشمل استراليا/نيوزيلندا واليابان/ سنغافورة . كما اعتمدت فرقة العمل برنامج عمل يتصل بالمسائل القانونية التي لا تزال تعوق اجراءات التجارة الدولية والأخذ بالتبادل الالكتروني للبيانات . كما أولي مزيد من النظر لمشروع الاقتراح المتعلق بالتعاون الاقاليمي في مجال تيسير التجارة والتبادل الالكتروني للبيانات لأغراض الادارة والتجارة والنقل ، الذي أعدته اللجان الاقليمية الخمس ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٨/١٩٨٩ .

٦٤ - وأولت اللجنة المعنية بتنمية التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في العام الماضي اهتماما خاصا للظروف المواتية للاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة اللجنة ، وأثر التجارة التعويضية بين الشرق والغرب على المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة ، وأوجه التباين في احصاءات التجارة الخارجية . وتم في عام ١٩٩١ إصدار "دليل للعقود الدولية لإعادة الشراء" ، وبدأ العمل على إصدار دليل جديد للجوانب القانونية لعملية التحول إلى القطاع الخاص .

٦٥ - وركز التعاون في ميدان الطاقة في عام ١٩٩٠ على مسائل تحويل الطاقة وكفاءة الطاقة ، بالاضافة إلى المسائل المتعلقة بالقابلية للادامة وحماية البيئة . وكمتابعة لمؤتمر برغن للعمل من أجل مستقبل مشترك ، أولت الدول الاعضاء اهتماما كبيرا لمشروع "كفاءة الطاقة بحلول سنة ٢٠٠٠" الذي صمم لسد الثغرة بين الصناعات التي تقوم على كثافة الطاقة في أوروبا الشرقية والتكنولوجيات القائمة على توفير الطاقة في الغرب . كما تواصل ، بالتعاون مع الاتحاد الكيميائي الأوروبي ، العمل بشأن الإعداد لاجتماع رفيع المستوى معني بالتعاون والتنمية القابلة للإدامة في الصناعات الكيميائية ، على النحو الذي أوصى به مؤتمر برغن .

٦٦ - وأحاطت اللجنة علما في دورتها السادسة والاربعين ، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٠/٤٥ وقرار المجلس ٥٠/١٩٩٠ بشأن التعاون الدولي في تخفيف الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية ، بالانشطة التي قام بها عدد من الهيئات الفرعية التابعة لها وطلبت اليها وإلى هيئات أخرى مواصلة الاضطلاع بالانشطة في هذا الاتجاه أو تطويرها . كما تناولت اللجنة مسألة المساعدة الخاصة التي طلبتها الحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تضررت من الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في سياق الحالة في العراق والكويت .

٦٧ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أثناء السنة الماضية العمل كمؤسسة أوروبية وكهيئة تابعة للأمم المتحدة معا . وقامت بهذه الصفة مقام جسر بين الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الاخرى العاملة في المنطقة مثل الاتحاد الأوروبي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومجلس أوروبا ، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير المنشأ حديثا . وأولت البلدان الأعضاء أولوية عالية للتعاون الوثيق وتنسيق الأنشطة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وهذه المؤسسات الاقتصادية الأخرى لتجنب ازدواجية العمل وتحقيق الاستخدام الأقصى للموارد .

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦٨ - مع وضع موضوع الدورة السابعة والاربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الاعتبار ، فقد تمثل أحد المشاريع الرئيسية التي تم الاضطلاع بها أثناء الفترة قيد الاستعراض في إعداد الدراسة المواضيعية المتعلقة بإعادة تشكيل الهياكل الصناعية في آسيا والمحيط الهادئ ، ولا سيما بغية تعزيز التعاون الاقليمي .

وتقدم الدراسة تقييما للعمليات الراهنة لإعادة تشكيل هياكل الصناعة في اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ وتقييما للبرامترات الاقتصادية الحاسمة والدوافع القسرية والنزعات المقبلة واتجاهات التغير الهيكلي الممكن في الصناعة التحويلية والتجارة وذلك في إطار الجهود المتواصلة للمحافظة على زخم النمو . وركز العمل على تحديد التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الاقليمي ، ولا سيما فيما يتعلق بسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية والاتجار في الصناعة التحويلية وتشجيع الاستثمارات الصناعية وتطوير ونقل التكنولوجيا ، والاعتبارات البيئية في عملية التنمية الصناعية . ونظرت اللجنة في دورتها السابعة والاربعين في خطة عمل لتشجيع إعادة تشكيل الهياكل الصناعية في منطقة اللجنة ترمي إلى تعجيل عملية التنمية الصناعية ومجمل النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي ، واعتمدت هذه الخطة .

٦٩ - وواصلت اللجنة ، من بين مهامها الهامة ، رصد الاحوال والمسائل الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي التي قد يكون لها تأثير على احتمالات التنمية . وأولي اهتمام خاص للدور الذي تؤديه تنمية كل من الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في تعجيل النمو والوفاء بالاحتياجات الاساسية في "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ" ، الجزء الثاني ، التي تصدر سنويا . وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت على الصعيد الدولي والتي تهم المنطقة ، أولي الاهتمام لتأثير أزمة الخليج . وتم إعداد تقارير تحليلية عن أثر الاتجاهات الركودية والحمائية على الاجل الطويل والمتوسط والقصير وحالة الاعتماد على النفط وزيادة أسعار النفط على مجمل النمو في المنطقة وكذلك على توقعات الطاقة في المنطقة . كما تم إيلاء الاهتمام لتقييم حالة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة فيما يتعلق بمسائل مثل الوصول إلى الاسواق ووضع القواعد والزراعة .

٧٠ - واشتركت الامانة بصورة نشيطة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المعقود في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وفي عقد هذا المؤتمر . وقدم إلى المؤتمر تقرير اقليمي عن أداء أقل البلدان نموا في منطقة اللجنة كأحد المدخلات لمداولات المؤتمر ولصياغة برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات الذي اعتمد في المؤتمر . وستنظر الدورة القادمة للجنة في التدابير اللازمة لمتابعة البرنامج واستعراضه في ضوء برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأولوياتها . وتقدم التوصيات اللازمة بهذا الشأن . وتم إجراء تحليل لمجمل أداء الاقتصاد الكلي لأقل البلدان نموا ، شمل عناصر كنمو

النواتج وميزان المدفوعات والسياسة النقدية والمالية وأداء الميزانية ، ويرد هذا التحليل في "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٩٠" .

٧١ - وتم بنشاط تنفيذ أنشطة ترمي إلى تشجيع التنمية السليمة بيئيا والقابلة للادامة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وتولى مؤتمر وزاري معني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ ، عقد في بانكوك في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، استعراض تقرير "حالة البيئة ١٩٩٠" وأقر الاطار اللازم لوضع استراتيجية اقليمية تتعلق بالتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة . واعتمد المؤتمر الإعلان الوزاري المتعلق بالتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ . واعترافا بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام في حماية البيئة وحفظها ، تم تنظيم ندوة للمنظمات غير الحكومية/ وسائط الإعلام في نفس الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الوزاري . وتم ، على النحو الذي طلبه المؤتمر ، عقد اجتماع لكبار المسؤولين في شباط/فبراير ١٩٩١ لوضع الاستراتيجية الاقليمية في صيغتها النهائية بالاضافة إلى المدخل الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لكي تنظر فيهما اللجنة وتقرهما في دورتها السابعة والأربعين .

٧٢ - وتمشيا مع قرار اللجنة ٣/٤٦ بشأن استراتيجيات التحضر في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للادامة وادارة مناطق الحضر ، قدمت الأمانة الدعم بصورة نشطة للجهود التي تتناول التحضر السريع في المنطقة بتعزيز الأخذ بنهج ذي شقين : انتهاج سياسات على الصعيد الجزئي لمعالجة المشاكل الملحة ، مثل بيئة الحضر ، والمأوى ، والهياكل الأساسية وتوفير الخدمات ؛ ووضع سياسات على الصعيد الكلي لادارة الحضر بصورة أكثر فعالية وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى صعيد القاعدة الشعبية لتخطيط وادارة مناطق الحضر على نحو أفضل . كما أولي الانتباه لتعزيز التعاون الإقليمي عن طريق اشتراك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنمية المأوى وتمويل الاسكان والتعاون الوثيق في أنشطة الشبكة الاقليمية للسلطات المحلية لادارة المستوطنات البشرية .

٧٣ - وفيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل جاكارتا بشأن تنمية الموارد البشرية ، قدمت المساعدة إلى بلدان في المنطقة من أجل الأخذ بنهج متكامل لتخطيط وبرمجة سياسة

تنمية الموارد البشرية ، يؤكد على الروابط التكميلية المشتركة بين القطاعات لمختلف عناصر النظام الشامل لانجاز خدمات تنمية الموارد البشرية . وبدأ مشروع شامل لتعزيز تخطيط تنمية الموارد البشرية وتنسيقها عن طريق القيام بدراسات ومشاريع نموذجية بالتعاون مع هيئات الامم المتحدة الاخرى والوكالات المتخصصة . وسيجري تسهيل التعاون الإقليمي في مجال انشاء شبكة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لمراكز التنسيق الوطنية لتنمية الموارد البشرية ، ونشر مبادئ توجيهية عن التدريب المهني فيما يتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة واجراء دراسة استقصائية عن نوعية الحياة ، من بين مجالات اخرى . وفي الدورة السابعة والاربعين للجنة ، قُدمت جائزة لأول فائز بجائزة تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٠ ، لتعزيز الجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية الابتكارية والهامة في المنطقة .

٧٤ - ونفذت حلقات دراسية ودراسات على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بتوسيع نطاق التبادل التجاري وتسهيله . وقُدمت المساعدة لايجاد تصور أدق للآثار المترتبة على المفاوضات المتعددة الاطراف في جولة اوروغواي وانشاء شبكة لتيسير التجارة تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ يمكن أن تفيد كمركز تنسيق لتيسير التجارة في المنطقة . وعملا بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٨/١٩٨٩ و ٧٤/١٩٩٠ ، اللذين يعززان التعاون الاقليمي لتيسير التجارة الدولية ، اشتركت الأمانة في صياغة مشروع اقليمي أقرت تنفيذه اللجنة في دورتها ٤٦ . وأعدت لجنة التجارة ، في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩١ ، مشروع قرار بشأن التعاون الاقليمي في مجال تيسير التجارة لكي تعتمده اللجنة ويقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة .

٧٥ - وبدأت الأمانة مجموعة من الأنشطة في إطار نهجها المتعدد التخصصات دعما للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . وجرى تكوين فرقة عمل مشتركة بين الشُعب من أجل العقد ، وجرى التماس التعاون والدعم من هيئات الامم المتحدة الاخرى والوكالات المتخصصة وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الاخرى في تنفيذ أهداف العقد في المنطقة . وتتضمن أنشطة التعاون الإقليمي في مجال الحد من الكوارث الطبيعية تنظيم ندوة اقليمية عن العقد ؛ والبحث والتدريب وايفاد بعثات استشارية معنية بالتدابير المتعلقة بالحد من الكوارث ذات الصلة بالمياه ؛ وتقييم برامج التأهب ؛ ونظم التنبؤ/الاشعار ؛ والتخفيف من الأخطار الجيولوجية ؛ واستخدام نظم الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية .

٧٦ - وفيما يتعلق بقضايا التنمية الاجتماعية ، ركزت الانشطة على الاعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الرابع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ، المقرر عقده في مانيلا ، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، الذي سيدرس ويعتمد استراتيجية للتنمية الاجتماعية على الصعيد الإقليمي لغاية سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . وأحرز العمل تقدما في الانشطة المتعلقة بادماج المرأة في عملية التنمية ، مع التأكيد على ادماج اهتمامات المرأة في تخطيط التنمية وعلى المركز القانوني للمرأة . وفي سياق تزايد المخاوف ازاء انتشار اساءة استعمال المخدرات ، جرى تنظيم اجتماع اقليمي لكبار المسؤولين المعنيين بقضايا اساءة استعمال المخدرات لتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة اساءة استعمال المخدرات . وتنفيذا لقرار اللجنة ٥/٤٦ المتعلق بالمتابعة الاقليمية للمؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع ، الذي عقد في تايلند في آذار/مارس ١٩٩٠ ، جرت في اجتماع لكبار المسؤولين صياغة المبادئ التوجيهية للعمل دعما لتوفير التعليم للجميع .

٧٧ - وتمثل جهد هام آخر في استعراض منتصف المدة لعقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادئ (١٩٨٥-١٩٩٤) . ولتكثيف آثار العقد وتعميق أهدافه ، أوصت اللجنة المعنية بالشحن والنقل والاتصالات في دورتها المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بضرورة تعديل الاطار الزمني للنصف الثاني من العقد ليشمل السنوات ١٩٩٣-١٩٩٦ وصياغة برنامج عمل اقليمي جديد بالتعاون مع مؤسسات الامم المتحدة الاخرى والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة . وجرى الاضطلاع بحلقات دراسية ، ودراسات وخدمات استشارية في مجالات مختلفة ، منها تخطيط النقل في الحضر ، واستراتيجية بحرية اقليمية ، وتشريع بحري وتشريع متعلق بالموانى ، والتعاون الإقليمي في مجال النقل بالسكك الحديدية وفي المياه الداخلية وعمليات الشحن . ووضعت خطة عمل مشتركة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ ترمي إلى تنمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في المنطقة ، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتحاد اللاسلكي لآسيا والمحيط الهادئ ، ونظرت فيها اللجنة في دورتها السابعة والاربعين .

٧٨ - وفي جهود متواصلة لبلوغ الفعالية المثلى للجنة في التصدي لتحديات التنمية الاقليمية المتغيرة ، أجرت الأمانة دراسة متعمقة للهيكل الجهاز الفرعي الحكومي الدولي للجنة عن طريق فريق من الشخصيات المرموقة ، اجتمع لإسداء المشورة للأمانة ومساعدتها في اجراء الدراسة وفقا لقرار اللجنة في دورتها السادسة والاربعين . ولدى قيام فريق الشخصيات المرموقة باستعراض دور هيكل الجهاز الفرعي الحكومي الدولي

للجنة والتوصيات المتعلقة بوضع هيكل أكثر فعالية ، ركز الفريق على الخبرة الفنية المتعددة التخصصات داخل الأمانة وميزتها النسبية في استخدام النهج الموضوعي المشترك بين القطاعات لمعالجة تحديات التنمية في المنطقة . ويورد تقرير الفريق مقترحات بشأن إطار العمل المفاهيمي ، والوظيفي والهيكلي لتنظيم هيكل الجهاز الفرعي للجنة كما يأخذ في الاعتبار النتائج الواردة في التقرير المتعلق بالمجلس المقترح للتعاون الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وستنظر اللجنة في دورتها المقبلة في المقترحات المتعلقة بادخال تغييرات في الهيكل الحكومي الدولي لتحديد الإجراءات التي ستتخذ مستقبلا لتعزيز وظائف اللجنة وأهميتها .

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧٩ - عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورتها الثالثة والعشرين في كاراكاس ، فنزويلا ، في الفترة من ٣ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، تمشيا مع الجدول الزمني لأنشطتها لفترة السنتين . وقدمت في تلك الدورة وثيقتان رئيسيتان : "أنماط الانتاج المتغيرة بالاقتران بالعدالة الاجتماعية" و "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : الخيارات لتخفيف عبء الديون" .

٨٠ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، كجزء من أنشطتها الجارية ، نشر "البانوراما الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" ، "الاستعراض الأولي لاقتصاد أمريكا اللاتينية لعام ١٩٩٠" ، الذي وُزّع على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة ، و "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" ، وهو منشور أصبح يصدر على أساس حسن التوقيت بصورة متزايدة من سنة لأخرى .

٨١ - وفي ميدان الزراعة ، جرى تكريس اهتمام خاص لإعداد دراسات عن السلاسل الزراعية - الصناعية . ونوقشت هذه المنشورات في حلقات دراسية عقدت في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في سانتياغو ، وكويتو ، وليما ، ومدينة غواتيمالا . كما جرى تنظيم حلقة دراسية عن انتاج/صادرات منتجات الألبان بالاشتراك مع مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مونتفيديو .

٨٢ - وانصب تركيز أنشطة معهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على توفير التدريب للمسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى واسداء المشورة للحكومات الأعضاء في مجال التخطيط الاقتصادي ، وكذلك في مجال صياغة سياسات القطاع العام والسياسات الاجتماعية والاقليمية . وهذا العام ، وكجزء من أنشطتها التدريبية الجارية ، جرى منح شهادة خاصة في الاستراتيجيات والسياسات الصناعية والتكنولوجية بالتعاون مع شعبة الصناعة والتكنولوجيا المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .

٨٣ - وقصد بأنشطة برنامج البيئة تعزيز البعد البيئي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وعقدت عدة اجتماعات تقنية خلال عام ١٩٩٠ لمناقشة المسائل ذات الصلة بهذا الموضوع . وقُدمت مساعدات تقنية للبلدان الأعضاء في مجال الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للادامة بيئيا . وأُنجزت الأعمال المتعلقة بالاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩١ .

٨٤ - وفي ميدان المستوطنات البشرية ، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم للجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق تحسن كبير في أوضاع الاسكان والمستوطنات البشرية في المنطقة . ولاسيما في القطاعات ذات الدخل المنخفض . كما عززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنشطتها في مجال البحوث فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية في ادارة الموئل .

٨٥ - وفي مجال التنمية الصناعية ، جرى توجيه الأنشطة نحو دراسة التدابير الرامية إلى إعادة تنشيط قطاع الصناعة التحويلية وإعادة تقييم الاستراتيجيات والسياسات الصناعية استجابة للأوضاع الجديدة السائدة في النظام الاقتصادي الدولي وفي اقتصادات بلدان المنطقة .

٨٦ - وفيما يتعلق ببرنامج التجارة الدولية ، أعدت تقارير تحدد المصالح الاستراتيجية التي توختها بلدان أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالمواضيع التي جرى تناولها في مفاوضات جولة أوروغواي . كما نشرت وثائق عن التكامل والتعاون الاقليمي ، والمفاوضات الاقتصادية الدولية ، والاتجار بالسلع الأساسية ، والممنوعات

والخدمات . وجرى تنظيم عدة اجتماعات وحلقات دراسية خلال عام ١٩٩٠ لتحليل هذه المسائل

٨٧ - وواصل المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توجيه أنشطته نحو تعزيز التعاون بين بلدان منطقة البحر الكاريبي ، وبخاصة تبادل الخبرات في عدد من الميادين محل الاهتمام المتبادل .

٨٨ - وواصلت شعبة الموارد الطبيعية والطاقة الاسهام في إزالة أو تخفيف الصعوبات التي تواجه في التنقيب عن الموارد الطبيعية في المنطقة ، واستخراجها ، وتحويلها ، وصونها وتسويقها . وفيما يتعلق بالموارد المعدنية ، تركزت الأنشطة على تحليل امكانيات توسيع نطاق السوق الخاص بالمنطقة لهذه المنتجات . وأنجزت الأعمال المتعلقة بإدارة شبكات موارد المياه التي شيدت بالفعل والمتعلقة بتحقيق التنمية المتكاملة لأحواض الأنهار بتعزيز التعاون الأفقي بين الهيئات المسؤولة عن هذه الأنشطة .

٨٩ - وفي مجال الموارد البحرية ، استمر تقديم الدعم لبلدان المنطقة من أجل وضع سياسة بحرية متسقة مع أولوياتها الإنمائية الوطنية .

٩٠ - وتركزت أعمال المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية على تمكين الوكالات القطاعية الوطنية من إيجاد واستخدام مدخلات سكانية في ضوء الاحتياجات الأساسية للمجموعات ذات الدخل المنخفض ؛ والتوزيع المكاني للسكان وهجرتهم وأثره على عملية التنمية . وزيد التركيز على فئات رئيسية مثل المرأة والمسنين . كذلك قدمت المساعدة لعملية التعداد لعام ١٩٩٠ ، ولتنظيم المعلومات السكانية بصورة منهجية بغية تيسير الحصول عليها من جانب مجموعة واسعة ومتنوعة من مستخدميها بتكلفة منخفضة وبسرعة .

٩١ - أما في ميدان العلم والتكنولوجيا ، فقد جرى تناول الأنشطة المتعلقة بتزويد الحكومات والوكالات الأخرى في المنطقة بالمعلومات والمواد التي تتضمن معلومات أساسية والتوصيات بهدف تدعيم قدرتها الإنمائية التكنولوجية .

٩٢ - وركّز برنامج التنمية الاجتماعية على تحليل الأدوار والوظائف التي تضطلع بها الدولة ، وتلك التي تضطلع بها مختلف الجهات العاملة في المجال الاجتماعي في المنطقة ، ووضع سياسات اجتماعية واضحة تتماشى مع سمات كل حالة . أما في مجال إدماج المرأة في عملية التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، فقد تم تقديم دعم فني إلى الهيئات الدائمة المكلفة بتقييم هذا الوضع ، مثل المؤتمر الاقليمي المعني بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورؤسائه . وعقد اجتماعان خلال عام ١٩٩٠ ، الأول في أيار/مايو والثاني في تشرين الثاني/نوفمبر . وتم إجراء دراسات وإعداد تقارير بشأن مركز المرأة في أمريكا اللاتينية - ولاسيما المرأة الحضرية ذات الدخل المنخفض والقرويات والفتيات - بغية وضع سياسات اجتماعية تهدف إلى تحسين أوضاعهن وتعزيز مشاركتهن .

٩٣ - وانصبت أنشطة المقر دون الاقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك على قضايا الفقر والتدهور الاجتماعي الناتجين عن الأزمة الاقتصادية في المنطقة .

٩٤ - وواصل برنامج الاحصاءات للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحسين وتوسيع القاعدة الاقليمية للبيانات الكمية المتجانسة والقابلة للمقارنة وتدعيم النظم الاحصائية الوطنية واشتراك المنطقة الكامل في النشاط الاحصائي الدولي من خلال وضع المنهجيات ونشرها ونقل الابتكارات التكنولوجية في مجال تجهيز البيانات ، وتنفيذ توصيات اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة وترويج التعاون الاقليمي والدولي . ومن الجدير بالتنويه بصورة خاصة هو إضفاء الطابع المؤسسي على اجتماع مديري الاحصاءات في الأمريكيتين مما سيساعد إلى حد بعيد في هذا الصدد .

٩٥ - أما في ميدان النقل ، فقد قدمت المساعدة إلى بلدان المنطقة عن طريق توفير ما يكفي من الهياكل الأساسية والخدمات عددا ونوعية بهدف دعم التجارة الداخلية والدولية وتحركات المسافرين التي تعتبر حيوية بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية . وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ ، عقدت حلقة دراسية في سنتياغو ، بشيلي تتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية ووقعها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٩٦ - وتمت متابعة عمل اللجنة أيضا في مكسيكو سيتي وواشنطن العاصمة وبرازيليا وبورت أوف سبين ومونتيفيديو وبوينس آيرس . وتُطلع هذه المكاتب أمانة اللجنة على

مجرى الأمور في مختلف البلدان وتساعد في الوقت نفسه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على نقل رسالتها على نحو أكثر فعالية مما يمكن عمله من مقر اللجنة .

دال - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٩٧ - اضطلعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في الفترة من ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٠ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، بالأنشطة التالية .

٩٨ - ففي ميدان تخطيط وبرمجة سياسات التنمية الزراعية ، فقد وضعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مبادئ توجيهية لتدعيم تدابير السياسة العامة كأساس لتعبئة الموارد المحلية واستخدامها الفعّال في تنفيذ برامج ومشاريع الاستثمار الزراعي .

٩٩ - وثمة مجال حيوي نشطت في إطاره اللجنة الاقتصادية لافريقيا خلال الفترة يتصل بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (١٩٨٦-١٩٩٠) على جميع المستويات . وزارت بعثتان ستة بلدان منتقاة في المنطقتين دون الإقليميتين اللتين يشملهما مركزا البرمجة والتنفيذ المتعددا الجنسيات في غيسيني وياوندي ، وقيّمتا الجهود المبذولة لتنفيذ البرنامج على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية .

١٠٠ - واستمرارا للمحاولات المبذولة لتشجيع الدول الأعضاء على وقف تدهور قاعدتها الايكولوجية ، اضطلعت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتقييم للممارسات المتبعة فيما يتعلق بحفظ الغابات الطبيعية وإدارتها واستغلالها في البلدان المشمولة بمركز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات الذي يتخذ لوساكا مقرا له .

١٠١ - وفي مجال تطوير السياسة الصناعية وتخطيطها وبناء المؤسسات ، استهدف الزخم الرئيسي لأنشطة اللجنة تعزيز قدرات وضع السياسات والتخطيط وتنمية الهياكل الأساسية للمؤسسات وتعزيزها وتحقيقا لهذا الغرض ، تم انتاج خمسة منشورات تقنية ، منها ثلاث نشرات بعنوان "أضواء على الصناعة الافريقية" ومنشور عن تقييم أداء المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسيات ومنشور عن طرق وسبل تنمية تكنولوجيا صناعية مناسبة وموارد بشرية عن طريق الاضطلاع بأنشطة تعاونية فيما بين الجامعات ومؤسسات ومشاريع البحث والتطوير في المجال الصناعي .

١٠٢ - علاوة على ذلك ، وعملا بالقرار ٢ (د - ٩) الصادر عن الاجتماع التاسع لمؤتمر وزراء الصناعة الافارقة ، وبقرار الجمعية العامة ٣٣٧/٤٤ الذي أعلن العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا ، أعدت الامانة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، إطارا ومبادئ توجيهية للعمل على المستويين الوطني ودون الاقليمي بهدف مساعدة الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية دون الاقليمية في إعداد برامجها الوطنية ودون الاقليمية بهدف دمجها في برنامج اقليمي شامل للعقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا .

١٠٣ - وفي مجال الدراسات الاستقصائية والبحث والتحليل الاقتصادي ، أعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا دراسات استقصائية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ والفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ . وتحلل الدراسات الاستقصائية الحالة الاقتصادية في البلدان الافريقية ، وبصورة خاصة السياسات الإنمائية . وهي تتضمن ، بصورة عامة ، تنبؤات بالنسبة للمنطقة ككل ومناطقها دون الاقليمية الرئيسية وانطوى هذا العمل على إيفاد بعثات ميدانية إلى ٣٥ بلدا افريقيا بغية جمع المعلومات والبيانات عن الحالة الاقتصادية في البلدان المعنية وإجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين بشأن المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان والسياسات المتبعة . وتم الانتهاء أيضا من العمل المتصل بالتقرير الاقتصادي عن افريقيا لعام ١٩٩١ .

١٠٤ - وفي مجال تخطيط التنمية ووضع مناهج ونماذج واسقاطات لها ، تتصل الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالاستعراض بمجالات محددة أربعة ، هي وضع النماذج والتنبؤات ؛ وإجراء بحوث عن قضايا التخطيط الموضوعي ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لافريقيا ؛ وعقد اجتماعات وحلقات دراسية لمجموعات ؛ والاضطلاع بالأنشطة التنفيذية .

١٠٥ - وفي مجال وضع النماذج والتنبؤات الاقتصادية ، حددت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مواصفات أولية لنظام معياري للتنبؤ القصير الأجل . كما أجرت اللجنة دراسة عن ممارسات التخطيط في افريقيا . وتبحث الدراسة نهج وأشكال ونطاق آليات التخطيط وتقنياته ومنهجيات تنفيذ الخطط الإنمائية الافريقية .

١٠٦ - وفي ميدان النقل العام والمتعدد الوسائل ، تم إعداد منشور تقني بشأن المبادئ التوجيهية لفعالية تخطيط وإدارة وتشغيل محطات الحاويات لتقديمه إلى وكالات النقل البحري التي تهتم بتخطيط وإدارة النقل بالحاويات ومحطات الحاويات . وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض ، اضطلعت اللجنة بأنشطة تهدف إلى تدعيم القدرة

الافريقية على وضع سياسات وبرامج عمل ، وتعزيز التعاون فيما بين الخطوط الجوية الافزيقية من جهة ، وفيما بين سلطات الطيران المدني من جهة أخرى .

١٠٧ - أما فيما يتعلق ببرنامج إدماج المرأة في التنمية ؛ ركزت الأمانة جهودها على تعزيز مهارات المرأة وقدراتها لضمان إسهامها الكامل في عملية التنمية . وقد تم القيام بذلك عن طريق توفير خدمات استشارية لأربعة بلدان ، هي أنغولا وزمبابوي وكينيا وناميبيا ، بشأن أفضل الطرق لإدراج اهتمامات المرأة في الخطط الإنمائية الوطنية علاوة على ذلك ، بذلت جهود كبرى لزيادة مهارات المرأة والفرص المتاحة لها .

١٠٨ - وعلى غرار السنوات السابقة ، فإن شبكة البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية ، التي أُنشئت بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تطوير دعم التخطيط الإنمائي بالمعلومات ، قد أعدت سلسلة من الأنشطة التي تضمنت خدمات تدريبية واستشارية وأشكال أخرى من التعاون التقني للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا فيما يتعلق بإدارة المعلومات وتطويرها . واضطلعت بتطوير قواعد البيانات وبناء الشبكات وتوفير الخدمات لمستخدميها ، كما أجرت دراسات وأصدرت منشورات تهدف جميعها إلى تطوير المعلومات في المنطقة .

١٠٩ - وثمة مجال هام آخر ركزت أمانة اللجنة عليه اهتمامها ، وهو الاحصاءات في الأنشطة البرنامجية الافريقية . وفي هذا المجال ، واصلت الأمانة تلبية الاحتياجات الاحصائية للمنطقة الافريقية ، بصورة خاصة ، وتحسين عملية جمع البيانات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وتجهيزها وتحليلها ، بصورة عامة . وتم التشديد على تقديم المساعدة التقنية لتدعيم الهياكل الأساسية الاحصائية الوطنية في مجالي تطبيقات الحاسوب وتجهيز البيانات ، مواصلة للجهود المبذولة في إطار البرنامج بهدف التقليل من الافتقار إلى نظم احصائية فعّالة وكافية ودائمة في العديد من البلدان الافريقية . وتمثل عنصر أساسي من عناصر البرنامج في توفير التدريب للمساعدة على بناء القدرة والاعتماد على الذات ، على الصعيد الوطني ، في مجال الاحصاءات .

١١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض ، اضطلعت اللجنة بعدد من الأنشطة المتعلقة بقضايا تنمية وتمويل التجارة ، وتمثل أحد هذه الأنشطة في عقد دورة استثنائية لمؤتمر وزراء التجارة الأفارقة في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، تمخضت عن اعتماد استراتيجيات لتنشيط تجارة افريقيا وانعاشها ونموها في التسعينات وما بعدها . وأوصت الدورة الاستثنائية ، عند اعتمادها الاستراتيجيات ، بآليات محددة بشأن كيفية تنفيذها ورصدها ومتابعتها على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والدولية .

١١١ - أما فيما يتعلق بقضايا النقد والمالية ، فقد عقدت الأمانة في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الاجتماع الثاني للجنة ليبرفيل الموسعة بشأن انشاء صندوق النقد الافريقي . وقد نظر الاجتماع في جميع القضايا المعلّقة المتصلة باقتراح انشاء صندوق النقد الافريقي .

١١٢ - وفي إطار الجهود التي تبذلها الأمانة لتشجيع التجارة على الصعيد المحلي وداخل افريقيا ، عقدت الأمانة حلقة عمل دون اقليمية بشأن تشجيع التجارة المحلية كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان الافريقية .

١١٣ - وفيما يتعلق بالادارة العامة والتنظيم الاداري وتطوير نظم الميزانية والضرائب والسياسات المتعلقة بتخطيط القوى العاملة والعمالة ، تم إعداد منشورات وتقارير تقنية بشأن التدابير المتخذة لتنمية المهارات الحيوية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية الاقتصادية في افريقيا ، وبشأن بعض المشاريع العامة الناجحة في افريقيا ، والاتجاهات الحديثة في بلدان افريقية مختارة فيما يتعلق بإعادة تشكيل هيكل النفقات العامة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتحول ، وبشأن تقييم أثر سياسات الميزنة الحكومية في بلدان افريقية مختارة . والاتجاهات والقضايا التعليمية في افريقيا .

١١٤ - وبالاضافة إلى هذه المنشورات ، نظمت الأمانة ، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية في الدول الأعضاء ، دورات تدريب وطنية بغية النهوض بالمعرفة المهنية والمهارات العملية لدى الموظفين وتعزيزها إذ أنها لازمة لأداء المهام الادارية والتنظيمية الحساسة في القطاع العام .

١١٥ - وفي مجال العلم والتكنولوجيا ، واصلت الأمانة التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي تعزيز سياسات ومؤسسات العلم والتكنولوجيا ، تنمية القوى العاملة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وتشجيع التعاون الاقليمي والاقاليمي في مجال الأنشطة العلمية والتكنولوجية .

١١٦ - وقدمت المساعدة عند طلبها إلى المؤسسة الأوغندية للمهندسين المهنيين عن طريق المشاركة في المؤتمر المعني بالتطبيقات والمبتكرات التكنولوجية في افريقيا ، المعقود في كمبالا ، أوغندا ، في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقدم الدعم التقني إلى المؤسسات الاقليمية التالية : المركز الاقليمي الافريقي للتكنولوجيا والمنظمة الاقليمية الافريقية لتوحيد المقاييس .

١١٧ - وفي ميدان تنمية موارد المياه ، أوفدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بعثات لجمع المعلومات إلى ستة بلدان في شمال افريقيا بشأن مقترحات لاستخدام الموارد المائية وحفظها على الصعيد الوطني .

١١٨ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقديم المساعدة إلى دولها الأعضاء في ميدان السكان عن طريق الخدمات الاستشارية الاقليمية في مجال السكان . وتضمنت هذه المساعدة تقييم وتحليل بيانات التعداد والدراسات الاستقصائية وإعداد الجداول وتقييم الخطط وتحليلها . وكانت البلدان التي تلقت هذه المساعدة أثناء الفترة قيد الاستعراض هي : جمهورية افريقيا الوسطى ، الجماهيرية العربية الليبية ، مالي ، سوازيلند ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا .

١١٩ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، واصلت اللجنة الاقتصادية لافريقيا تقديم مساعدتها إلى التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية بغية تمكينها من أن تصبح أدوات فعالة للتكامل الاقتصادي في افريقيا . وقدمت هذه المساعدة عن طريق تنفيذ المشاريع المتعددة القطاعات الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى ، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا ، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى .

١٢٠ - ونظمت الأمانة في ٢٥ و ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ الاجتماع المشترك الخامس بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات الحكومية الدولية لافريقيا ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، الذي نظر ، في جملة أمور ، في الأعمال التحضيرية لدورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالبرنامج الاقليمي لافريقيا . وقُدم أيضا تقرير إلى الاجتماع بشأن عملية التفاوض لانشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي .

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٢١ - منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، شهدت المنطقة نكسة رئيسية نتجت عن أزمة الخليج . ونتيجة لذلك ، تعرضت التوقعات الاقتصادية والاجتماعية المواتية التي سادت في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مطلع عام ١٩٩٠ لاضطراب خطير . وعلاوة على ذلك ، اضطرب التعاون والتنسيق فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نسبيا .

١٢٢ - وفي ضوء هذه التطورات السلبية ، فقد أرجئت الدورة السادسة عشرة للجنة التي كان من المقرر أن تعقد في بغداد في نيسان/ابريل ١٩٩١ إلى السنة المقبلة(١٨) .

١٢٣ - وقد تعرضت بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى آثار خطيرة نتيجة لأزمة الخليج ، ولاسيما العراق والكويت ، فضلا عن مصر والأردن واليمن . وفي هذه البلدان أدت الأعداد الكبيرة من العائدين من بلدان الخليج والعراق إلى تفاقم معدل البطالة بصورة حادة وأضافت عبئا اضافيا على اقتصاداتها المجهدة بالفعل . ولذا يتوقع أن تتمثل التطلعات لعام ١٩٩١ في نمو أبطأ بصورة كبيرة عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٠ بسبب عدة اتجاهات ناجمة عن أزمة الخليج التي أثرت تأثيرا سلبيا على توقعات النمو واقتصادات بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

١٢٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض التي أحدق بها عدم التيقن والظروف الصعبة في المنطقة ، بذل الأمين التنفيذي جهودا لتقييم المتطلبات القصيرة والمتوسطة الأجل لاستمرار عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . وأجريت مشاورات رفيعة المستوى مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من أجل اعادة التجميع المؤقت للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتنشيط أعمالها التي تعرضت لعرقلة خطيرة نتيجة لاعادة موظفيها لفترات إلى أوطانهم طويلة .

١٢٥ - وفي الوقت الذي شرع فيه في الكثير من الأعمال المدرجة في برنامج العمل للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ بالفعل أو هي في مرحلة التنفيذ ، فإنه يتوقع أن تعاد صياغة قلة من النواتج أو أن تنهى . وستمكن عملية إعادة تجميع موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المبكرة من إجراء استعراض لمركز البرنامج وسوف تستأنف الأنشطة وفقا للأولويات المحددة .

١٢٦ - وبغض النظر عن الحالة المضطربة في المنطقة ، تمكنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من الاضطلاع بعدد من المشاريع عندما سمحت الظروف بذلك . وفي هذا الصدد ، شاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في استعراض منتصف

---

(١٨) مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٣٠٧ .

المدة الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدورة الرابعة للبرنامج الاقليمي للدول العربية ، والذي أجري في دمشق في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وحدثت مشاركة نشطة وأجريت مناقشات تتعلق باستعراض البرامج الاقليمية ، ولاسيما فيما يتعلق بالانشطة التي تقع في اطار الجهود التعاونية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وكيانات الأمم المتحدة الاخرى . وأجرى الأمين التنفيذي ، أثناء وجوده في دمشق ، محادثات مع وزيري الاقتصاد والتخطيط بشأن الانشطة المشتركة والمساعدة التقنية .

١٢٧ - وفي سياق الجهود المستمرة المبذولة لتعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة الاخرى ، قام الأمين التنفيذي بزيارة واشنطن العاصمة في نيسان/ابريل ١٩٩١ حيث أجرى مشاورات مكثفة مع كبار المسؤولين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن سبل ووسائل الحفاظ على التعاون وتعزيزه لمصلحة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . وأجريت زيارة أخرى في أيار/مايو ١٩٩١ الى الامارات العربية المتحدة ، بناء على دعوة موجهة من سلطاتها ، بهدف مناقشة وصياغة أنشطة التعاون التقني في ضوء الأولويات الانمائية للامارات وبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

١٢٨ - ويمكن تفهم وجود معدل شواغر مرتفع في وظائف الفئة الفنية في برامج اللجنة ذات الطبيعة الفنية في الفترة المقدم عنها هذا التقرير . وأحد الأسباب الداعية الى ذلك هو أن الاتصالات مع السلطات في مختلف بلدان المنطقة كانت صعبة في ظل الظروف السائدة . وثمة عامل أهم وهو مركز الموظفين من الفئة الفنية الذين انفصلوا تماما عن بحوثهم الجارية والمؤلفات والمرافق الموجودة بمقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . ومع هذا ، فإن هذه الظروف الصعبة لم تعرقل تنفيذ كثير من الأنشطة في مواعيدها المحددة أو توليد أنشطة جديدة . فقد أنجزت دراسات رئيسية عن أثر أزمة الخليج على اقتصادات الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي والجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان بمساهمة من جميع شعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا .

١٢٩ - وجرى التشديد في أنشطة برنامج التنمية والتخطيط على رصد أثر أزمة الخليج . ووضع موجز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا في صيغته النهائية . وأعدت دراسات أخرى أيضا تناولت مسائل من قبيل التطورات في أسواق النفط أثناء أزمة

الخليج والآثار المالية والاقتصادية للأزمة في المنطقة والتطورات والمسائل المتعلقة بالتجارة الخارجية وحالة مدفوعات بلدان غربي آسيا .

١٣٠ - ونفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عدداً من أنشطتها في مجال جهودها الجارية لتعزيز التعاون الاقليمي والمساعدة التقنية . وتقديم المساعدة التقنية الى الصناعات القائمة في بلدان المنطقة نشاط مستمر يأخذ شكل اجراء دراسات عن البنية الاساسية وعن كل صناعة على حدة . وفي هذا الصدد ، ستشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربية آسيا في حلقة العمل التي ينظمها مجلس التعاون الخليجي بشأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المقرر عقده في الرياض في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وقدمت أيضا خدمات استشارية أخرى ومساعدة تقنية بشأن القضايا والمسائل الرئيسية التي تواجه بلدان اللجنة والمؤسسات الاقليمية الاخرى في ميدان العلم والتكنولوجيا والطاقة وتنمية الموارد البشرية والنقل وتجهيز البيانات والاحصاءات والمستوطنات البشرية والبيئة .

١٣١ - وفي ضوء أهمية وفائدة الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية في جميع بلدان اللجنة ، وافق برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية مؤخرا على المشاركة في تمويل المشروع .

١٣٢ - وفي إطار برنامج الاغذية والزراعة أنجز برنامج عمل شامل للمركز الاقليمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الادنى . وأجريت دراستان تتصل إحداهما بالتنمية الريفية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والاخرى بالمشاكل الرئيسية لتسويق المنتجات الزراعية في الأردن . وعلاوة على ذلك ، نظمت حلقتا عمل تدريبيتان بالاشتراك مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ومعهد التخطيط القومي في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ونيسان/ابريل ١٩٩١ تناولتا المواضيع المتصلة بالتخطيط الزراعي والتنمية الريفية .

١٣٣ - وأنتجت الشعبة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واليونيدو عدة منشورات وشاركت في عدد من المؤتمرات بما فيها الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالبرنامج الخاص للتنمية الصناعية في المنطقة العربية الذي عقد في فيينا في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وكان الهدف منه تنسيق أنشطة وبرامج اليونيدو مع برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا . وكان تشجيع تنظيم المشاريع موضوعا لحلقة عمل نموذجية عقدت في عمّان في أيار/مايو

١٩٩٠ . وسيكرر هذا البرنامج النموذجي في مصر واليمن وسوريا . وأنجزت أيضا دراسة عن تعزيز أداء عمل مؤسسات التدريب الصناعي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

١٣٤ - وواصل برنامج التنمية الاجتماعية الاضطلاع بأنشطته في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات ومنع الجريمة ومعاملة المجرمين والضمان الاجتماعي والشيخوخة والعجز . وأعدت أربع دراسات ويتوقع أن تنشر وتوزع قريبا . وشرع في نواتج أخرى تتعلق بتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (١٩٨٣-١٩٩٣) .

١٣٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي المتعلق بالمرأة والتنمية ، شرع في ١٣ مشروعا تهدف الى تعزيز مساهمة المرأة في تنمية المنطقة . وشاركت اللجنة في مؤتمر البلدان العربية المعني بمواجهة التحديات الاجتماعية - الاقتصادية في التسعينات ، ووقعت اللجنة بوصفها وكالة تنفيذية للرابطة العربية للمرأة والتنمية اتفاقا يتعلق بأحد المشاريع أيضا .

١٣٦ - ويستمر التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها والمتعلقة بالسكان . وتتضمن هذه الأنشطة إعداد تقديرات تتصل بالخصوبة والوفيات والبرمجة بالحاسوب والقوى العاملة والأسر المعيشية والقيد بالمدارس والتحضر .

١٣٧ - وكمتابعة لخطة عمل ماردل بلاتا ، أنجزت شعبة الطاقة والموارد الطبيعية تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة في منطقة اللجنة ، ولاسيما من حيث صلتها بالتشريعات المؤسسية المتعلقة بالمياه وإدارة مواردها . وتجرى أيضا دراسة لإقامة قاعدة بيانات تتعلق بالموارد الطبيعية (المياه والمعادن) لمنطقة اللجنة . ويجري أيضا الاضطلاع بأنشطة أخرى تتصل بإنشاء مجلس اقليمي للموارد المائية وشبكة لتدريب القوى العاملة فضلا عن تنفيذ مشروع مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية الإسلامي يتعلق بتقييم موارد المياه باستخدام الاستشعار من بعد .

١٣٨ - وفيما يتعلق برصد الأنشطة والتطورات المتصلة بالطاقة في منطقة اللجنة ، أنجزت نشرة عام ١٩٩٠ بشأن بيانات الطاقة الحالية . ونشرة عام ١٩٩١ قيد الإعداد . وجرت صياغة برنامج اقليمي لمصادر الطاقة المتجددة ودراستي حالة عن الطلب على الطاقة في قطاعات الأسر المعيشية . ويجري الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للدعوة الى عقد

حلقة عمل تدريبية تتعلق بتكنولوجيا الغاز الحيوي للمواطنين من بلدان اللجنة من المقرر عقدها في دمشق خلال صيف عام ١٩٩١ . وأعدت ورقة عن تنمية الغاز الطبيعي وغاز النفط السائل وتوقعات تسويقهما في بلدان اللجنة ذلك لتقديمها للندوة الاقليمية المعنية بتنمية الغاز وتوقعات التسويق بحلول سنة ٢٠٠٠ وما بعدها والتي سيشترك في رعايتها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

١٣٩ - وتجري في إطار برنامج البيئة استعدادات لعقد المؤتمر الإقليمي العربي للبيئة والتنمية الذي يقيمه برنامج البيئة مع مجلس وزراء التنمية العرب في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وكان اجتماع اللجنة التحضيرية قد انعقد في القاهرة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ واعتمد مشروع جدول أعمال للمؤتمر وأمورا إدارية أخرى . وستدرج استنتاجات المؤتمر باعتبارها مساهمة اقليمية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيقام في البرازيل عام ١٩٩٢ .

ثالثا - اجتماعات الأمانات التنفيذية للجان الاقليمية

١٤٠ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٣٣ (د - ٣٧) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٧ (٥٥) اللذين طلبا من الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن اجتماعات الأمانات التنفيذية للجان الاقليمية إلى المجلس في دوراته الصيفية . وقد عقدت الأمانات التنفيذية منذ انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩٠ اجتماعا رأسه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وذلك في مكتب الأمم المتحدة بجنيف من ١٣ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٩١ . ويعبّر هذا التقرير عن القضايا الأساسية التي ناقشها الاجتماع .

ألف - التصورات الاقليمية للاستراتيجية الانمائية الدولية وسياسة التنمية الاجتماعية (بما في ذلك القضايا المتعلقة بالشباب والمعوقين)

١٤١ - ذكر الاجتماع أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تبين بوضوح أن عقد التسعينات ينبغي أن يشهد تحسنا كبيرا في حالة البشر في كل مكان ، وأن يخلق رابطة متساندة بين النمو الاقتصادي ورفاهية البشر .

والحقيقة أن تعزيز هذه الرابطة موضوع رئيسي في الاستراتيجية الجديدة . أما دور منظومة الأمم المتحدة في ذلك ، فمن الواضح أن هناك حاجة ورغبة قوية داخل المنظومة في تعزيز الصلات بين مختلف الهيئات والوكالات لتنفيذ عقد الاستراتيجية الانمائية . وللجوانب الاقليمية من هذه الاستراتيجية أهميتها الخاصة ، كما أن للجان الاقليمية دورا حيويا في تنفيذه .

١٤٢ - وناقش الاجتماع النتائج الاجتماعية للتنمية والتغير الاقتصاديين . وأشير الى النتائج الاجتماعية السالبة في البلدان والمناطق الراكدة اقتصاديا وفي بعض البلدان التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا . ففي أمريكا اللاتينية ، أدى الكساد الاقتصادي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية وتأزيم الخدمات . وازدادت البطالة وقلة الانتفاع بالأيدي العاملة ، وشهدت بلدان كثيرة انتكاسا ملحوظا في توزيع الدخل وزيادات في الفقر منذ السبعينات . وتدهور عموما مستوى الخدمات الاجتماعية في كثير من الحكومات القادرة على تقديمها ، تماما في الوقت الذي تزايدت فيه مطالب الناس من هذه الخدمات . ومع ذلك تعلمت الحكومات في ذلك الوقت كيف تحسن توجيه خدماتها ، واتبعت بعض الأساليب المبتكرة ، وأخذت بفكرة تأسيس صناديق للتنمية الاجتماعية .

١٤٣ - أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فلوحظ أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لم يكن كافيا لتحقيق التنمية . بل إن شدة ونجاح النمو الاقتصادي زاد الأحوال الاجتماعية سوءا في مناطق كثيرة . فلم يكن للنمو أثر يذكر في عدد الفقراء المدقعين في المنطقة ، وستذهب محاولات تحقيق التنمية عبثا بدون التقليل من الفقر المدقع . كما أدى ازدياد سوء توزيع الدخل إلى اضطراب قد يُوّلد ردود أفعال عنيفة بين الناس الذين ارتفعت تطلعاتهم . وبدون مواجهة مسألة العدالة في التوزيع ، سوف لا تقل مكاسب النمو الاقتصادي فحسب وإنما قد تسبب فعلا عدم الاستقرار .

١٤٤ - أما في أوروبا فأحدثت التغيرات الاقتصادية والسياسية الكاسحة الأخيرة عواقب اجتماعية هائلة . ففي جانب من المنطقة حدث تحرك نحو الاندماج الاقتصادي ، بينما أخذ الجانب الآخر من المنطقة يبتعد عن الاقتصادات المخططة مركزيا ويتجه نحو الاقتصادات السوقية . وكانت لهاتين الحركتين آثار اجتماعية ، حادة أحيانا وغير متوقعة أحيانا كثيرة . وكان القلق الرئيسي آتيا من احتمال حدوث تحركات واسعة من البشر عبر الحدود ، سعيا لتحسين حياتهم . ولم تتضح ضخامة الأثر الاجتماعي للقرارات المتخذة إلا تدريجيا . واقتضى الأمر تفكيرا جديدا وأحيانا أبعادا جديدة ؛ وأصبحت البلدان التي بلغت مستوى ما من التنمية الاجتماعية والأمن الاجتماعي تعتبر الآن أمام مشاكل بعيدة المدى وتشبه كثيرا مشاكل المناطق النامية .

١٤٥ - أما في غربي آسيا ، فقد تركت أزمة الخليج عواقب لم تكن تخطر على البال . ورغم اتساع الأثر الاقتصادي للاشتباكات الحربية والتدمير الذي تلاها ، يمكن التغلب على كثير من المشاكل الاقتصادية وتعويض النكسات . بيد أن الأثر الاجتماعي ربما كان أكثر خطورة من ذلك بكثير . فالآثار النفسية للحرب والدمار والخسائر التي واجهها العمال المهاجرون نتيجة نزوحهم ، وأثر فقدان أفراد الأسرة أو اصابتهم بعاهات ، والخوف من الثأر ، كلها أمور تدعو إلى القلق . ودعا اقتراح إلى وضع خطة عمل للأمم المتحدة تساعد منطقة الحرب وتركز بالذات على المشاكل ذات الابعاد الاجتماعية .

١٤٦ - وبدرت مخاوف قوية على الموارد المتاحة لأنشطة التنمية الاجتماعية . وتزايدت الحاجة الى الاهتمام بالقضايا والمشاكل الاجتماعية ، ومع ذلك لم تخصص حتى الآن موارد كافية لها . ولاحظ الاجتماع أن عدم كفاية تناول المشاكل الاجتماعية قد يزيد من الصراع وعدم الاستقرار . كما أن الموارد المحدودة من الموظفين تعني أن معالجة مسائل اجتماعية محددة أو تناول اهتمامات فئات اجتماعية محددة أمران يعنيان استمرار مباشرة الموظفين لمهام جديدة ، وهذا إما أن يقطع أعمالهم الجارية أو يزيد أعباءهم الباهظة أصلا .

١٤٧ - وأثيرت مسألة تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع وزيادة فعاليتها . وكان هناك قبل كل شيء إدراك بضرورة فهم الاستراتيجية على حقيقتها : فهي وثيقة سياسية تبين فهما واضحا في المجتمع الدولي للتنمية . وهي لاتحدد الأهداف والأساليب والنُهج - فهي تترك هذه المهمة إلى الحكومات المنفردة وإلى الهيئات والوكالات الدولية - وانما توحد وتعزز توافق الآراء الصاعد حول مسائل التنمية ، وتطرح إطارا لاجراءات جارية فعلا . ومن ثم ينبغي فهم الاستراتيجية على أنها استراتيجية وليست برنامج عمل . لذلك تحتاج كل حكومة ووكالة إلى أن تضع استراتيجيتها لنفسها ، وللجان الاقليمية دور هام في وضع استراتيجيات ونهج اقليمية .

١٤٨ - وناقش الاجتماع باختصار دور اللجان الاقليمية في تقييم الاستراتيجية . واقتضى تحديد مدى فعالية الاستراتيجية تقييم أثرها في المستفيدين من البرامج والأنشطة . وقد تدرس اللجان الاقليمية أفضل السبل التي تستطيع بها أن تشجع هذا التقييم وتقوم به . ولترجمة هذه الاستراتيجية إلى تكتيكات مناسبة ، من الأهمية البالغة تدوين خبرات من يتلقون الأنشطة الانمائية . وماذا كانت نتائج البرامج والأنشطة التي نفذتها الأمم المتحدة ؟ إن مجرد سرد المنفق من المبالغ المرصودة في الميزانية ليس مقياسا مناسبا للتنفيذ .

١٤٩ - ويظهر في الاجتماع انشغال عام بمسألة التكامل بين أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد كان هناك إقرار بضرورة المزاوجة بينهما بحيث ينتهي الأمر إلى أسلوب شامل أو "كلي" في التنمية . فلا توجد تنمية حقيقية ما لم توضع أهداف واستراتيجيات اجتماعية في صميم الاستراتيجيات الانمائية كافة . كما أن ربط السياسة الاجتماعية القطاعية بالخطط الاقتصادية ليس كافيا ؛ كذلك فإن السياسة الاجتماعية ينبغي أن تكون جزءا متكاملا من التخطيط الوطني بأسره . ولابد أيضا من ادراك أن السياسة الاجتماعية يمكن فعلا أن تحسن الأداء والنمو الاقتصاديين .

١٥٠ - وكان هناك تأكيد على ضرورة تحسين التنسيق بين الأنشطة وأشير إلى بعض أوجه الشذوذ في التنسيق المؤسسي داخل منظومة الأمم المتحدة . فمن ناحية ، يوجد على المستوى العالمي - ولنفترض أن هذا من أجل تشجيع التنمية الاجتماعية - فصل بين السياسات والأنشطة الاجتماعية وبين النطاق الأوسع للتنمية الذي يجري فيه تنفيذ الأنشطة عموما . وهناك مكتب أصبح يحمل اسم مركز تنسيق للتنمية الاجتماعية داخل المنظومة . ومن ناحية أخرى فإن السياسة المتبعة على صعيد اللجان الاقليمية هي الأخذ بأسلوب كلي في التنمية ، وبث الأهداف الاجتماعية في كافة الأنشطة البرنامجية . وبالطبع لم تكن المشكلة تستعصي على الحل ، لأن كلا هاتين الحاجتين صحيحة . وأشير إلى أن الحاجة إلى اتباع نهج كلي في التنمية لا يقتضي هيكلا بيروقراطيا موحدا . فالحقيقة أنه كثيرا ما يحدث عند معالجة المسائل الاجتماعية أو الاقتصادية سويا أن تغرق الاهتمامات الاجتماعية وتضيع في غمار الاهتمامات الاقتصادية .

١٥١ - وينبغي تعزيز التنسيق سواء بين اللجان الاقليمية أو بين اللجان ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . فتحسين التنسيق يشجع على الأنشطة المشتركة ويؤدي إلى تحسين تبادل المعلومات بين المناطق ؛ وكان الاتفاق عاما على أن باستطاعة المناطق أن تتعلم كثيرا من خبرات الآخرين . بيد أن التنسيق بين الأنشطة ليس كافيا . وأهم من ذلك ضرورة اجراء استعراض مشترك للاطار النظري التي تجري في نطاقه الأنشطة . ورئي أن من الأهمية للأمم المتحدة أن تتكلم بصوت واحد في القضايا الاجتماعية وأن تتفق على أهداف مشتركة .

١٥٢ - كما أثيرت مسألة هي كيف تستطيع المؤسسات الدولية بمنظومة الأمم المتحدة وخصوصا مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية - نظرا لمسؤوليته عن تنفيذ البرامج العالمية من أجل فئات اجتماعية محددة - أن يحدد بشكل مناسب وفعال دورها اقليميا . وقد رحبت الأمانات التنفيذية بفرصة تزايد التعاون مع المركز . وكان هناك

بالذات تطلع إلى زيادة التعاون على تخطيط واعداد المؤتمرات والحلقات الدراسية ، وعلى تقاسم المعلومات والخبرات ، وفي أنشطة التعاون التقني . وأشير بوجه خاص إلى تعاون المركز في الاجتماع الوزاري الرابع المقبل بشأن الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية المقرر عقده في مانيلا من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

١٥٣ - وقد أيد الاجتماع مقترحات محسوسة لزيادة التعاون بين اللجان الاقليمية والمركز وهي :

(أ) تحسين التخطيط والتنسيق في تنفيذ الخطط المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لفترات السنتين :

'١' اجراء مشاورات سنوية بين الأمانات التنفيذية وكبار المسؤولين المعنيين الآخرين حول شؤون التنمية الانسانية واتجاهاتها ، ويمكن أن يجري ذلك في اطار الدورة العادية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

'٢' توسيع المشاورات العاملة حول مشاريع المقترحات الخاصة بالميزانية البرنامجية ؛

'٣' زيادة التشاور حول مقترحات الأمين العام بشأن العمل في المجال الاجتماعي ، وزيادة التبادل الموقوت لقرارات ومقررات الهيئات الحكومية الدولية التي لها صلة بالموضوع ؛

'٤' التبادل المدروس لتقارير أداء البرنامج التي لها أثرها في العمل المشترك ؛

(ب) تحسين اعداد الوثائق الفنية :

'١' زيادة تبادل المقترحات والخلاصات الخاصة بالوثائق من أجل استعراضها والتعليق عليها ، مع المساهمة عند الاقتضاء في تقديم مواد فنية ؛

'٢' تضمين الميزانية مخصصات لمدخلات اقليمية سواء في الاجتماعات التقنية الاقليمية أو الاجتماعات بين الوكالات ؛

'٣' زيادة مدخلات الوثائق الفنية الخاصة بالمناطق ، وبالأعمال التحضيرية للأحداث العالمية ومتابعتها ، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل ؛

'٤' استقصاء فرص تبادل الموظفين لفترات قصيرة من أجل العمل في مهام فنية محددة بغية تعزيز القدرات الموجودة في المكتب المعني ؛

(ج) البرنامج الموسع للتعاون التقني في المجال الاجتماعي :

'١' زيادة التخطيط والتنظيم المشتركين في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، نظرا لزيادة اتجاه الحكومات نحو تنفيذ مشاريع التعاون التقني التي يمولها البرنامج الانمائي من رقم التخطيط الارشادي ؛

'٢' زيادة دور البعثات الاستشارية التي تطلبها الحكومات ؛

'٣' زيادة الاستعانة بموارد الصناديق الاستئمانية التي يديرها مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، من أجل دعم أية اجراءات حفازة ومبتكرة تخدم فئات اجتماعية محددة .

باء - التعاون الاقليمي من أجل النهوض بالمرأة

١٥٤ - على أساس التكليف الوارد في عدد من قرارات الأمم المتحدة وفي الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة والمتعلقة بالمرأة في التنمية ، يعد تعزيز النهوض بالمرأة في المجتمع من الاهتمامات ذات الأولوية لجميع هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك اللجان الاقليمية . وفيما عدا اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، فكل لجنة اقليمية لها برامج تتعلق بالمرأة والتنمية . وقد أُكد على الرغبة في تعزيز التعاون في جميع المجالات ذات الصلة بالنهوض بالمرأة ، كما أُكدت شحة الموارد . وركز الاجتماع على مجالين للتعاون : دور المرأة في القطاع غير الرسمي ، والاجتماعات التحضيرية الاقليمية لمؤتمر ١٩٩٥ العالمي المعني بالمرأة .

١٥٥ - وناقش الاجتماع التعاون الذي كان قائما لعدد من السنين بين اللجان الاقليمية والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، وأيد الاقتراحات المتعلقة بالبرمجة المتوازية بين المنظمات ، والتي قدمتها الى الاجتماع اللجان الاقليمية والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة . وتدعو هذه المقترحات الى

أنشطة اقليمية متوازية ملائمة لكل من اللجان الاقليمية الخمس فيما يتعلق بدور المرأة في القطاع غير الرسمي .

١٥٦ - وأكد الاجتماع أن الاجتماعات التحضيرية الاقليمية هامة للقيام بالاعمال التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٥ على نحو فعال ، كما كان عليه الحال بالنسبة الى مؤتمر نيروبي . ولاحظ الاجتماع النقص الخطير للموارد المالية والصعاب القائمة في سبيل الحصول على موارد الميزانية العادية لهذه الاجتماعات . وعلى ذلك شدد على أهمية حشد الموارد الخارجة عن الميزانية لذلك الغرض .

جيم - النواحي الإقليمية لخطة العمل على نطاق المنظومة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، والموارد اللازمة ذات الصلة

١٥٧ - أشار الاجتماع الى أنه لكي يتسنى تعزيز فعالية وكفاءة هيكل الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات ، أنشأت الجمعية العامة في قرارها ١٧٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات . وأُبلغ الاجتماع بالنهج والإطار الزمني المتعلقين بإدماج مهام وهيكل ثلاث وحدات للمخدرات في برنامج وحيد لمكافحة المخدرات . وقد لوحظ أن الأمين العام ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ ، قد عين أمينا عاما مساعدا تقتصر مسؤوليته على تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات ، وتوفير القيادة الفعالة لها ، لضمان ترابط الاجراءات داخل البرنامج ، فضلا عن تنسيق هذه الأنشطة ، وتكاملها ، وعدم إزدواجها ، في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة .

١٥٨ - وأشار الاجتماع الى أنه بينما كانت الأمم المتحدة تعاني صعابا مالية ، سعت الدول الاعضاء على الصعيد العالمي إلى توفير موارد إضافية لبرنامج مكافحة المخدرات . واعتبر أن ذلك بالاضافة الى إعادة تشكيل البرنامج يمثلان فرصة فريدة لتعزيز موثوقية وفعالية الأمم المتحدة في معالجة مشكلة متعددة الأوجه تؤثر على جميع البلدان . وأُكد على أهمية اتخاذ إجراءات فعالة ومتضافرة على جميع الصعد - الوطني والاقليمي والدولي - والاستخدام السليم للموارد ، والحاجة الى تفادي الازدواج عن طريق التوزيع الصحيح للمهام .

١٥٩ - وسلم الاجتماع بالحاجة الملحة الى زيادة مشاركة اللجان الإقليمية في معالجة النواحي الاقتصادية والاجتماعية لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ونقلها ، وزراعة المحاصيل غير المشروعة ، واستبدال المحاصيل ، والبرامج البديلة للتنمية ، وذلك من خلال البرامج المشتركة والتعاون بشكل وثيق مع البرنامج الجديد في التنفيذ الفعال للولايات الواردة في خطة العمل على نطاق المنظومة والبرنامج العالمي . ومع ذلك أشار الاجتماع الى أن اللجان الاقليمية لم يخصص لها حتى الآن موارد اضافية لتنفيذ تلك الولايات الجديدة . وعلى ذلك أكد أهمية تخصيص موارد للجان الاقليمية لكي يتسنى دعم القيام على الصعيد الإقليمي بالانشطة التي من شأنها أن تتمم الأعمال المضطلع بها على الصعيد العالمي .

دال - الهجرة الدولية

١٦٠ - سلم الاجتماع بأن الهجرة الدولية مشكلة متزايدة الأهمية في جميع مناطق العالم ، وأن الحكومات تظهر اهتماما كبيرا بالموضوع ، كما أنها تتطلع الى الأمم المتحدة لتؤدي دورا أكبر في هذا المجال . وبناء على ذلك ، فقد سلم بأن الهجرة الدولية هي إحدى النقاط الموضوعية لمؤتمر ١٩٩٤ الدولي المعني بالسكان . واتفق جميع المشتركين على أنه ينبغي للأمم المتحدة أولا وقبل كل شيء أن تركز على النواحي الفنية لتفادي الزج بالموضوع في خضم السياسة . ولذلك ينبغي أن تضطلع بدراسات فنية على مسائل من قبيل الاتجاهات والأنماط الحديثة في الهجرة الدولية موزعة وفقا للأنواع الرئيسية للمهاجرين ، وأثر الهجرة الدولية على بلدان المهجر والأصل ، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والمؤسسية ، ومسائل وبرامج الهجرة الدولية . وبالرغم من أن العوامل المحدِّدة للهجرة الدولية من قبيل الثورة السياسية والبيئات الاقتصادية الناشئة ، هي عالمية بطبيعتها ، تختلف طبيعة وحجم التدفقات من منطقة الى أخرى . وفي السنوات الأخيرة ، جذب ازدهار غرب أوروبا العمال المهاجرين من شمال افريقيا ومؤخرا جدا من شرق أوروبا أيضا . وقد خلقت أزمة الخليج اختلالات في تدفق العمال المهاجرين من آسيا وافريقيا بينما وصل تدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل أبعادا لم يسبق لها مثيل ، كما أن الهجرة داخل المناطق ، وتنقلات اللاجئين ، والتدفقات الدائمة الى البلدان المتقدمة النمو لأسباب اقتصادية ، أدت دورا رئيسيا في افريقيا ، وآسيا ، ومنطقة المحيط الهادئ ، وأمريكا اللاتينية . وعلى ذلك اتفق الاجتماع على أنه ينبغي للجان الاقليمية أن تؤدي دورا هاما في أنشطة الأمم المتحدة لإلقاء مزيد من الضوء في هذا المجال . وفي الواقع ، ينبغي أن تكون الهجرة الدولية خيارا منطقيا للتعاون الاقاليمي .

١٦١ - وأُبلغ الاجتماع أنه سيعقد اجتماع فريق خبراء ينظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف في الفترة من ١٦ الى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ . وسيضم هذا الاجتماع نحو ١٦ من كبار الخبراء في الهجرة الدولية من جميع أنحاء العالم ، الى جانب ممثلين من اللجان الاقليمية وغيرها من إدارات الأمم المتحدة ، والهيئات الحكومية الدولية الرئيسية ومنظمات غير حكومية مختارة . وتخطط اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا للتعاون في دراسات تتعلق بالسياسات العامة عن الاختلال الاخير الذي سببته أزمة الخليج في عدد وتدفق العمال المهاجرين الآسيويين الى العراق والكويت . ورأى الاجتماع أن هذه الخطوات الأولى ينبغي أن تؤدي الى مزيد من الاجراءات التعاونية فيما بين اللجان الاقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الهيئات ذات الصلة ، وبخاصة منظمة العمل الدولية التي قامت بقدر كبير من العمل في هذا المجال .

هاء - الأعمال التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٤ الدولي المعني بالسكان والتنمية

١٦٢ - أُحيط الاجتماع علما بشكل موجز بالأعمال التحضيرية لاجتماع ١٩٩٤ الدولي المعني بالسكان والتنمية والذي سيسمى ، بعد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية . ويتجلى في قرار تغيير اسم المؤتمر الإدراك الشديد لأهمية مسائل السكان ، ولاسيما بوصفها مكونا رئيسيا لاستراتيجيات وبرامج التنمية . وأُبلغ الاجتماع بأهداف المؤتمر وموضوعه العام ، الذي سيكون السكان ، والنمو الاقتصادي الدائم ، والتنمية القابلة للإدامة ، فضلا عن الفئات الست للمسائل السكانية التي حددتها اللجنة التحضيرية ، وناقش الاجتماع ذلك بشكل موجز .

١٦٣ - وأكد الاجتماع أنه ينبغي أن ينظر للمؤتمر على أنه عمل مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة واللجان الاقليمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان . وخلال اجتماع اللجنة التحضيرية ، أكدت الوفود كذلك أن دور اللجان الإقليمية في هذه العملية بالغ الأهمية . ودعيت اللجان الإقليمية للقيام في أسرع وقت ممكن بعقد اجتماعات أو مؤتمرات إقليمية تستعرض التجارب المتعلقة بالسياسات والبرامج السكانية في منطقة كل منها ، وتقترح الإجراءات المقبلة كجزء من مساهمتها في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر .

١٦٤ - وفيما يتعلق بتمويل الاجتماعات التحضيرية الإقليمية ، أشار المشتركون الى أن بعض الحكومات كان من رأيها في الاجتماع التحضيري أنه ينبغي تمويل جميع الأنشطة المتعلقة بالمؤتمر من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، كما هو عليه الحال حاليا بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية . ومع ذلك كرر الاجتماع تأكيد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان مشترك في رعاية مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ ويقوم بتوفير التمويل له ، وأن هناك مناقشات جارية مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، كما ستجرى مناقشات مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بشأن الكيفية التي يمكن أن يتعاون بها صندوق الأمم المتحدة للسكان مع اللجان في عقد المؤتمرات أو الاجتماعات الاقليمية في منطقة كل منها .

واو - التعاون الاقاليمي في مسائل النقل

١٦٥ - أشار المؤتمر الى أن هناك تقليد قديم يتمثل في التعاون فيما بين اللجان الاقليمية في مسائل النقل ، وأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قد قدم إسهامات مفيدة في مجال اختصاصه . وقد عقدت اجتماعات مديري النقل باللجان الاقليمية في عام ١٩٧٧ ، وعام ١٩٨٤ ومؤخرا جدا في أيار/مايو ١٩٨٨ . وقد أقر اجتماع الأمناء التنفيذيين نتائج اجتماع ١٩٨٨ التي اشتملت على عدد من المشاريع الاقاليمية العملية ، وأرسلها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمواد للمعلومات الأساسية لاستخدامها في مناقشاته المتعمقة بشأن التعاون الإقليمي . وقرر الاجتماع أنه ينبغي لمديري النقل في اللجان الاقليمية الاجتماع كل سنتين لاستعراض إمكانيات التعاون الاقاليمي بتعمق أكبر وبطريقة عملية بدرجة أكبر . وفي الوقت نفسه ، اتفق على أنه ينبغي القيام بمحاولة جديدة ، بمساعدة المدير العام ، لإحياء المشاريع التي وضعت بدقة في عام ١٩٨٨ ، لتمويلها من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامجه الاقاليمي .

زاي - تيسير التجارة الدولية

١٦٦ - أشار الاجتماع الى المناقشات المتعمقة التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ على حد سواء بشأن تيسير التجارة الدولية تحت بند التعاون الإقليمي . وقد استندت المناقشات في المجلس على مناقشات كثيفة من جانب مديري التجارة في اللجان الإقليمية ، بالتعاون مع الأونكتاد ، والتي انتهت الى

وثيقة مشروع معدة بدقة تحتوي على مقترحات عملية تتعلق بالتعاون الاقليمي في تيسير التجارة الدولية . وقد أقر وثيقة المشروع اجتماع الأمناء التنفيذيين في بغداد ، في أيار/مايو ١٩٩٠ ، وقدمت الى المجلس على النحو المنصوص عليه في قراره ١١٨/١٩٨٩ . وقد أقر وثيقة المشروع كذلك اجتماع الأمناء التنفيذيين في سانتياغو في عام ١٩٨٩ ، وأرسلت الى المجلس للموافقة عليها . ومع ذلك طلب المجلس في قراره ١١٨/١٩٨٩ من اللجان الإقليمية الرجوع الى هيئاتها التشريعية للحصول على تأييدها لوثيقة المشروع تلك وإبلاغ المجلس بذلك . وقد فعلت اللجان الإقليمية ذلك ولكن الإجراء المتخذ اختلف من لجنة الى أخرى وفقا للتقليد المتبع في كل منها . فقد اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لافريقيا قرارات مؤيدة للمشروع ، بينما حملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وفقا لتقليدها ، على تأييد لجنتها كجزء من تقريرها السنوي . واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٧٤/١٩٩٠ ، الذي قصر تأييد المجلس على بُعد المشروع المتعلق باللجنة الاقتصادية لافريقيا . ومما يؤمل فيه في هذا العام أن يجد المجلس من الممكن إقرار المشروع فيما يتعلق بالتعاون الاقليمي فيما بين اللجان الإقليمية الخمس .

حاء - إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

١٦٧ - أحيط الاجتماع علما بالأعمال التحضيرية للدورة المستأنفة المرتقبة للجمعية العامة بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة .

رابعا - التعاون الاقليمي في مجال تيسير التجارة

ألف - معلومات أساسية

١٦٨ - تجدر الإشارة الى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي قام ، في دورته العادية الثانية ، المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بالنظر في مشروع اقتراح بشأن التعاون الاقليمي في مجال تيسير التجارة ، وبصفة خاصة ، في التطبيق التدريجي لتبادل البيانات الالكتروني في مجالات الإدارة والتجارة والنقل حيثما كان ذلك مناسبا . وتمت صياغة مشروع الاقتراح من جانب أمانات اللجان الإقليمية بالاشتراك مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) .

١٦٩ - وقد قوبل الاقتراح ، قبيل مناقشة المجلس له ، بتأييد واسع النطاق من حكومات الدول الأعضاء في اللجان الإقليمية التي عقدت جلسات عامة في عام ١٩٩٠ . ففي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أشير في مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا ياء (د - ٤٥) ، بشأن تبادل البيانات الالكتروني في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ، الى المقرر لام (د - ٤٤) ، الذي أيدت فيه اللجنة الأنشطة التعاونية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي في مجال تيسير التجارة الدولية وتعزيز قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكتروني في مجالات الإدارة والتجارة والنقل . وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، اتخذ المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا القرار ٦٩٣ (د - ١٩) ، الذي أيد فيه الاقتراح . وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، أحاطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، في دورتها المعقودة آنذاك ، بتقرير واف عن المشروع مقدم من أمانتها . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أيدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في دورتها السادسة والأربعين ، مفهوم المشروع والأهداف المحددة في الاقتراح . وصرحت اللجنة رسميا بما يلي :

"... وتسليما من اللجنة بأن تدابير تيسير التجارة لن تتوافر لها مقومات البقاء إلا إذا تم قبولها وتطبيقها بشكل موحد على أساس عالمي ، فإنها تعتبر أن التبادل الاقاليمي في هذا الميدان خطوة في الاتجاه الصحيح . لذلك ، فإن اللجنة ترى أن قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١١٨/١٩٨٩ بشأن هذا الموضوع وثيق الصلة وحسن التوقيت . واللجنة تؤيد مفهوم المشروع وأهداف التعاون الاقاليمي في مجال تيسير التجارة ، على النحو المذكور في وثيقة الأمانة . وفي هذا الصدد ، فإن قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكتروني في مجالات الإدارة والتجارة والنقل تعتبر اتجاه المستقبل بالنسبة لتصريف المعاملات التجارية ، وعلى البلدان النامية أن تتخذ الخطوات اللازمة لتوطين أنفسها على هذا التطور التكنولوجي الجديد في ممارسة أنشطة التجارة الدولية ، وذلك لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من المشاريع الجاري إعدادها في هذا المجال" .

وقد انعكس تأييد اللجنة للمشروع المقترح ، على النحو الواجب ، في التقرير المتعلق بالتعاون الإقليمي (الوثيقة E/1990/84) ، المقدم الى المجلس في عام ١٩٩٠ .

١٧٠ - غير أنه بالنظر الى التحفظات التي أبداها عدد من الوفود التي أشارت الى أن الاقتراح لم يؤيد رسميا من جانب جميع اللجان الإقليمية ، فإن المجلس لم يوافق على

المشروع الاقليمي ككل . فقد حد قرار المجلس ٧٤/١٩٩٠ ، بالصيغة التي اعتمد بها ، من تأييد المجلس للبعد الخاص باللجنة الاقتصادية لافريقيا من المشروع . ومع ذلك ، فإن الجهود التي بذلت خلال المناقشة توصلا الى صيغة تؤيد اتباع نهج أقاليمي أكثر شمولا قد أسفرت عن إضافة الفقرة ٦ التي تتوخى موالاة اللجان الاقليمية ، خلاف اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، النظر في قرار المجلس ١١٨/١٩٨٩ قبل دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩١ .

باء - تنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٧٤/١٩٩٠

١٧١ - استجابة لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٧٤/١٩٩٠ ، اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، في دورتها السابعة والأربعين ، المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، القرار ١١/٤٧ الذي أيدت فيه المشروع تأييدا تاما . ويرد النص الكامل لهذا القرار في الفرع أولا - ألف من هذا التقرير ، وهو يقتضي اتخاذ اللازم من قبل المجلس . ويمثل هذا القرار دليلا بينا على اهتمام الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالموضوع . وقد أشادت اللجنة بفائدة أنشطة الأمانة الرامية الى إيجاد تفهم أفضل لدى البلدان النامية لما لتدابير تيسير التجارة من دور في تبسيط الإجراءات التجارية والجمركية ، وخصوصا في سياق التكنولوجيات الجديدة والناشئة ، مثل تبادل البيانات الالكتروني في مجالات الإدارة والتجارة والنقل . كما أيدت اللجنة الإنشاء الرسمي لشبكة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الإقليمية لتيسير التجارة ، وحثت بلدان المنطقة على إنشاء هيئات وطنية لتيسير التجارة ، أو ترتيبات مماثلة ، تكون جزءا من الشبكة .

١٧٢ - ويعتبر اتخاذ المجلس القرار ٧٤/١٩٩٠ تأييدا لقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٦٩٣ (د - ٣٥) إجراء ذا أهمية بالغة . فهو ، أولا ، يكرر تأكيد قرار المجلس ١١٨/١٩٨٩ المتعلق بالتعاون الاقليمي لتيسير التجارة الدولية ، الذي يطلب إلى اللجان الاقليمية أن تقوم ، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بإعداد مقترح مشروع في هذا الميدان . وكما يرد في قرار المجلس ٧٤/١٩٩٠ ، فإن تنفيذ مشروع تبادل البيانات الالكتروني في مجالات الادارة والتجارة والنقل سيتوقف ، الى حد بعيد ، على الجهات المانحة المبادرة بدعم هذه الأنشطة . ثانيا ، فإن القرار يكرر التسليم التام بأمور منها الحاجة الى التعاون بصورة فعالة بين افريقيا وبقية

العالم ، كما يدعو الى تيسير مشاركة افريقيا بفعالية في التجارة الدولية ، بما في ذلك استخدام تبادل البيانات الالكتروني لنقل الوثائق التجارية .

١٧٣ - وريثما يقر المجلس المشروع الاقاليمي لجميع المناطق ، واصلت اللجنة الاقتصادية لافريقيا الاضطلاع بأنشطة التعاون الاقليمي في مجال تيسير التجارة . وترتبط الأعمال المتعلقة بتيسير التجارة على الصعيد الاقليمي ، ارتباطا وثيقا ، بالجهود الرامية الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي داخل افريقيا ، تنفيذا لخطة عمل لاغوس والإطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي والاقتصادي . كما شهدت الآونة الاخيرة نشاطا في متابعة هذا الموضوع ، عملا باستراتيجيات تنشيط تجارة افريقيا وإنعاشها ونموها في التسعينات وما بعدها (الوثيقة E/ECA/TRADE/89/25/Rev.5) التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية لمؤتمر وزراء التجارة الأفارقة ، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

١٧٤ - وإلى جانب الأنشطة المذكورة آنفا ، قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا - بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ، ومنطقة التجارة التفضيلية لشرق افريقيا والجنوب الافريقي ، ومعهد الادارة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي ، ومركز تشجيع التجارة والتدريب لشرق افريقيا والجنوب الافريقي - بعقد اجتماع استشاري في لوساكا في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ للنظر في تنمية الموارد البشرية التجارية في شرق افريقيا والجنوب الافريقي .

١٧٥ - وفي الدورة الخامسة والاربعين المستأنفة للجنة الاقتصادية لأوروبا ، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، قررت اللجنة ، في مقررها سين (د - ٤٥) ، أن تيسير التجارة يشكل مجالا ذا أولوية من مجالات النشاط . وعلاوة على ذلك ، تنص الفقرة (د) من الجزء رابعا من المقرر سين (د - ٤٥) على ما يلي :

"تدعو اللجنة الامين التنفيذي الى التعاون والتنسيق مع سائر اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الدولية العاملة في ميدان تيسير التجارة ، وتطلب اليه أن يقدم مقترحات بشأن أي مشاريع أقالمية الى الفريق العامل (المعني بتيسير اجراءات التجارة الدولية) وإلى اللجنة لمناقشتها والبت فيها" .

١٧٦ - وعملا بذلك المقرر ، قدمت الأمانة الى الدورة الثالثة والثلاثين للفريق العامل المعني باجراءات تيسير التجارة الدولية (١٢ - ١٥ آذار/مارس ١٩٩١) مشروع المقترح المتعلق بالتعاون الاقليمي في مجال تيسير التجارة ، وخصوصا التطبيق التدريجي لتبادل البيانات الالكتروني في مجالات الادارة والتجارة والنقل ، حسب الاقتضاء ، وذلك لمناقشته . وأقر الفريق العامل ، في تقريره ، بأن تيسير التجارة وقواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكتروني في مجالات الادارة والتجارة والنقل يشكلان هدفين عالميين يقتضيان تعاونا اقليميا . ومضى التقرير ليوصي بتوخي العناية في دراسة كافة الآثار المحتملة المترتبة على المشروع الاقليمي بالنسبة لموارد أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا . ووافقت اللجنة ، في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، على اقامة أساس متين لقواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكتروني في مجالات الادارة والتجارة والنقل على الصعيد الوطني قبل المضي في التطبيق العالمي لتبادل البيانات الالكتروني في مجالات الادارة والتجارة والنقل . وأشير كذلك الى أن عنصر التدريب من المشروع الاقليمي ينطبق على الاقتصادات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ممن تمر بمرحلة انتقال ، وعلى سائر الدول الأعضاء في اللجنة ممن لا زالت اجراءات تيسير التجارة الدولية فيها تمر بمرحلة مبكرة ، كما يعتبر هدفا مرجوا لها . وأعرب عن تأييد تلك الأهداف ، شريطة توفر إمكانية الحصول على الموظفين والموارد الأخرى اللازمة من منظمات التمويل ومن التبرعات ، وعدم استخدام موارد اللجنة العادية المخصصة لتطوير أنشطة الفريق العامل .

١٧٧ - وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بإدراج بند عن التعاون الدولي في تيسير التجارة في جدول أعمال دورتها السادسة عشرة التي كان من المقرر عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩١ . إلا أنه بسبب أزمة الخليج ، أرجأ المجلس الدورة الى السنة القادمة . ولم تعقد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دورة لها في عام ١٩٩١ . ومن الواضح أن هذا المشروع قد حظي بتأييد واسع النطاق في اللجان التي عقدت دورات لها في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . لذلك ، فمن المأمول أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي حاليا في وضع يسمح له بأن يؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها اللجان الاقليمية لتعزيز التعاون الاقليمي في هذا المجال الهام لصالح جميع المناطق والبلدان .

خامسا - تعزيز دور اللجان الإقليمية

ألف - اللجان الإقليمية وعملية إعادة التشكيل

١٧٨ - ينبغي أن ينظر الى القضايا المتصلة بتعزيز دور اللجان الإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة في الإطار الأعرض للجهود الجماعية الجاري بذلها لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ككل . فمن جهة ، ينبغي أن تسهم تلك القضايا في زيادة فعالية المنظومة جيال أبرز بنود قائمة الاهتمامات الإنمائية الجديدة ، مثل إضفاء الطابع العالمي على بعض المشاكل الحرجة المتصلة بالتنمية القابلة للإدامة ، وتأثير الابتكارات التكنولوجية ، واستمرار الفقر ، والاحتياجات المؤسسية الجديدة اللازمة لبلوغ الكفاءة في إدارة العمليات الاقتصادية والاجتماعية .

١٧٩ - ومن جهة أخرى ، لا ريب في أن البعد الإقليمي ، بغض النظر عن الشكل النهائي لعملية إعادة التشكيل ومضمونها ، سيكون له دور بارز بالنظر الى المزايا التي ينطوي عليها تقريب أنشطة المنظمة من الميدان ، وعلاوة على ذلك ، فإن الكثير من المشاكل الإنمائية الحرجة التي لها مكانة بارزة في جدول الأعمال الجديد ، إن لم يكن كلها ، ذات طابع مشترك بين القطاعات ، وذلك لأغراض تحليلية وأخرى متصلة بالسياسة العامة . وبالتالي ، فإن نوعية أداء الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ستتوقف ، بدرجة لا يستهان بها ، على درجة تصور الأنشطة التنفيذية للمنظومة وبرمجتها وتنفيذها داخل إطار متكامل ومتعدد التخصصات يشكل محور النهج الإقليمي .

١٨٠ - والواقع أن طبيعة اللجان الإقليمية والدور المطلوب أن تؤديه داخل منظومة الأمم المتحدة تحددهما المساهمة التي يمكن أن تقدمها في هذا الإطار المتكامل المتعدد التخصصات . ومابرحت الهيئات التشريعية المعنية في المنظومة تشيد بالمزايا التي تتمتع بها كل لجنة إقليمية في هذا الصدد . وقد تزايدت أهمية اتباع نهج إقليمي من حيث معالجة مشاكل اجتماعية واقتصادية متباينة ، وكأساس للعمل المتضافر بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها الاتجاهات والمشاكل العالمية . ومن المزايا الأخرى للنهج الإقليمي أنه لا يساعد على تحديد القضايا الخاصة بكل منطقة فحسب ، وإنما كذلك تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك بين المناطق .

١٨١ - لذلك ، فإن الاستراتيجيات العالمية ستستمد أهميتها وقوتها الدافعة من التحليل والتقييم على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي . وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات يتطلب تفاعلا وثيقا بين القدرات التحليلية وقدرات التعاون التقني ، كما ستكون لها أهمية قطرية أكبر إذا ما فسرت من المنظورين الإقليمي ودون الإقليمي . ومن الأمثلة التوضيحية الملموسة على ذلك معدلات النمو الشديدة التقلب الملحوظة في المناطق المختلفة خلال العقود الماضية ، وخصوصا خلال الثمانينات . فهذا العقد يعتبر ، بوجه عام ، "عقدا ضائعا" في كل من أمريكا اللاتينية وافريقيا . إلا أن تجربة آسيا ، خلال الفترة ذاتها ، كانت متنوعة . ففي الوقت الذي شهدت فيه بعض البلدان الآسيوية معدلات نمو لم يسبق لها مثيل ، شهدت بلدان أخرى ، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ، ركودا بل وتدهورا . وتمكنت اللجان الإقليمية من معالجة المشاكل الناجمة عن معدلات النمو المتباينة هذه . فعلى سبيل المثال ، أثبتت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لافريقيا أهمية دورهما في معالجة قضايا الديون الخارجية والانتعاش الاقتصادي في منطقتيهما . وأعادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ توجيه برامجها بغية نشر دفعة النمو في البلدان المتخلفة والتعجيل بعملية التنمية الشاملة في منطقتها .

١٨٢ - وفي حالة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، عملت دينامية التغيير في أوروبا ، التي تميزت بإصلاحات جذرية وسريعة في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية وبعملية التكامل الاقتصادي وتعزيز التعاون الإقليمي في أوروبا الغربية ، على إعادة تعريف دور اللجنة ، مبرزة قدرتها المزدوجة بصفتها واحدة من هيئات الأمم المتحدة تعمل كجسر بين المؤسسات الأخرى وبرامج المنظمة ، وكمؤسسة أوروبية . وفي غربي آسيا ، بالمثل ، يمكن للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بل وينبغي لها ، أن تقوم بدور هام في إعادة تشكيل المنطقة وتنميتها .

١٨٣ - كذلك ، أشيد بقدرة اللجان الإقليمية على تعزيز التأثير الداعم المتبادل بين التحليل الفني والتعاون التقني ، وذلك بالنظر الى أنها أقرب الى البلدان الواقعة في مناطقها . وكتدليل واضح على هذه القدرة ، نشير الى المطالب المتزايدة بإقامة التعاون التقني ، التي تقدم الى اللجان الإقليمية من حكومات البلدان النامية التي تخدمها هذه اللجان .

١٨٤ - وعلى الرغم من الاتجاه العام لعملية إعادة التشكيل ، على نحو ما ورد وصفه في الفقرات السابقة ، كانت هناك ، في السنوات القليلة الماضية ، بعض الاتجاهات التنظيمية التي تبدو ذات منحى متشعب من حيث أنها تؤثر بصورة مباشرة على دور اللجان الإقليمية . ومن الناحية التاريخية ، لم يحدد هذا الدور بصورة نهائية في قرار تشريعي بعينه ، ولكنه بالأحرى نشأ نتيجة توافق في الآراء تم التوصل إليه بالتشاور مع اللجان الإقليمية ذاتها والأجهزة المركزية التابعة للمنظومة والوكالات المتخصصة . بيد أنه ظهرت في السنوات الماضية اتجاهات مختلفة تنزع الى تحقيق المزيد من المركزية في المنظومة في عملياتها المتعلقة بصنع القرارات . وقد انعكست هذه الاتجاهات في الأنشطة التنفيذية التي تولدت في البداية عن تدابير حاسمة طارئة كان لا بد من اعتمادها في سياق الأزمة المالية الشديدة الحالية . وقد أثر العديد من التدابير الموصى بها ، مثل تخفيض عدد الوظائف ، وعمليات التخفيض ، وتجميد التعيين ، وإدارة الشواغر على المنظومة بكاملها ، وكان لها بالطبع تأثير قوي على اللجان الإقليمية أيضا .

باء - مساهمة اللجان الإقليمية

١ - معلومات أساسية

١٨٥ - يرد في القسم 'رابعا' من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ أوضح وصف لدور اللجان الإقليمية . ويرد ذكر آخر للجان الإقليمية في القسم 'سابعا' ، حيث أشير الى لزوم "مواصلة التنسيق بين الوكالات على المستوى المشترك بين الأمانات مع إيلاء كامل الاحترام ، حسب مقتضى الحال ، لاختصاصات اللجان الإقليمية ..." . ولم تعط اللجان الإقليمية أي دور في القسم 'خامسا' فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية ؛ أو في القسم 'سادسا' الذي يتضمن البرمجة والتخطيط والميزنة والتقييم ، أو في القسم 'ثامنا' الذي يوجز مختلف خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة .

١٨٦ - وفي قرار الجمعية العامة ٣٠٢/٣٣ ، الذي اتخذ في السنة التالية ، أعطيت اللجان دورا محدودا بوصفها وكالات تنفيذية في مجال الأنشطة التنفيذية . ولم يحدث أي تطور رسمي جديد في دور اللجان منذ ذلك الوقت .

١٨٧ - وعلى الرغم من الدور المحدود الذي أعطي للجان الاقليمية بوصفها وكالات تنفيذية ، فقد تعاظم دورها وإسهاماتها في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في

معظم الحالات تعاظما مطردا ، وأصبحت في الوقت الحاضر كبيرة جدا بالمقارنة بموارد الميزانية العادية . ويعكس هذا تعاظما في الطلب على خدماتها المتعددة التخصصات ورغبة من جانب البلدان الأعضاء في الاستفادة من إمكانياتها في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي .

١٨٨ - وقد تركز الاهتمام مؤخرا بشأن دور اللجان الإقليمية على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ ، وهو ما يمس بصورة مباشرة القسم 'خامسا' من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وفحوى القرار هو ما يسمى تطبيق اللامركزية على الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري . وتتضمن اللامركزية في هذه الحالة "تفويض مختلف عناصر السلطة من مستوى المقار (أو المستوى الإقليمي) الى المستوى القطري من أجل إعداد واعتماد برامج ومشاريع تنفيذية للتنمية على هذا الصعيد القطري ، بالاقتران بتعزيز قدرات المنظومة على المستوى القطري في هذا الشأن"(١٩) .

١٨٩ - وإذ ساور الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الوزراء الافريقيين قلق بشأن انعكاس اتجاه عملية تحقيق اللامركزية للسبعينات والتركيز الأساسي على الأبعاد الإقليمية للتنمية انعكاسا شديدا ، فقد اتخذ في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ القرار ٧١٨ (د - ٢٦) ، بشأن تنشيط ولاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا وإطارها التنفيذي . ويظهر النص الكامل لهذا القرار في الجزء أولا - باء من هذا التقرير . ومما يرد في هذا القرار أنه يدعو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الى النظر في عقد اجتماع فريق مخصص لخبراء رفيعي المستوى يُجلبون من المناطق المعنية في النصف الثاني من عام ١٩٩١ لمناقشة تنقيح ولاية اللجان الإقليمية ، ومن ثَمَّ تحقيق مُدخل فكري في العملية الجارية لإعادة تشكيل مساعدات الأمم المتحدة المقدمة الى بلدان المنطقة وتطبيق اللامركزية عليها .

١٩٠ - وقد سعت اللجان الاقليمية ، على مر السنين ، الى استحداث مجموعة واسعة من الأنشطة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تمشيا مع دورها كمراكز عامة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد كانت قدرتها الداخلية المتعددة التخصصات على الدوام مصدر قوة خاصا يُمكّنها من تناول مسائل متعددة التخصصات للنظر فيها بتعمق . وقد مكنها هذا أيضا من الاضطلاع ، الى حد ما ولكن بصعوبة أحيانا ، بالمسؤولية التي أناطتها بها الجمعية العامة لتنسيق مختلف الأنشطة ولممارسة دورها "كقيادة للمجموعة" .

---

(١٩) A/45/273/Add.5 ، الفقرة ٦ .

٢ - العلاقة مع الوكالات

١٩١ - كما ذكر ، كانت تجربة اللجان الاقليمية في ممارسة دورها كقيادة للمجموعة تجربة متنوعة . وقد اختلفت هذه التجربة من مجال تخصص الى مجال تخصص آخر حتى في نفس الموقع . وقد جربت مختلف الوسائل والآليات حتى يتسنى اعتماد نهج منسق ومتساوق لمعالجة المشاكل التي تواجهها البلدان على الصعيد الاقليمي وتوفير ما يلزم من دعم ومساعدات لهذه البلدان في هذا الصدد . وهناك مجال لمواصلة تعزيز علاقات التعاون . واستنادا الى ما اكتسب من تجارب حتى الآن ، تعتقد اللجان الاقليمية أن بالامكان مواصلة وتعزيز التنسيق بينها وبين الوكالات على نحو أوثق من خلال زيادة الاستفادة من الآليات القائمة للشعب والوحدات المشتركة وما يماثلها من ترتيبات . وبالإمكان انشاء بعثات تقنية وأفرقة مشتركة بين الوكالات للبرامج الخاصة . وبوجه عام ، ثبتت فعالية التنسيق مع الوكالات عند اضفاء الطابع المؤسسي على هذا التنسيق من خلال اجراء ترتيبات مشتركة فيما يتعلق بالموظفين .

١٩٢ - وللمساعدة في تحسين التنسيق وتجنب الازدواجية في المهام ، حث قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الوصول الى تعريف مشترك للمناطق والمواقع المتشابهة للمكاتب الاقليمية ودون الاقليمية . وفي ضوء ذلك ، يبدو من المستصوب بالنسبة للوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تضع مكاتبها الاقليمية ودون الاقليمية في نفس المدن التي توجد فيها اللجان الاقليمية . وفي الوقت ذاته ، قد يبدو من المستصوب بالنسبة للوكالات المتخصصة القائمة بانشاء مكاتبها الاقليمية أو بتعزيزها من جديد أن تفعل ذلك بالتشاور الوثيق مع اللجان الاقليمية ، مما يمهد الطريق لمزيد من التعاون الفعّال في المستقبل . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تستند أي ترتيبات الى ولايات داعمة بصورة متبادلة .

٣ - العلاقة مع الوكالات التمويلية

١٩٣ - تتسم العلاقة بين اللجان الاقليمية والوكالات التمويلية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بالأهمية البالغة ، إذا أخذنا في الاعتبار تاريخ الأنشطة الداعمة بصورة متبادلة التي اضطلعت بها اللجان لمنفعة وارضاء الحكومات الأعضاء على مدى عدة عقود ، ولاسيما العلاقة مع هيئات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان .

١٩٤ - وفي بعض الحالات ، يمكن أن تنشأ امكانية للتنازع في الاختصاص والمسؤولية اذا كانت جهود الهيئات العالمية الرامية الى توسيع نطاق وجودها أو تعزيزه على الصعيد الاقليمي تهدد دور اللجان الاقليمية وولايتها التقليديين . أما المشاكل والصعوبات القائمة في هذا الصدد فتبرز بوجه خاص في ميدان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية .

١٩٥ - وتتضمن إحدى هذه الصعوبات وجود اختلافات في الأهمية في أولويات التنمية . وتنشأ الاختلافات في الأولويات أحيانا داخل مختلف المنظمات التي تخدم نفس البلدان ، مما يحدث ارتباكا لدى الحكومات ، على الرغم من أن جميع هذه المنظمات تقوم بخدمة نفس الحكومات الأعضاء . ويبدو من الضروري اجراء المزيد من التنسيق ، لا سيما عندما تقدم المشاريع والأنشطة الاقليمية الى الحكومات للموافقة عليها .

١٩٦ - وهناك مسألة أخرى وهي الحاجة الى ازالة أي انطباع لدى الحكومات الأعضاء بأن أمانات اللجان الاقليمية والوكالات التمويلية في حالة تنافس . فالصورة التي ينبغي اظهارها هي أن الجميع شركاء متساوون ، لكل منهم دور يضطلع به في عملية التنمية ، وجميعهم موجودون لتلبية احتياجات الحكومات .

١٩٧ - ويشير هذا مسألة دور واختصاص اللجان الاقليمية والوكالات التمويلية ويؤكد الحاجة الى الاتفاق بشأن الاضطلاع بأدوار داعمة بصورة متبادلة . وفي هذا الصدد ، تعتبر اللجان الاقليمية قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ أكمل تعبير عن رغبات الدول الأعضاء فيما يتعلق بأنشطة المنظمة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي . وتندرج بعض المسؤوليات ، مثل تنظيم الحلقات الدراسية الاقليمية وتنفيذ المشاريع الاقليمية وعقد الاجتماعات الحكومية الدولية الاقليمية بشأن مواضيع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، في إطار ولاية اللجان الاقليمية بوضوح . على أن هناك قلقا متزايدا مؤداه أن الوكالات التمويلية ، اذا ما عملت على زيادة خبرتها الداخلية واكتساب نفس الخصائص القطاعية المشتركة والمتعددة التخصصات التي تتسم بها اللجان الاقليمية ، سوف يقودها ذلك ، لا محالة ، الى بذل جهود مزدوجة وايجاد تنافس فيما بين الأمانات .

١٩٨ - ولا يقل عن ذلك أهمية في العلاقة مع المنظمات التمويلية ميل هذه المنظمات في الآونة الأخيرة الى تنظيم مؤتمرات واجتماعات فنية على الصعد الاقليمية تتسم بطابع يكرر على نحو مباشر دور اللجان الاقليمية وولايتها التقليديين . ومن ثم فإن هناك حاجة الى اعادة تأكيد ولاية كل من هذه المنظمات واللجان بطريقة تمكن هاتين المجموعتين من المنظمات التابعة للأمم المتحدة من تحقيق التكامل بينهما وتجعلهما

قادرتين على التقيد بالقرارات الواردة من هيئات تقرير السياسات لكل منهما (اللجنة ومجلس الادارة) دون أن ينتهك أي منهما مجالات اختصاص المجموعة الأخرى .

١٩٩ - وترتيبات الخلافة فيما يتعلق بتكاليف الدعم بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي إحدى المشاكل التي يتم التصدي لها .

٢٠٠ - وإحدى المسائل الاساسية الى حد بعيد ، التي واجهتها اللجان الاقليمية في السنوات الأخيرة في مجال علاقتها مع الهيئات التمويلية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، تتعلق بطبيعة دور كل منها كما كلفها به كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتتمثل القاعدة العامة في أن تترك تعبئة الموارد لعدد قليل من المنظمات ، مثل البرنامج الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الغذاء العالمي ، وأن تكلف المنظمات الأخرى بالأعمال الفنية ، وذلك لتحقيق الفعالية والتوفير . ويعزز هذا الفهم أن المؤتمر السنوي لإعلان التبرعات الذي يعقد في المقر ، انما يعقد باسم الأمم المتحدة . ومن شأن مجموعتي المنظمات أن تعملا معا على نحو تكاملي استجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء . على أن القرارات التي يتخذها اجتماع الوزراء في دورات لجانهم أو الاجتماعات الوزارية الأخرى كثيرا ما تعجز عن استخلاص استجابة مواتية من المنظمات التمويلية .

٤ ـ الاجتماعات التحضيرية الاقليمية لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية

٢٠١ - جاء في الفرع رابعا من القرار ١٩٧/٣٣ أن اللجان الاقليمية ينبغي أن تعمل بوصفها "المراكز الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة كل في منطقتها" . و "ينبغي للجان الاقليمية أن توفر مدخلات لعمليات تقرير السياسة التي تضطلع بها على الصعيد العالمي أجهزة الأمم المتحدة المختصة" . وتدل هذه الحقيقة على ضرورة تعزيز تمثيل اللجان الاقليمية والمشاورات مع هيئات تقرير السياسة وذلك لكي تتوفر فرص أفضل للمناظير الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية التي يتعين أن توضع موضع الاعتبار الكامل في المؤتمرات العالمية وعمليات تقرير السياسة . بيد أن اللجان الاقليمية كانت في كثير من الأحيان تشعر بأنها مرغمة على تقديم مساهماتها لهذه العملية بسبب فقدان الموارد اللازمة . لذلك ، من المستصوب أن يتوفر للجان الاقليمية الدعم المالي اللازم لتمكينها من تحضير المدخلات لعمليات تقرير السياسة والمؤتمرات على الصعيد العالمي . ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى أن

ممارسة عقد اجتماعات تحضيرية اقليمية للمؤتمرات العالمية أو عقد اجتماعات متابعة لهذه المناسبات ، تدعو اليها اللجان الاقليمية ، هي ممارسة ثابتة قائمة منذ عدة سنوات . وينبغي الاستمرار في هذا التقليد الايجابي لتمكين المنظور الاقليمي من الاندماج على نحو فعّال في المناسبات العالمية ، كما ينبغي تمكين اللجان الاقليمية من الاضطلاع بهذه المهمة .

جيم - قضايا أخرى في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٢٠٢ - ينبغي عدم تجزئة الأنشطة الانمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على نحو يجعل الجهود الوطنية الفردية تنفي بعضها البعض . ومن الضروري تعزيز الأنشطة التي تتيح اتباع نهج اقليمي/دون اقليمي ، نظرا للاتجاهات الناشئة نحو تعزيز التعاون فيما بين البلدان على الصعيد الاقليمي .

٢٠٣ - وفي حين أنه توجد ثمة قضايا هامة يمكن معالجتها على الصعيد العالمي ، فمن الممكن معالجة الأغلبية العظمى للقضايا المشتركة بين الأقطار في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي معالجة أفضل معالجة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وينبغي إضفاء الطابع اللامركزي والتشغيلي بصفة متزايدة على البرامج التي تخدم البلدان النامية في هذه الميادين وذلك لمواكبة الاتجاهات الناشئة . وعند تحقيق لا مركزية البرامج ، ينبغي تركيز الأنشطة العالمية على التنسيق والمشورة السياسيين الفعاليين ، مع الاعتراف الكامل باختصاص اللجان الاقليمية في الاضطلاع بدور المحافل الحكومية الدولية لدى تعيين الأولويات وتحديد أكثر الأنشطة صلة للوفاء باحتياجات كل منطقة . وإن من دواعي القلق ، في هذا الصدد ، مواصلة ازدواجية الجهود لاسيما على مستوى الخدمات الاستشارية التقنية .

٢٠٤ - ومن الأمور التي تكتسب اعترافا متزايدا بها أن قضايا التنمية هي قضايا متعددة التخصصات وتحتاج الى معالجة شاملة . ويبشر هذا الوعي المتزايد بالنسبة للجان الاقليمية نظرا لقدراتها المحلية المتعددة التخصصات وللخبرة التي اكتسبتها خلال فترة أربعة عقود وهي تعالج القضايا الانمائية الشاملة لعدة قطاعات . وبالفعل ، تطلب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بصورة متزايدة ، من اللجان الاقليمية أن تضطلع بأنشطة في مختلف المجالات التي تستدعي معالجة متعددة التخصصات ، لم تكن ضمن ميادين أنشطتها التقليدية .

٢٠٥ - وترد بعض الأمثلة الحديثة عن الأنشطة الاضافية التي سعت اللجان الاقليمية الى الاضطلاع بها ، مدرجة في القرارات التالية : قرار الجمعية العامة ٤٣/١٤٠ : وضع ترتيبات اقليمية لتعزيز وحماية حقوق الانسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ؛ وقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٦ : الاتجار بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة والتخلص منها ومراقبتها ونقلها عبر الحدود ؛ وقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦ : العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/١١٨ : التعاون الاقاليمي في تيسير التجارة الدولية . وذلك بالاضافة الى حث اللجان الاقليمية على التصدي لمعالجة احتياجات ومشاكل أقل البلدان نموا .

٢٠٦ - وفي حين أن هذه المحافل العليا ترحب بالثقة الموضوعة في قدرات اللجان الاقليمية ، توجد حقيقتان تلفتان النظر : أولا ، أنه عند تحديد المسؤوليات الجديدة ، لم تضع الجمعية العامة ولا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاعتبار الطريقة التي يمكن بها تعبئة الموارد اللازمة للاضطلاع بالمهام المحددة ، كما لم تخصص الاعتمادات اللازمة من الموارد الاضافية لتوزيعها على اللجان الاقليمية لتحقيق هذا الغرض ؛ وثانيا ، لم تجر استشارة اللجان الاقليمية لاظهار قدراتها وقيام أعضائها على الصعيد الاقليمي بتحديد الأولويات .

٢٠٧ - والواضح تماما من التأكيد الذي يولى للأبعاد المتعددة القطاعات والمتعددة التخصصات في الخطط والبرامج الانمائية الاقليمية أنه سيكون هناك طلب كبير على الخبرة التي اكتسبتها اللجان الاقليمية من التصدي ، طيلة عقود طويلة لمعالجة الجوانب المتعددة التخصصات والمتعددة القطاعات لهذه الخطط والبرامج . وربما يبشر هذا الاتجاه الجديد نحو وسيلة تحقيق أهداف البلدان النامية بالخير بسبب نظرها نظرة جديدة للطريقة التي يمكن بها تنفيذ التوصية التي وضعها خبير استشاري بتكليف من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في عام ١٩٨٧ ، والتي تفيد بأن يكون للجان الاقليمية الخيار الأول بوصفها وكالة منفذة للمشاريع التعاونية التقنية الاقليمية في منطقتها ، مع الاعتراف بالأهلية الخاصة التي تتمتع بها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية . ورد في التوصية كذلك أن تكون اللجان أيضا الوكالات المنفذة لتلك المشاريع التعاونية التقنية الوطنية التي تعتبر مشاريع مركزية بالنسبة لأهدافها المتعددة التخصصات والتي تتمتع فيها بخبرة موضوعية .

دال ـ الترشيد الاجرائي

٣٠٨ - يوجد ثمة اتفاق على الحاجة الى دراسة مجالات البرمجة والممارسات التنظيمية والادارية لتعزيز قدرة اللجان الاقليمية على الاستجابة بصورة أكثر فعالية لاحتياجات البلدان الأعضاء فيها . والنقاط التالية ، وإن لم تكن مستفيضة ، هي ذات صلة وتستحق النظر :

(أ) إن النظام الحالي لإدارة ملء الشواغر ينطوي على ضرر يلحق باللجان الاقليمية من حيث أنه يميل الى أخذ أفضل المواهب من اللجان الاقليمية لنقلها الى المقر . وهكذا فإن المستوى العام للاحتراف المهني في اللجان الاقليمية يمكن أن يتضرر إذا لم يتوفر مزيد من الفرص لتجديد مواردها البشرية عن طريق تطعيمها بدم جديد من مصادر وأماكن علم خارجية ؛

(ب) سعت اللجان الاقليمية لمدة سنوات طويلة الى أن تطبع في ذهن مقر الأمم المتحدة أن الأولويات البرنامجية بالنسبة للبرامج الاقليمية في مختلف المناطق هي أولويات مختلفة نظرا لأن الاحتياجات التي يشعر بها الأعضاء احتياجات مختلفة . وبما أن اللجان بعيدة عن المقر ، فإن المناظير الاقليمية لا تنعكس في كثير من الأحيان عندما توضع مجموعات موحدة ثابتة من الأولويات للعمل الانمائي الاقتصادي والاجتماعي في جميع البلدان النامية . ونظرا لأن الظروف الموضوعية للبلدان والمناطق متباينة ، فإن تحديد الأولويات بالنسبة للبرمجة ينبغي أن يعكس على نحو تام آراء اللجان الاقليمية نفسها ؛

(ج) بينما تم تحقيق اللامركزية في بعض المسائل التي أحيلت الى اللجان الاقليمية ، توجد مجالات أخرى يمكن النظر في امكانية تفويضها بمزيد من السلطة وهي : '١' إنشاء حسابات مصرفية للمراكز والمؤسسات البعيدة عن مقار اللجان ، يتم تمويلها من صناديق المشاريع ؛ '٢' توظيف جميع موظفي الفئة الفنية حتى رتبة ف ـ ٥ ؛ '٣' تمديد تعيينات موظفي الفئة الفنية في جميع الرتب ؛ '٤' توظيف جميع الموظفين التابعين للسلسلة ٢٠٠ ، وتمديد تعييناتهم وإعادة تصنيف وظائفهم ، بمن فيهم المستشارون الاقليميون ؛ '٥' قبول الخبراء وتمديد تعيينهم في إطار الصناديق الاستئمانية والقروض غير القابلة للتسديد ؛ '٦' توظيف الخبراء المعاونين ؛

(د) بالاضافة الى ذلك ، ونظرا لأن تكاليف سفر الدول الأعضاء لحضور دورات الجمعية العامة تتحملها هذه الهيئة ، ينبغي رصد اعتمادات في الميزانية مخصصة للجان الاقليمية حتى يتمكن . على الأقل ، أكثر أعضائها حاجة ، من حضور دورات اللجان . من شأن مشاركتها الوثيقة في عمل اللجان أن يكون مفيدا للغاية .

- - - - -